أسامة حلبي

بلدية القدس العربية

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية - القدس

أسامه حلبي

بلدية القدس العربية

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية –القدس

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، مؤسسة فلسطينية مستقلة، لا تسعى للربح أو التجارة أو المنفعة المالية، وغير مرتبطة بأية جهة حكومية أو حزبية أو تنظيمية أو طائفية، وتهدف من خلال برامجها العديدة والمتجددة والمتخصصة تقديم المسألة الفلسطينية في مضمونها الوطني وإطارها القومي العربي وأبعادها الدولية والإنسانية، والإسهام في توظيف هذا الجهد الأكاديمي للتعريف والتعليم بعناصر المسألة الفلسطينية وعلاقاتها الإقليمية والدولية.

إن ما ورد في هذه الدراسة من آراء وأفكار، يعبر عن وجهة نظر الباحث الشخصية ولا يعكس أو يمثل بالضرورة موقف أو رأي الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، أو العاملين فيها. وقد قدم الباحث المحامي أسامه حلبي (ماجستير في القانون) من القدس هذه الدراسة لبرنامج البحوث والدراسات في الجمعية الذي يبرز التعددية الفكرية والمنهجية في إعداد البحوث في إطار من الحرية الأكاديمية.

جميع الحقوق © محفوظة للجمعية

الطبعة الأولى كانون أول ١٩٩٣
الطبعة الثانية كانون أول ٢٠٠٠

مطبوعات **PASSIA**

هاتف: ٦٢٦٤٤٢٦-٢-٩٧٢ فاكس: ٦٢٨٢٨١٩-٢-٩٧٢
بريد الكتروني: passia@palnet.com
صفحه الكترونية: www.passia.org
ص.ب: ١٩٥٤٥ – القدس

المحتويات

مقدمه..... ٥

الفصل الأول: بلدية القدس في الفترة ما بين ١٨٦٣-١٩٤٧ ٧

(أ) الحكم العثماني وتأسيس البلدية الأولى ١٨٦٣-١٩١٧..... ٧

(ب) الحكم البريطاني وتطور البلدية ١٩١٧-١٩٤٨ ..... ٩

الفصل الثاني: - القدس- بين التدويل أو التقسيم..... ١٧

قرارات التقسيم والتدويل ١٩٤٧-١٩٤٩ ..... ١٧

الفصل الثالث: تقسيم المدينة ١٩٤٨-١٩٦٧..... ٢٣

(أ) بلدية القدس الشرقية ٢٤

(ب) بلدية القدس الغربية ٣٠

الفصل الرابع: الاحتلال الإسرائيلي للقدس العربية ٣٥

(أ) احتلال المدينة ٣٥

(ب) حل المجلس البلدي ٣٧

(ج) المناورات الإسرائيلية ورفض الفلسطينيين دخول البلدية ٤٣

(د) من سياسات الحكم الإسرائيلي في القدس:

التمييز ضد السكان العرب وتهويد القدس ٤٦

الفصل الخامس: مشاركة في الانتخابات البلدية

أم إعادة تشكيل بلدية عربية ٥١

(أ) من يملك حق الاقتراع أو الترشيح؟ ٥٢

(ب) البعد أو الإسقاط القانوني للمشاركة في الانتخابات البلدية ٥٣

(ج) البعد السياسي للمشاركة في الانتخابات البلدية ٥٤

(د) محاولة البحث عن دعم فلسطيني لقائمة "سلام القدس" ... ٥٧

(١) أهداف القائمة ٥٨

(٢) زعماء وأعضاء القائمة وأسباب تشكيلها..... ٥٨
(٣) هل هي فرصة سياسية جديدة؟..... ٦٠
(٤) الفلسطينيون يرفضون دعوة عميراف وكمينكر ٦٢
(هـ) سقوط كوليك وصعود أولمرت ٦٥
(و) العمل على إعادة تأسيس بلدية عربية ٦٦
(ي) الخلاصة ٦٩

الفصل السادس: محاولات فلسطينية ٧١
أولاً: اجتهاد الطواقم الفنية ٧١
ثانياً: بدايات "طاقم القدس" ٧٣
ثالثاً: اجتهادات حول البلدية العربية ٧٥
رابعاً: مبادرة السيد فيصل الحسيني ٧٩
ملحق: إطار الهيئة الوطنية للقدس..... ٨٧
ملحق: اجتهادات حول العاصمة ٨٨

الملاحق: ٩٣
(١) توزيع سكان القدس ٩٤
(٢) توزيع السكان في القدس الشرقية ٩٥
(٣) رؤساء بلدية القدس العربية ١٩١٧-١٩٦٧ ..... ٩٦
(٤) مجلس أمانة القدس منذ العام ١٩٦٣ ..... ٩٨
(٥) قوانين إسرائيلية ١٠٠
(٦) قرارات المنظمات والهيئات العربية والدولية
بإدانة الإجراءات الإسرائيلية في القدس ١٠٥
(٧) خرائط ١٤٢

المراجع ١٤٤

مقدمه

تتـــناول هـــذه الدراسة واحدة من أهم مؤسسات مدينة القدس العربية، وهي أمانة القـــدس أو بـــلدية القدس العربية. وتهدف الدراسة إلى تقديم صورة شاملة عن البـــلدية: تأريخ لتأسيسها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مروراً بفترة الانـــتداب الـــبريطاني وما احتوته من محطات سياسية وأحداث ذات انعكاسات مختلفة على المدينة ومؤسساتها.

وتبين الدراسة "تقسيم" المدينة إلى قسمين في العام ١٩٤٨: قسم شرقي تستمر فيه ســـلطة الحكـــم العربي-الأردني وقسم غربي تسيطر عليه إسرائيل نتيجة لحرب عـــام ١٩٤٨، وأخيـــراً تـــأريخ للإحـــتلال الإسرائيلي لكامل مدينة القدس وبقية أراضـــي فلسطين عام ١٩٦٧ والإجراءات الإسرائيلية ومنها القرار الإسرائيلي "المنشور" بإلغاء المجلس البلدي العربي والإعلان عن ضم الجزء الشرقي المحتل من المدينة و"توحيد المدينة".

تتـــناول هذه الدراسة بعض الأفكار والمواقف الإسرائيلية وغيرها من المحاولات لإقحـــام سكان القدس الفلسطينية في مخاض ومعارك انتخابات البلدية الإسرائيلية مبيـــنة الإنعكاســـات السياسية والقانونية لمثل هذه "المشاركة" وإلى وجود طرق أخـــرى للتعـــبير عـــن موقف المواطنين الفلسطينيين حول السيادة على القدس: كـــالدعوة إلى إعـــادة تشكيل المجلس البلدي العربي أو إلى انتخاب بلدية عربية تعبر عن حقوق ورغبة المواطنين المقدسين والسكان وتطلعاتهم وإن كانت بحكم ظروف الاحتلال الحالية قد تكون "بلدية في الظل".

وهـــناك اســـتعراض لبعض المحاولات والاجتهادات الفلسطينية في إعادة تفعيل الوجود العربي في المدينة (مواطنين ومؤسسات وفعاليات) من خلال هيئة وطنيه

أهـلية تغطي بعض الاحتياجات الحياتية والاجتماعية والصحية والتعليمية وأيضاً السياسية للمواطنين الفلسطينية في القدس.

الفصل الأول

بلدية القدس في الفترة ما بين

١٨٦٣-١٩٤٧

(أ) الحكم العثماني وتأسيس البلدية الأولى ١٨٦٣-١٩١٧

تم تأسيس أول بلدية للقدس في العام ١٨٦٣م وذلك وفقاً لفرمان خاص صدر في عهد السلطان عبد العزيز بن محمود الثاني وولاية خورشيد باشا متسلم القدس[١]. وقد جاء تأسيس البلدية على خلفية الأعمال التي قام بها المصريون أثناء بسط سلطانهم على القدس في عهد إبراهيم باشا (١٨٣١-١٨٤٠)، حيث قام الوالي ضمن الإصلاحات الإدارية بتأسيس مجلس استشاري عرف بالديوان أو بمجلس الشورى ليساعده ويسدي له النصح فيما يتعلق بإدارة شؤون المدينة[٢]. وقد تألفت البلدية من خمسة أعضاء معينين: ثلاثة من المسلمين، ويهودي واحد ومسيحي واحد ولكنها لم تباشر أعمالها فعلياً إلا في العام ١٨٦٧م. ويعزو البعض ذلك إلى انعدام قانون ينظم أعمالها[٣]. ومع صدور قانون إدارة الولايات في العام ١٨٧١م لوحظ بعض النشاط البلدي إلا أن نشاط المجلس البلدي أصبح أكثر بروزاً بعد صدور قانون البلديات في العام ١٨٧٧م[٤].

---

[١] العارف عارف، الموسع في تاريخ القدس، مكتبة الأندلس، القدس، الطبعة الثانية ١٩٨٦، ص ٣٢٦ وص ٤٧٨ ابـو عرفه، عبد الرحمن، القدس - تشكيل جديد للمدينة، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٥، ص ٣٠ راجع أيضا:

Rubinstein Daneil, The Jerusalem Municipality Under The Ottoman, British And Jordanians, in, Joel L. Kraemer ed., JERUSALEM: Problems and Prospects, Praeger Publishers, N.Y., 1980, p. 72.

[٢] ابو عرفه، ص ٣٠ ;Rubinstein, Ibid., p. 30

[٣] ابو عرفه، المصدر نفسه

[٤] Rubinstein, Ibid., p. 73

كـــان عـــلى البلديات القيام بمهامها بتوافق مع هيئات الحكم الأخرى. واستمدت صـــلاحياتها من الباب العالي في استنبول ومن الوالي الذي مثل النظام العثماني فـــي القدس والذي أصبح يعرف في هذه الفترة بـ"متصرفلك" بدلاً من "متسلم"[٥]. وأضحت صلاحيات البلدية ومهماتها إلى جانب طريقة تشكيلها أكثر وضوحاً بعد صـــدور قـــانون البلديات الآنف الذكر ونص القانون المذكور على أن المجالس البـــلدية تـــتكون مـــن ســـتة إلى اثني عشر عضواً ينتخبون لمدة أربع سنوات. واقتصـــر حـــق الاقـــتراع عـــلى الذكور من المواطنين الأتراك البالغين خمسة وعشرين عاماً فأكثر ويدفعون مبلغاً محدداً من الضريبة على أملاكهم[٦]. أما حق الترشـــيح فقـــد اقتصـــر على الذكور الذين أتقنوا اللغة التركية وبلغوا من العمر ثلاثيـــن عامـــاً فأكثر ودفعوا ضريبة عن أملاكهم لا يقل مقدارها عن مبلغ حدده القـــانون وزاد عن المبلغ الذي دفعه المقترع[٧]. وقد بين قانون البلديات واجبات ومســـؤوليات البـــلدية. ونذكر من هذه الواجبات إنشاء وصيانة المباني العامة، الطـــرق، الأســـواق وتزويد السكان بالمياه إضافة إلى التخطيط والإشراف على إنشـــاء المـــباني، وتسجيل الولادات والوفيات والإشراف على المطاعم وأماكن الـــترفيه وتقديـــم خدمات الأمن. وكانت مدخولات البلدية تأتي من هبات يرسلها الحكـــم المركـــزي ومن الضرائب البلدية المختلفة [٨]. وقد نص القانون المذكور على أن يتم اختيار رئيس البلدية من بين أعضاء المجلس البلدي المنتخب. ويدفع راتـــبه من قبل البلدية في حين عمل أعضاء البلدية بدون راتب[٩]. ومن الجدير بالتوضـــيح هنا أنه رغم ما نص عليه قانون البلديات لسنة ١٨٧٧ حول انتخاب

---

[٥] العارف، ص ٣٢٦

[٦] Rubinstein, Ibid., p. 73

[٧] Ibid.

[٨] Ibid.

[٩] Ibid.

المجـــلس البـــلدي إلا أن أعضاء هذه المجلس انتخبوا لمناصبهم مرة واحدة فقط وذلك في العام ١٩٠٨ وعينوا تعيينا حتى نهاية فترة الحكم العثماني[١٠] .

تميزت الفترة منذ تأسيس البلدية وحتى نهاية الحكم العثماني في فلسطين في العام ١٩١٧م بخـــلق ســـوابق اعتمدها السكان العرب لاحقاً عند الحديث عن تشكيل البـــلدية، مـــن حيث عدد الممثلين لكل طائفة في المجلس البلدي وإشغال منصب رئيـــس البلدية. وأهم هذه السوابق: أن يكون رئيس البلدية عربياً مسلماً ويكون غالـــبية أعضـــاء المجـــلس البلدي من العرب المسلمين مع تمثيل محدد للعرب المســـيحيين ولـــليهود. وقد تشكل آخر مجلس بلدي في فترة الحكم العثماني من عشرة أعضاء: ستة من المسلمين واثنان من المسيحيين واثنان من اليهود، وكان حســـين ســـليم أفندي الحسيني رئيس البلدية الذي سلم قوات الإحتلال البريطاني وثيقـــة تســـليم المدينة نيابة عن المتصرف التركي عزت بك في ٩ كانون أول ١٩١٧ .[١١]

(ب)الحكم البريطاني وتطور البلدية: ١٩١٧-١٩٤٨

بعـــد أســـابيع قليـــلة مـــن الاحتلال البريطاني للقدس، توفي رئيس البلدة حسين الحســـيني، فعينت الحكومة العسكرية البريطانية أخاه موسى كاظم الحسيني خلفاً له[١٢]. وفي كانون الثاني من العام ١٩١٨ قامت سلطات الانتداب البريطاني بحل المجـــلس البـــلدي وتعيين مجلس مؤقت تكون من ستة أعضاء: اثنان من العرب المسلمين، اثنان من العرب المسيحيين واثنان من اليهود[١٣]. بقي موسى الحسيني في منصبه مدة سنتين إلى حين أقالته في العام ١٩٢٠ على يد (الجنرال ستورس)

---

[١٠] أبو عرفه، ص ٣٠

[١١] العارف، ص ٣٨٣، و ٣٨٤

[١٢] المصدر نفسه، ٤٧٨

[١٣] Rubinstein, Ibid., p 75

الحـــاكم العسكري البريطاني للواء القدس. وجاءت الإقالة بسبب مواقف موسى كاظم الحسيني السياسية وتأييده للمظاهرات التي جرت في القدس وتأييده لتتويج المـــلك فيصـــل ملكاً على "سوريا الموحدة" وخطابه في المتظاهرين الذين مروا ببـــناية البـــلدية وذلـــك في مطلع شهر آذار ١٩٢٠[١٤]، وعين الحاكم العسكري البريطاني (ستورس) راغب بك النشاشيبي رئيساً للبلدية إضافة إلى تعيين نائبين له أحدهما مسيحي والآخر يهودي[١٥].

لقـــد كـــان العـــام ١٩١٨ ذا أهميـــة خاصة حيث تم فيه إعلان القدس عاصمة لفلسطين، وبذا أصبح النضال لأجل ضمان السيطرة في المجلس البلدي والحفاظ عـــلى غالـــبية فيه، جزءً من الصراع السياسي ضد وعد بلفور وهدف الحركة الصهيونية إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد لوحظ في هذه الفترة توتر في العلاقات بين الأعضاء العرب والأعضاء اليهود في المجلس البلدي [١٦]. وفي هـــذا السياق نذكر رفض موسى كاظم الحسيني استعمال اللغة العبرية إلى جانب العـــربية رغم مطالبة الأعضاء اليهود بذلك، وبقيت جلسات المجلس البلدي تدار بالعربية فقط حتى العام ١٩٢٧[١٧].

وفـــي تشـــرين أول ١٩٢٠، وبعـــد مـــرور ثلاثة أشهر على تغيير طابع الحكم البريطاني في فلسين من سلطة احتلال عسكري إلى إدارة مدنية، قررت بريطانيا تأســـيس مجلس استشاري لإدارة شؤون البلدية تألف من عشرة أعضاء رسميين مـــن أعضاء حكومة فلسطين ومن عشرة غير رسميين يعينهم المندوب السامي:

---

[١٤] Porath, Y., The Emergence of the Palestinian-National Movement 1918-1929, Frank Cass and Comp. Ltd., London, 1974, Vol. 1, p. 97.

[١٥] Rubinstein, Ibid., p. 75, n. 3; العارف، ص ٤٧٨

[١٦] Rubinstein, Ibid., p. 76

[١٧] Ibid.,

أربعـــة من المسلمين، وثلاثة من المسيحيين وثلاثة من اليهود [١٨]. واستمر هذا المجـــلس في القيام بأعماله حتى بداية نيسان العام ١٩٢٧ حيث جرت انتخابات للمجلس البلدي الذي تكون هذه المرة من اثني عشر مقعداً وزعت كالتالي: خمسة مـــنها للمســـلمين، أربعة لليهود وثلاثة للمسيحيين [١٩]. وكان قد سبق إجراء هذه الانـــتخابات وضـــع قانون الانتخابات في العام ١٩٢٦ الذي أتاح خلافاً للقانون العثماني حق الانتخاب لدافعة الضرائب حتى وان لم يكونوا من أصحاب الأملاك بـــل مستأجرين فقط كما نص هذا القانون على أن الناخب يجب أن يكون مواطناً فلسطينياً بدلاً من "مواطن عثماني"[٢٠].

والجديـــر ذكـــره هنا أن الفترة ما بين ١٩٢٠-١٩٢٦ شهدت تطورات سياسية فلســـطينية كـــان لهـــا أثر واضح على مواقف سكان القدس العرب حيال قانون الانـــتخابات المذكور وكيفية خوض الانتخابات التي جرت لاحقاً في نيسان العام ١٩٢٧ . وأهـــم تلك التطورات تأسيس المجلس الإسلامي الأعلى في القدس في ١٩٢٢/١/٩ [٢١]، وانقســـام العـــرب الفلسطينيين بين مؤيدين للمفتي الحاج أمين الحسيني وبين معارضين له وكان على رأس هذه المعارضة رئيس البلدية راغب النشاشـــيبي [٢٢] ولكـــن هذه الخلافات لمن تنس الفلسطينيين صراعهم مع الحركة الصـــهيونية حـــول الســـيطرة عـــلى فلسطين. ومع تزايد حدة الصراع القومي والسياســـي بين العرب واليهود مع نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات، أصبحت بـــلدية القدس موضوعاً مركزياً في هذه المواجهة واتسم العمل البلدي نظراً لذلك

---

[١٨] العارف ص ٣٩٢

[١٩] Rubinstein, Ibid. p. 79

[٢٠] Ibid., p. 77

[٢١] Porath, Ibid., p. 196

[٢٢] حول نشوء المعارضة للمفتي بقيادة آل النشاشيبي وتطور هذه المعارضة راجع Porath, Ibid., pp. 208-240

بتواتر الأزمات. وكان موعد الانتخابات السابقة، ولكن نتيجة للظروف السياسية الـتي سادت آنذاك، مدد البريطانيون فترة عمل البلدية حتى نهاية العام ١٩٣٤، حيـث جرت الانتخابات التي انتصر فيها تحالف ال الحسيني وال الخالدي وهزم فيها ال النشاشيبي وعن د.حسين الخالدي رئيساً للبلدية [٢٣]وكانت هذه الانتخابات قـد جرت وفقاً لأنظمة وقواعد جديدة نص عليها قانون الانتخابات الذي وضعه الـبريطانيون في بداية العام ذاته [٢٤]. وبموجب هذا القانون تم تقسيم المدينة إلى اثني عشر قطاعاً انتخابياً بحيث كانت في كل قطاع غالبية لطائفة من الطوائف. كما نص القانون على تشكيل لجنة انتخابية تتكون من رئيس مسلم للبلدية ونائب مسيحي ونائب يهودي [٢٥]. ومنح القانون حكومة الإنتداب صلاحية اختيار رئيس البلدية من بين الأعضاء المنتخبين وتعيين عضوين إضافيين[٢٦]، بقي أن ننوه بأن الأعضاء اليهود في المجلس البلدي قاطعوا جلساته بين الأعوام ٣١-٣٤ احتجاجاً عـلى تصـريحات سياسـية-قوميـة صـدرت عن رئيس البلدية آنذاك راغب النشاشيبي[٢٧].

كـان المجـلس البلدي الجديد يتكون من اثني عشر عضواً نصفهم من العرب: أربعة مسلمين ومسيحيان ونصفهم الآخر من اليهود[٢٨]. خسر العرب الغالبية في المجـلس، وقـد عـزا العـرب ذلـك إلى منح قانون الانتخابات حق الإقتراع للمسـتأجرين بعد أن كان القانون العثماني يقصره على مالكي العقارات مما أدى

---

[٢٣] Porath, Y. The Palestinian Arab National Movement 1929-1939 From Riots to Rebellion, Frank Cass and Camp. Ltd., London, 1977, Vol. 2, p. 62-63.

[٢٤] Ibid.,

[٢٥] Rubinstein, Ibid., p. 81

[٢٦] Porath Vol. 2, p. 63

[٢٧] Rubinstein, Ibid., p. 81

[٢٨] Porath, vol. 2, p. 63 أبو عرفه، ص ٣٧

إلى ازدياد عدد اليهود أصحاب حق الإقتراع بنسبة كبيرة[٢٩]. إضافة إلى ذلك، تم تعيين نائبين لرئيس البلدية، حسين الخالدي، احدهما يهودي هو دانيئيل اوستير والآخر مسيحي هو يعقوب فراج، وكان اوستير يتمتع بصلاحيات ومكانة خاصة لاعتباره نائباً أول لرئيس البلدية بناءً على اتفاق بين المندوب السامي وموشيه شرتوك وحسين الخالدي، وكانت هذه المكانة مصدر للحساسية وللخلافات العديدة بين الرئيس العربي ونائبه اليهودي ازدادت حدة في العام ١٩٣٦ بعد أن أصبح الخالدي عضواً في اللجنة العربية العليا[٣٠]. واستمر التوتر في العلاقات بين اوستير والخالدي خلال فترة الإضراب العام الذي أعلنه العرب في آذار ١٩٣٦ احتجاجاً على استمرار الهجرة اليهودية ولأجل إنشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب [٣١]، وقد حرص الخالدي على الرد على شكاوي الأعضاء اليهود ضده مؤكداً أنه يخدم جميع سكان المدينة [٣٢].

في شهر آب ١٩٣٦ خرج حسين الخالدي في إجازة وبناءً على أمر من المندوب السامي البريطاني تم نقل صلاحياته إلى نائبه اليهودي اوستير. ولدى عودة الخالدي اعتقلته السلطات البريطانية وأبعدته في ٣٧/١١/١ إلى جزر سيشيل في المحيط الهندي لكونه عضوا في اللجنة العربية العليا. واستمر اوستير قائماً بأعمال رئيس البلدية حتى نهاية آب ١٩٣٨ [٣٣]. وفي ١٩٣٨/١٠/١ قام المندوب السامي بتعيين مصطفى الخالدي عضواً في المجلس البلدي ورئيساً للبلدية إضافة

---

[٢٩] Rubinstein, Ibid., p. 82

[٣٠] Ibid., p. 82, p. 84

[٣١] حول الإضراب العام، بدايته، أهدافه وما انتهى اليه، راجع: العارف، ص ٤١١ ص ٤١٥٠ راجع ايضا:
Porath, Vol. 2, pp. 162-216

[٣٢] Rubinstein, Ibid., p. 84, n. 43

[٣٣] Ibid.,، راجع أيضا حريس سمير، القدس- المخططات الصهيونية، الإحتلال التهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨١، ص ٣٠ ص ٣١

إلى تعيين حسن أبو السعود عضواً في المجلس خلفاً لإبراهيم درويش الذي كان قد اعتقل وابعد هو ايضا. وقد جاءت هذه التعيينات على ما يبدو للحفاظ على الوضع الذي كان قائماً آنذاك بحيث يكون هناك ستة أعضاء عرب وستة أعضاء يهود. وبقي مصطفى الخالدي رئيساً للبلدية إلى حين وفاته في آب ١٩٤٤ حيث خلفه لبعض الوقت نائبه اليهودي اوستير[٣٤]، وبدأ اليهود بالمطالبة بتعيين رئيس بلدية من بينهم، في حين أكد العرب على أن رئيس البلدية كان ويجب أن يبقى عربياً مسلماً تعبيراً عن رغبة أهل فلسطين العرب تجاه عاصمتهم[٣٥]. إلا أن الإنجليز لم يعينوا رئيساً للبلدية من كلا الطرفين، فبعد رفض العرب اقتراح الحكومة البريطانية اتباع نظام التناوب على رئاسة البلدية بحيث يكون الأول يهودياً والثاني عربياً والثالث بريطانياً ومقاطعتهم جلسات المجلس البلدي، قام الإنجليز بحل المجلس في ١١ تموز ١٩٤٥ وتعيين لجنة بلدية من ستة موظفين بريطانيين وبذلك فقد العرب رئاسة البلدية [٣٦] وبقي الأمر كذلك حتى نهاية فترة الإنتداب البريطاني على فلسطين في أيار ١٩٤٨ .

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أنه مع حل المجلس البلدي في التاريخ المذكور، قام المندوب السامي بتعيين لجنة للتحقيق في إدارة القدس المحلية وتقديم تقرير وتوصيات بشأنها. وقد اقتصرت عضوية اللجنة على شخص واحد هو وليم فتزجيرالد[٣٧]. وقد أوصت اللجنة في تقريرها باعتبار القدس مقاطعة إدارية يديرها مجلس إداري على غرار مقاطعة لندن وتتألف المقاطعة من قطاعين تكون أكثرية سكان أحدهما من اليهود في حين تكون الأكثرية في الآخر من

---

[٣٤] جريس، المصدر السابق ص ٣١٠ العارف ص ٤٧٨ .

[٣٥] Rubinstein, Ibid,. p. 86

[٣٦] Ibid. العارف، ص ٤٧٨، جريس ص ٣١

[٣٧] جريس، ص ٣١

العـــرب. ويكـــون لكـــل قطاع رئيس بلدية ومجلس منتخب مع إعطاء المندوب الســـامي حـــق نقـــض انتخاب أي شخص لرئاسة البلدية. أما القسم المتبقي من مـــنطقة تنظيم المدينة الواقع خارج حدود القطاعين، فيبقى تحت الإدارة المباشرة للمجـــلس الإداري وأوصى التقرير كذلك بزيادة عدد أعضاء البلدية من ١٢ إلى ٢٤ عضـــواً بحيـــث يكون ١٢ عضواً عن كل قطاع، وينتخب كل قطاع سنوياً أربعـــة أعضاء لتمثيله في المجلس الإداري للمقاطعة الذي يرأسه شخص يعينه المـــندوب الســـامي ويدعى المحافظ[٣٨]. وقد رفض العرب هذه الإقتراحات كما رفضـــها اليهود رغم احتوائها على تسهيلات بخصوص حق الانتخاب لليهود من غير الحاملين للجنسية الفلسطينية وتوسيع حدود البلدية في الأحياء الغربية بحيث يصبح عدد السكان اليهود ٩٢,٠٠٠ نسمة والمسلمين ٣٢,٠٠٠ نسمة والمسيحيين ٢٧,٠٠٠ نسمة[٣٩].

---

[٣٨] المصدر نفسه ص ٣١ وص ٣٢ تقرير لجنة التحقيق نشر في: The Palestine Gazette, No. 1541, 18th December 1946, p. 1216.

[٣٩] جريس، ص ٣٢ و ص ٣٣

الفصل الثاني

– القدس – بين التدويل أو التقسيم

قرارات التقسيم والتدويل ١٩٤٧-١٩٤٩

قـــامت سلطات الانتداب البريطاني بحل المجلس البلدي في تشرين أول من العام ١٩٤٥ وعيـــنت لجنة لإدارة شؤون البلدية رئيسها وأعضاؤها من البريطانيين، وبقي الأمر كذلك حتى نهاية الانتداب، وان كانت القدس في هذه الفترة ما تزال رسمياً مدينة واحدة تشكل مركزاً للواء القدس "وعاصمة لفلسطين كلها من أدناها إلى أقصـــاها" كمـــا يقول عارف العارف[٤٠]، إلا أن المدينة كانت نتيجة لتصاعد العمـــليات الحربية في أواخر الأربعينات مقسمة فعلياً قبل صدور قرار الجمعية العامـــة للأمم المتحدة رقم ١٨١ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ القاضي بتقسيم فلسطين وتدويل القدس[٤١].

إن فكـــرة تقسم فلسطين وتدويل القدس لم تكن جديدة، فقد طرحتها اللجنة الملكية بخصـــوص فلسطين التي عينتها حكومة الإنتداب البريطانية والمعروفة بـ"لجنة بيل"، في تقريرها الصادر في تموز للعام ١٩٣٧ [٤٢]. واقترحت تلك اللجنة تقسيم فلســـطين إلى دولـــتين عربية ويهودية وإبقاء القدس وبيت لحم إضافة إلى اللد، الرملة ويافا خارج حدودهما ووضعهما تحت نظام دولي خاص مع الحفاظ "على معـــبر حـــر وآمن إليها للعالم بأسره"[٤٣]. إلا أن الحكومة البريطانية عدلت عن

---

[٤٠] العارف، عارف، المفصل في تاريخ القدس، إصدار مكتبة الأندلس، الطبعة الثانية، القدس، ١٩٨٠، ص ٤٧٩

[٤١] أبو عرفه عبد الرحمن، القدس–تشكيل جديد للمدينة، جمعية الدراسات العربية القدس، ١٩٨٥، ص ٤٥

[٤٢] العارف ص ٤٠٧–ص ٤٠٨

[٤٣] Benvenisti, Meron, Jerusalem- The Torn City, Isratypest Ltd., Jerusalem

الفكرة اثر انقسام اليهود إلى قسمين واحد مؤيد للفكرة وآخر معارض لها ورفض العرب العارم لتوصيات اللجنة[٤٤].

وجاء قرار التقسيم ليوصي مرة أخرى بتدويل القدس، وقد نص القرار في ما نص عليه، على أن القدس ستكون منطقة منفصلة (corpus separatum) تقع بين لدولتين العربية واليهودية وتخضع لنظام دولي خاص وتدار من قبل الأمم المتحدة بواسطة مجلس وصاية يقام لهذا الخصوص. وقد حدد القرار المذكور حدود القدس الخاضعة للتدويل بحيث شملت إضافة إلى المدينة ذاتها، أبو ديس في الشرق، وبيت لحم في الجنوب، عين كارم وموتسا في الغرب وشعفاط في الشمال[٤٥]، وقد رفض العرب الفلسطينيين وعلى رأسهم اللجنة العربية العليا قرار التقسيم وفكرة التدويل على حد سواء[٤٦]في حين تقبلها اليهود على مضض كثمن لحصولهم على قرار دولي لإقامة دولة لهم [٤٧]، وتؤكد بعض المصادر على أن اليهود اتفقوا فيما بينهم على أن تكون القدس عاصمة لدولتهم ورأوا في قرارا التقسيم وموافقتهم عليه خطوة مؤقتة حتى تعود القدس لتكون تحت حكمهم[٤٨].

---

[٤٤] العارف، ص ٤٠٨، ٤١٦ راجع أيضاً حريس، سمير، القدس-المخططات الصهيونية الإحتلال التهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، ١٩٨١، ص ٢٧

[٤٥] G A. Res. 181, U. N. GAOR, UN Doc. A/519, p. 146 (1947); See: Cattan, Henry, Jerusalem, London, (1981), p. 104

[٤٦] Rubinstein, Daneil, the Jerusalem Municipality Under The Ottoman, British and Jordanians, in Joel L. Kraemer, ed. "JERUSALEM": Problems and Prospects, Praeger Publishers, N.Y., (1980)

[٤٧] حريس، ص ٣٠

[٤٨] Benvenisti, Ibid., p. 2. راجع حريس، م.س. ص ٣٨

ويبدوا أن تصاعد المعارك الحربية بين اليهود والعرب في فلسطين والحرب التي أعقبت قرار التقسيم كادت تنسي الأطراف المتنازعة وجوده [٤٩]، فمع بداية ربيع العام ١٩٤٨ وحين كانت المعارك على أشدها، كانت إدارة المدينة قد تقسمت تماماً بين العرب واليهود ونشأت بلديتان منفصلتان. وقد ترأس إدارة البلدية في الجانب العربي أنطون صافيه الذي كان يشغل منصب مسؤول الخزينة في البلدية الموحدة [٥٠]. وفي ١٨ أيار ١٩٤٨، عين عبد الله التل قائداً للقوات العربية في القدس ليصبح في ١ تشرين أول من نفس العام الحاكم العسكري الأردني للقدس من قبل الملك عبد الله[٥١]. وفي ١٩٤٨/١١/٣٠ وقعت السلطات الإسرائيلية والأردنية على اتفاق وقف إطلاق النار بعد أنتم تعيين خط تقسيم القدس بين القسمين الشرقي والغربي للمدينة في ١٩٤٨/٧/٢٢ [٥٢]، وبذلك يمكن القول أنه مع نهاية العام ١٩٤٨ كانت القدس قد قسمت إلى قسمين وانقطع الاتصال بينهما ولم يعد العبور من قسم إلى آخر مسموحاً إلا من خلال بوابة مندلبوم لرجال الهدنة والدبلوماسيين ورجال الدين المسيحيين[٥٣].

ورغم التقسيم الفعلي للمدينة، أكدت الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة مرة أخرى على مبدأ تدويل القدس. ففي قرارها رقم ١٩٤ الصادر في ١٢/١١/ ١٩٤٨ أوصت بأن تكون للقدس مكانة خاصة منفصلة عن بقية فلسطين وأن توضع تحت سلطة الأمم المتحدة الفعلية [٥٤] وعادت الجمعية العامة لتصادق على

---

[٤٩] لقد ذهب بعض الباحثين إلى حد الإدعاء بأن الحرب والمعارك التي تلت قرار التقسيم قد أبطلت قيمته وألغته: بيتري اليعزر، الفلسطينيون تحت الحكم الأردني، مركز ترومان، الجامعة العبرية، القدس (١٩٧٨/ ص ٥٤).

[٥٠] Benvenesti, Ibid., p. 41.

[٥١] التل عبد الله، كارثة فلسطين، ص ١٠٧

[٥٢] Benvenisti, Ibid., p. 10: أبو عرفه، م.س.، ص ٤٥

[٥٣] بيتري، م.س، ص ٥٤، أبو عرفه، ص ٤٥، Rubinstein, Ibid., p. 87

[٥٤] G.A. Res. 194, U.N. GAOR Res. P. 21, U.N. Doc. A/810 (1948); See: Benvenisti, p. 9; Cattan, p. 108. راجع أيضا: حريس، م.س. ص ٣٩

مـــبدأ التدويل للمرة الثانية في قرارها رقم ٣٠٣ الصادر في ١٩٤٩/١٢/٩ [٥٥]. وفـــي حين أعلن مجلس جامعة الدول العربية تأييده لمبدأ التدويل، فقد عارضته إســـرائيل والأردن اللـــتان كانتا في الفترة ما بين تشرين الثاني ١٩٤٨ ونيسان ١٩٤٩ تديـــران محادثات سرية انتهت إلى توقيع اتفاقية الهدنة بينهما في ١٩٤٩/٤/٣ [٥٦]، وقد حثت كلتا الدولتين الخطى لإتمام استيعاب كل لحصتها من المديـــنة. ففي ١٩٤٨/٩/١٤ نقلت إسرائيل محكمتها العليا إلى القدس، وفي ١٩٤٩/١٢/١٦ نقـــل رئيس الوزراء الإسرائيلي مكتبه إلى القدس [٥٧]. وفي ١١ كـــانون أول مـــن العام ١٩٤٩ انتقل البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) إلى القدس أيضـــاً [٥٨]. أمـــا الأردن فقـــد أعلن في اليوم التالي ضم الجزء الذي احتله من القـــدس [٥٩]. ثـــم أخذت السلطات الأردنية في نقل المكاتب الحكومية والمؤسسات العامـــة من القدس إلى عاصمتها عمان [٦٠]، وعادت الجمعية العامة للأمم المتحدة لـــبحث مسألة التدويل مرة أخرى في العام ١٩٥٢ ولكنها لم تنجح في تبني قرار في هذا الشأن [٦١].

بذلـــك فشلت المحاولات لمنع أو إنهاء تقسيم المدينة، وكانت النتيجة أن استولت القـــوات الإســـرائيلية عـــلى اثـــني عشر حياً عربياً شملها القسم الغربي منها: المصراره، الشيخ بدر، ماميلا، الطالبيه، القطمون، البقعه، الكولونيالية الألمانية،

---

[٥٥] G.A. Res. 303, U.N. GAOR Res. P. 25, UN Doc. A/1251 (1949); See: Benvenisti, p. 12; Cattan, p. 108 راجع أيضا: حريس، م.س، ص ٣٩

[٥٦] حريس المصدر نفسه، ص ٣٤، Benvenisti , pp. 9-10

[٥٧] Benvenisti, Ibid., p. 8,12

[٥٨] بشيري، م.س.، ص ٥٤ راجع أيضا حريس م.س، ص ٣٩

[٥٩] حريس ص ٣٩-ص ٤٠

[٦٠] بشيري، ص ٥٤، راجع ايضا، Rubinstein, Ibid., p. 10

[٦١] Benvenisti, Ibid., p14

والحـــي اليونـــاني[٦٢] في حين بقيت البلدة القديمة إضافة إلى أحياء باب الساهرة، وادي الجوز والشيخ جراح جزءاً من القسم الشرقي وتحت الحكم الأردني[٦٣].

وأخيـــرا، كـــانت قرارات الأمم المتحدة الآنفة الذكر بشأن تقسيم فلسطين وتدويل القدس بمثابة توصيات غير ملزمة بحد ذاتها من وجهة نظر القانون الدولي وذلك لأنـــه بموجـــب ميـــثاق الأمم المتحدة فإن قرارات الجمعية العامة هي توصيات تـــرفعها إلى مجـــلس الأمـــن الدولي وعند مصادقته عليها فقط تصبح قرارات ملزمة[٦٤]، إن القرارات المذكورة لا تلزم الفلسطينيين ليس لكونها توصيات فقط، بـــل أولا وقـــبل كـــل شـــيء لأن السيادة على فلسطين في الأصل هي للشعب الفلسطيني وسيادة الشعب لا تسقط أو تنقل أو تجمد، فهي ملازمة للشعب، ومثلما لـــم تمـــنح الحكومة البريطانية حق السيادة على فلسطين في الأصل هي للشعب الفلسطيني وسيادة الشعب لا تسقط أو تنقل أو تجمد فهي ملازمة للشعب ومثلما لم تمنح الحكومة البريطانية حق السيادة على فلسطين عندما انتدبت من قبل عصبة الأمـــم، فإن مجلس الوصاية الذي أقيم بموجب "قرار التقسيم" لم يحصل أو يتمتع بحقـــوق الســـيادة على القدس بل منح صلاحية إدارتها بموجب قرار التدويل[٦٥]، إضـــافة إلى ذلـــك، فإن مبدأ عدم جواز ضم منطقة احتلت نتيجة الاستعمال غير القـــانوني للقوة وحق تقرير المصير لسكان القدس كجزء من الشعب الفلسطيني يؤديان أيضاً إلى الاستنتاج بأن السيادة على القدس تعود لأهلها الأصليين[٦٦].

---

[٦٢] أبو عرفه، م.س، ص ٤٥

[٦٣] المصدر نفسه، ص ٥٠ راجع أيضاً: Benvenisti, Ibid., p. 10

[٦٤] المادة ١٤ من ميثاق الأمم المتحدة: راجع أيضاً: Guigley, John, Old Jerusalem: Whose to Govern? Denever Journal of International Law and Policy, Vol. 20 (1991) pp. 157-158.

[٦٥] Cattan, Ibid., p. 108

[٦٦] Guigley, Ibid., p. 161-164

الفصل الثالث

المدينة المقسمة

١٩٤٨-١٩٦٧

مع توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار في ١٩٤٨/١١/٣٠، بين إسرائيل (التي أعلن عن إقامتها مع انسحاب القوات البريطانية في ١٥ أيار من نفس العام) وبين الأردن، مهدت الطريق أمام الدولتين لتثبيت سلطتهما كل على الجزء الذي تسيطر عليه من القدس ولم تأت اتفاقية الهدنة بين الطرفين في ١٩٤٩/٣/٤ إلا لتؤكد حقيقة اقتسام القدس بينهما انسجاماً مع موقفهما السياسي المعارض لتدويل المدينة، لذلك، ليس غريباً أن يرى الفلسطينيون في الاتفاقية اعترافاً أردنياً بدولة إسرائيل وتخلياً عن أراضيهم المحتلة[٦٧]، وبعد أن أصبحت المدينة الواحدة مدينتان أضحت هنالك حاجة واقعية لإيجاد هيئة بديلة للمجلس البلدي أو للجنة البلدية التي أدارت شؤون القدس قبل انقسامهما، فقد بلغ سكان الجزء الواقع تحت الحكم الإسرائيلي في تشرين الثاني ١٩٤٨ حوالي ٨٤,٠٠٠ نسمة وفي نهاية ١٩٤٩ اكثر من ١٠٣,٠٠٠ نسمة[٦٨] في حين بلغ عدد السكان في الجزء الواقع تحت الحكم الأردني في أيلول ١٩٤٨ حوالي ٣٣,٠٠٠ من اصل ٦٤,٠٠٠نسمة عدد سكانها عشية نشوب الحرب[٦٩]، ومنذ ذلك الحين بد الحديث عن بلديتين

---

[٦٧] Benvenisti, Maron, Jerusalem - The Torn City, Isratypest Ltd., Jerusalem, (1976), p. 20.

[٦٨] Ibid., p. 31 ,راجع أيضاً: حريس سمير، القدس- المخططات الصهيونية، الإحتلال، التهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١، الطبعة الأولى ص ٤٣

[٦٩] Benvenisti, Ibid., p. 43 ؛ راجع أيضاً: أبو عرفه، عبد الرحمن، القدس تشكيل جديد للمدينة، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٥، ص ٥١ .

للقدس: "القدس الشرقية" أو "القدس العربية" وعن بلدية "القدس الغربية" أو "القدس اليهودية".

(أ) بلدية "القدس الشرقية"

تشير بعض المصادر إلى أن انقسام الجهاز البلدي في القدس إلى هيئتين إدارتين منفصلتين قد حصل مباشرة بعد إعلان القوات البريطانية انسحابها في أواسط أيار ١٩٤٨ . فأقام اليهود لجنة بلدية موسعة تألفت من أعضاء البلدية اليهود الستة السابقين ومن ممثلين عن "قاعد هكهيلاه"[٧٠]، في حين تولى انطون صافية الذي شغل منصب أمين صندوق البلدية حتى انقسام المدينة مهام منصب مدير البلدية[٧١]، وقد بقي انطون صافية في منصبه حتى بداية العام ١٩٤٩ حين قام عبد الله التل، القائد الأردني العسكري في القدس بتعيين مجلس (لجنة بلدية) برئاسة أنور الخطيب[٧٢] وباشر هذا المجلس أعماله حتى خروج أنور الخطيب من منصبه في تموز ١٩٥٠، لاحتجاجه على موافقة الحكومة الأردنية على إخلاء بعض البيوت الواقعة في حي الشيخ جراح المتاخمة لحدود الهدنة وتسليمها لإسرائيل[٧٣]، ونتيجة لإقالة (استقالة) الخطيب، استقال سبعة من أعضاء لجنة المجلس التسعة وفي ١٩٥٠/٨/١ ، عين عبد الله التل الحاكم العسكري للمنطقة عارف العارف رئيساً للبلدية[٧٤]

---

[٧٠] لجنة مثلت مصالح الجالية اليهودية في القدس

[٧١] حريس، ص ٤٢ Benvenisti, Ibid., p. 41

[٧٢] Benvenisti, Ibid., p. 42

[٧٣] Rubinstein, Daneil, The Jerusalem Municipality Under the Ottoman, British and Jordanians, in Joel L. Kraemer, ed., JERUSALEM: Problems and Prospects, Praeger Publishers, N.Y., 1980, p. 89; see also Benvenisti, Ibid. في حيث يتحدث روبنشتاين عن "لجنة بلدية" وعن "استقالة" الخطيب يتحدث بنفسيتي عن "مجلس بلدي" وعن "إقالة" الخطيب.

[٧٤] Benvenisti, Ibid

وحتى موعد الانتخابات البلدية الأولى التي جرت في ١٩٥١/٧/١٣، تناوب على رئاسة البلدية عارف العارف وحنا عطا الله [٧٥]. وتميزت أعمال المجلس البلدي في تلك الفترة بمحاولاته المستمرة إقناع السلطات الأردنية بعدم نقل المكاتب الحكومية والمؤسسات الهامة الأخرى من المدينة إلى عمان. ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل[٧٦] وفي أواخر آذار ١٩٥١ كتب وزير الداخلية الأردني إلى حاكم القدس الإداري بوجوب إبلاغ أعضاء المجلس البلدي بأن تدخلهم في مسألة نقل المكاتب الحكومية من القدس خارج عن نطاق صلاحياتهم وبأن القصر الملكي يرفض مقابلتهم بهذا الشأن[٧٧]، ولم يغير موقف السلطات الأردنية إزاء هذه الموضوع تدخل بعض أعضاء البرلمان الفلسطينيين مثل أنور نسيبه الذي كتب في أواسط آب ١٩٥٠ إلى رئيس مجلس النواب شاكياً التمييز ضد القدس وبلديتها وإهمال السلطات الأردنية لها مشيراً إلى الإهتمام الذي يوليه اليهود ل"توسيع القدس اليهودية في مجالي البناء والتطوير"[٧٨]، ومع نهاية العام ١٩٥٠ وبداية العام ١٩٥١ شكلت السلطات الأردنية التقسيمات الإدارية وكان في مقدمتها تشكيل محافظة القدس الأمر الذي يراه البعض مؤشراً على موقف السلطة المركزية آنذاك بتكثيف جهودها لإنهاء مركز القدس كعاصمة إدارية سابقة لفلسطين[٧٩]. وهناك مؤشر آخر في هذا الخصوص يكمن في حقيقة أخرى ترتبط بمكانة ودور المحافظة وهي أنها واحدة من بين عدة محافظات إدارية وقد عينت الحكومة الأردنية من بين ثمانية محافظين تعاقبوا على منصب محافظ

---

[٧٥] Rubinstein, Ibid, p. 89

[٧٦] Rubinstein, Ibid.; Benvenisti, Ibid., p. 23 راجع أيضاً بيري البعزر، الفلسطينيون تحت الحكم الأردني، مركز ترومان، الجامعة العبرية، ١٩٨٧، ص ٥٨ ص ٦٠.

[٧٧] بيري م.س. ص ٦٠ ,Rubinstein, , Ibid.

[٧٨] Benvenisti, Ibid., p. 23 راجع أيضاً: بيري م.س. ص ٥٨ الرسالة المشار إليها موجودة في أرشيف دولة إسرائيل صندوق رقم ٥٤٠ ملف رقم ٢٧٠٣.

[٧٩] Rubinstein Ibid., p. 90

القدس اثنين فقط من سكان القدس هما أنور نسيبه وأنور الخطيب[٨٠]، وفي خضم الصـــراع بيـــن البلدية المعينة والسلطة المركزية حول نقل المكاتب والمؤسسات الرســـمية من القدس، اغتيل الملك عبد الله أثناء دخوله إلى المسجد الأقصى في ٢٠ تمـــوز ١٩٥٠ .واستمرت الحكومة الأردنية في نهجها تحجيم مكانة القدس الإدارية وتقوية مكانة عمان العاصمة [٨١].

وفـــي ١٩٥١/٧/١٣ جرت أول انتخابات بلدية في القدس العربية وذلك بموجب قانون البلديات لسنة ١٩٥١ الذي نشر في الجريد الرسمية يوم ١٩٥١/٣/١ وحل محـــل قـــانون البـــلديات البريطاني للعام ١٩٣٤[٨٢]، وقد أسفرت الانتخابات عن انـــتخاب ١٢ عضـــواً: ٨ مـــن المسلمين و ٤ من المسيحيين، وتم تعيين عارف العـــارف رئيساً للبلدية[٨٣]وبقي في منصبه مدة ستة أسابيع حين أقاله الملك طلال [٨٤]، فاشغل المنصب نائب رئيس البلدية حنا عطا الله مدة ثلاثة أشهر عين بعدها الســـيد عمر الوعري رئيساً للبلدية وكان ذلك بتاريخ ١٩٥٢/٣/١٢[٨٥]، وبقيت مسألة مكانة القدس المركزية الإدارية والسياسية موضوعاً مطروحاً على جدول أعمال المجلس البلدي وشكل لغاياته لجنة خاصة[٨٦].

بعد الانتخابات البلدية الأولى وفي فترة رئاسة عمر الوعري خصوصاً، أولت البلدية اهتماما خاصاً لتعيين وتوسيع حدودها البلدية وذلك لازدياد عدد السكان

---

٨٠ Benvenisti, Ibid., p. 48

٨١ Ibid., pp. 33-24 , راجع أيضاً: بنيوي م.س. ص ٥٤

٨٢ نشر قانون البلديات الفلسطيني في The Palestine Gazette, No. 414 of 12th January 1934, supp. 1, p.1. أما قانون البلديات الأردني رقم (٤٥) لسنة ١٩٥١ فقد نشر في الجريدة الرسمية الأردنية رقم ١٠٥٧ بتاريخ ١٩٥١/٣/١ ص ٨٠٤

٨٣ Rubinstein, Ibid., p. 90; Benvenisti, Ibid., p. 42

٨٤ Benvenisti, Ibid.,

٨٥ Rubinstein, Ibid

٨٦ Ibid., p. 91

الذين بلغ عددهم في سنة ١٩٥١ حوالي ٤٥,٠٠٠ نسمة واستفحال الضائقة السكنية [٨٧] وصودق على أول مخطط يبين حدود بلدية "القدس الشرقية" في ١٩٥٢/٤/١ ،وقد ضمت المناطق التالية إلى منطقة نفوذ البلدية: قرية سلوان، رأس العامود، عقبة الصوانة، أرض السمار والجزء الجنوبي من قرية شعفاط[٨٨] وأصبحت المساحة الواقعة تحت نفوذ البلدية ستة كيلو مترات مربعة في حين لم تزد مساحة الجزء المبني منها اكثر من ثلاثة كيلو مترات مربعة[٨٩]، وتعزو بعض المصادر سبب انخفاض نسبة الجزء المبني داخل حدود البلدية إلى التقييدات التي وضعها مخطط المهندس البريطاني"كاندل" الذي منع البناء في مناطق مثل جبل الزيتون والحواف الغربية لجبل سكوبس والى وجود مشاكل أخرى مثل كون غالبية الأراضي في منطقة الشيخ جراح وشعفاط أراضي "مشاع"، ويضاف إلى ذلك امتلاك الأديرة والكنائس مساحات واسعة من الأرض[٩٠] والى جانب الإهتمام بتوسيع حدود المدينة، أولت البلدية اهتماماً كبيراً لمسألة مكانة المدينة ومارست الضغوط لإعطاء المدينة مكانة إدارية خاصة ولكن دون نجاح يذكر[٩١].

وفي أيلول للعام ١٩٥٥ جرت الانتخابات الثانية للبلدية وذلك وفقاً لقانون البلديات الـــذي عـــدل في العام ذاته[٩٢]، وقد خول القانون الجديد السلطة المركزية تعيين عضـــوين إضـــافيين (من أصل اثني عشر) في المجلس البلدي، وبما أن القانون خول الحكومة تعيين رئيس البلدية، فقد نص القانون الجديد بأن الحكومة تستطيع

---

[٨٧] Benvenisti, Ibid., p. 46

[٨٨] Rubinstein, Ibid., p. 91

[٨٩] ابو عرفة، م.س، ص ٥٣

[٩٠] Benvenisti, Ibid., pp. 46-47؛ ابو عرفه، المصدر السابق

[٩١] Rubinstein,, Ibid., p. 92

[٩٢] نشـــر القـــانون في الجـــريدة الرسمية الأردنية رقم ١٢٢٥ الصادرة بتاريخ ١٩٥٥/٥/١، ص ٤٠٣، راجع أيضاً: Benvenisti, Ibid., p. 43

تعيين الرئيس حتى وان لم يكن من بين المرشحين في الانتخابات[٩٣]، وعاد عارف العارف ليكون رئيساً للبلدية، ولكنه ترك منصبه هذا بعد أشهر قليلة لينضم إلى الحكومة الأردنية كوزير للأشغال العامة[٩٤]، وخلال سنة أو يزيد أدار المجلس البلدي رؤساء بالوكالة مثل الوعري وأمين مجج إلى حين تعيين عضو البلدية روحي الخطيب رئيساً للبلدية في شهر كانون الثاني ١٩٥٧[٩٥]، وكما كان الأمر في السابق، بقيت مسألة توسيع حدود البلدية أحد المواضيع الرئيسية التي أولاها المجلس البلدي اهتمامه، ففي جلسته بتاريخ ١٩٥٧/٢/١٢ قرر المجلس أن يوصي بتوسيع حدود البلدية، وفي جلسته بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٣ ناقش المجلس مشروع توسيع حدود البلدية الشمالية بحيث تشمل منطقة بعرض ٥٠٠م من كلا جانبي الشارع الرئيسي المؤدي إلى رام الله وتمتد حتى مطار قلنديا[٩٦]. واستمرت مناقشة موضوع توسيع حدود البلدية بما في ذلك وضع مخطط هيكلي رئيسي للمدينة (Master Plan) حتى حلول موعد الانتخابات في أيلول ١٩٥٩ دون نتيجة عملية[٩٧].

وقبيل الانتخابات البلدية التي جرت في أيلول من العام ١٩٥٩، أعلنت الحكومة الأردنية في اجتماع عام عقدته في القدس عن تحويل بلدية القدس إلى أمانة القدس وبناء قصر ملكي في المدينة التي اعتبرتها "العاصمة الثانية"[٩٨]، وفي ١٩٥٩/٩/١ تم نشر قرار الحكومة المذكورة في الجريدة الرسمية[٩٩]، وعقدت

---

[٩٣] راجع المواد ٣٤(١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥، بشأن تعيين رئيس البلدية والمادة ٢٧ بخصوص تعيين عضوين إضافيين في المجلس البلدي.

[٩٤] Rubinstein, Ibid., p. 92, n 95

[٩٥] , Ibid., n. 96

[٩٦] Ibid., n. 97

[٩٧] Ibid., n. 98

[٩٨] صحيفة "الدفاع" الصادرة بتاريخ ٢٣ آب ١٩٥٩

[٩٩] الجريدة الرسمية الأردنية الصادرة بتاريخ ١ أيلول ١٩٥٩

الأمانة جلستها الأولى بتاريخ ١٩٥٩/٩/٢٩، وأصبح السيد روحي الخطيب الذي أعيد انتخابه أمينا للقدس[١٠٠]، كان قرار الحكومة الأردنية المذكور الذي سبقته محادثات بين الخطيب وبين وزير الداخلية مؤشراً على حدوث تغيير إيجابي في سياسة الحكم المركزي تجاه القدس، ويعزو بعض الباحثين هذا التغيير إلى رغبة السلطة الأردنية آنذاك في إرضاء معارضيها في الداخل وحسم إمكانية قلب نظام الحكم بتأثير ودعم الجمهورية العربية المتحدة[١٠١]، وعلى أية حال، لم يتبع تغيير المكانة الإدارية للقدس من بلدية إلى أمانة تغيير ملموس في حجم الميزانيات أو المساعدات التي تقدمها الحكومة، فكما كان الأمر في السابق، استمرت الشكاوي من إهمال السلطة المركزية للقدس، ووصل الأمر إلى درجة تقديم أعضاء المجلس استقالتهم إلى وزير الداخلية في ١٩٦١/٥/١٦، إلا أن الأخير رفض قبولها[١٠٢]، واستمر مجلس الأمانة في تأدية مهامه حتى موعد الانتخابات القادمة في سنة ١٩٦٣).

في الانتخابات البلدية التي جرت في سنة ١٩٦٣ شارك ما لا يقل عن ١١,٠٠٠ ناخب من أصل ٦٠,٠٠٠ نسمة هم سكان المدينة آنذاك، وانتخب ١١ عضواً لمجلس الأمانة وأعيد تعيين السيد روحي الخطيب أميناً للقدس[١٠٣]، وفي هذه الفترة أيضاً كانت هنالك محاولات لتوسيع حدود منطقة نفوذ البلدية، وعلى سبيل المثال كانت هنالك توصية في العام ١٩٦٤ بتوسيع الحدود البلدية لتصبح ٧٥ كم مربع ولتشمل المنطقة الممتدة من مطار قلنديا في الشمال وحتى حدود بلدية بيت

---

١٠٠ Rubinstein,, Ibid., p. 93

١٠١ Ibid.

١٠٢ Ibid., p. 94

١٠٣ Benvenisti, Ibid., p. 43

لحـــم فـــي الجنوب، ولكن حتى العام ١٩٦٧ ونشوب حرب حزيران لم تنفذ هذه التوصية وبقيت حدود البلدية كما كانت عليه في سنوات الخمسين الأولى[١٠٤].

تميـــزت الفـــترة التي تلت انتخابات العام ١٩٦٤ وحتى حرب حزيران ١٩٦٧ بـــبروز النشـــاط السياســـي في أعمال الأمانة، ونجد الأمثلة على ذلك في زيارة قداســـة الـــبابا يوحـــنا بولص السادس إلى القدس وفي اجتماع المجلس الوطني الفلســـطيني في أيار-حزيران ١٩٦٤ ثم في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، فقد شاركت السلطات البلدية في المدينة في التحضيرات لاجتماع المجلس الوطني كمـــا قام أمين القدس السيد روحي الخطيب بإلقاء كلمة في الجلسة الافتتاحية حيا فيهـــا المجتمعين[١٠٥]. ويبدو أن حظ الأمانة في هذه الفترة من ناحية التمييز في الميـــزانيات لم يكن افضل من حظ البلدية، حيث يبدو ذلك واضحاً من محاضر جلسات المجلس المنعقدة بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٦ وبتاريخ ١٩٦٥/١٠/٢٠[١٠٦].
اســـتمرت أمانـــة القدس في مزاولة عملها حتى بداية حزيران من العام ١٩٦٧، حيـــن احتـــلت إسرائيل القدس الشرقية وحلت المجلس البلدي في أواخر الشهر المذكـــور[١٠٧]. ومع احتلال القدس العربية وحل مجلسها البلدي تنتهي مرحلة في حياة المدينة لتبدأ مرحلة جديدة.

(ب) بلدية "القدس الغربية"

لقد جرت أول انتخابات لبلدية القدس الغربية في تشرين الثاني سنة ١٩٥٠ حيث تـــم انـــتخاب واحـــد وعشرين عضواً في المجلس البلدي وانتخب شلومو زلمان مـــزراحي من حزب المتدينين الوطنيين أول رئيس للبلدية، أما الفترة التي سبقت

---

١٠٤ Ibid., p. 47

١٠٥ Rubinstein, Ibid., p. 94 n. 104

١٠٦ Ibid., p. 105

١٠٧ Benvenisti, Ibid., p. 103

الانـــتخابات البـــلدية الأولى فقد تميزت بوجود أكثر من سلطة عسكرية ومدنية حكمـــت المدينة وإدارتها سوية مما أدى إلى نشوء نزاعات وخلافات حول حدود صـــلاحية كـــل منهما، وعلى الصعيد المدني، تم انسحاب القوات البريطانية من فلســـطين تعيين لجنة بلدية مكونة من أعضاء البلدية اليهود الستة السابقين ومن ممثلين عن لجان الأحياء، وفي كانون الثاني ١٩٤٩ قامت وزارة الداخلية بتعيين مجلس بلدي برئاسة دانييل اوستير[١٠٨].

لم يفلح المجلس البلدي المنتخب برئاسة مزراحي بتحقيق نتائج ملموسة في مجال عملـــه، بل إن المجلس كان شبه مشلول نتيجة الخلافات والصراعات داخله بين المتديـــنين والعـــلمانيين ولعـــدم وجود غالبية لأحد الطرفين[١٠٩]. وعليه، قامت الحكومة في سنة ١٩٥٢ بتعيين لجنة تحقيق لبحث وضع المجلس البلدي، وحين قدمـــت اللجـــنة استنتاجاتها، قدم رئيس البلدية استقالته في آب ١٩٥٣ قين مكان السيد يتسحاق كرييف من الحزب نفسه. واستمر المجلس البلدي يمارس أعماله حتى شهر نيسان سنة ١٩٥٥حين قامت وزارة الداخلية بحل المجلس وتعيين لجنة برئاسة مدير لواء القدس لتدير شؤون المدينة[١١٠].

وفـــي الانتخابات البلدية التي جرت في العام ١٩٥٥ انتخب غرشون اغرون من حـــزب مـــباي رئيساً للبلدية واستطاع المجلس البلدي بزعامة التحالف الذي قاده حـــزب المباي واستمر حتى انتخابات ١٩٦٥، إحلال نوع من الثبات في الحكم البـــلدي ونجح في غرس ضوابط إدارية لائقة وفي تطوير المدينة[١١١]، وقد خلف

---

[١٠٨] Ibid., p. 33 ,حريس م.س. ص ٤٤

[١٠٩] أبو عرفه، م.س ص ٤٩

[١١٠] Benvenisti, Ibid., p. 34 حريس، ص ٤٢ راجع أيضا: أبو عرفه، ص ٤٩

[١١١] Benvenisti, Ibid.,

اغـــرون في رئاسة البلدية مردخاي ايش شالوم الذي بقي في منصبه حتى العام ١٩٦٥ .

وأسفرت الانتخابات البلدية التي جرت في سنة ١٩٦٥ عن تشكيل ائتلاف تكون من ١٦ عضوا ضم ممثلي حزب رافي (الذي انشق عن حزب المباي) وحيروت والأحـــزاب الديـــنية. وانـــتخب تيدي كوليك رئيساً للبلدية وبقي حزب مباي في المعارضة لأول مرة[١١٢]، واستمر تيدي كوليك منذ ذلك الحين رئيساً لبلدية القدس حتى خسارته في الانتخابات البلدية التي جرت بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢ .

لقد عانت القدس الغربية في الفترة ما بين ١٩٤٨-١٩٦٧ من أوضاع اقتصادية صـــعبة لاعتمادها على الخدمات كمصدر دخل ولانعدام وجود صناعات تتعدى الورش الصغيرة[١١٣]. ولكن لم يكن ذلك نابعاً عن سياسية حكومية مقصودة ترمي إلى المـــس بمكانـــتها كما كان الحال في القدس الشرقية كما سبق ورأيناه، فمنذ إعـــلان إســـرائيل اســـتقلالها في أيار ١٩٤٨، بدا الإسرائيليون العمل على بناء وتطويـــر المديـــنة وتعزيـــز مكانتها. وبدأت السلطات الإسرائيلية المختلفة بنقل مكاتـــبها ومقـــر أعمالها إلى القدس الغربية، وفي ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٠ أعلن الـــبرلمان الإسرائيلي (الكنيست) القدس الغربية عاصمة لإسرائيل[١١٤]. وفي ١٧ شـــباط من العام نفسه اقسم حاييم وايزمن اليمين القانونية كاول رئيس للدولة[١١٥]، وممـــا يـــدل عل المكانة الخاصة التي أولتها السلطة الإسرائيلية للقدس الغربية تضاعف عدد سكانها خلال السنوات التسع عشرة التي تلت تقسيم القدس وحتى

---

[١١٢] Ibid.

[١١٣] أبو عرفه، م.س.، ص ٤٩-ص ٥٠

[١١٤] حريس، م.س ص ٤١

[١١٥] حريس ن.م.، ص ٤٠ الذي يوجه إلى: تصيدون، اشر، مجلس النواب، القدس، احي اساف ١٩٦٩، الطبعة الخامسة ص ٢٨٩ (بالعبرية)

العام ١٩٦٧، فقد ازداد عدد السكان من نحو ١٠٠,٠٠٠ نسمة في تموز ١٩٤٨ إلى ١٩٦,٠٠٠ نسمة عشية حرب حزيران ١٩٦٧[١١٦].

لقد تبع الازدياد السكاني نشاط عمراني أدى إلى اتساع رقعة المدينة خصوصاً في اتجاه الجنوب والجنوب الغربي حيث تم بناء أحياء جديدة مثل كريات يوفيل ثم كريات مناحيم وعير غانيم إضافة إلى ضم قرى عين كارم، بيت صفافا، دير ياسين، لفتا والمالحة إلى مسطح المدينة، وأزيلت مباني قرية الشيخ بدر وأنشأت مكانها مباني الحكومة، الجامعة العبرية (غبعات رام) ثم الكنيست فبنك إسرائيل[١١٧]، وكانت البلدية قد شرعت بإعداد مخطط هيكلي للمدينة في العام ١٩٦٤، ثم أعيد تصميمه في العام ١٩٦٩ وصودق عليه في أوائل السبعينات وقد اشتمل المخطط على خطط تفصيلية للقدس الغربية وللقدس الشرقية حتى العام ٢٠١٠ بعد أن أصبح شطراً المدينة من وجهة نظر إسرائيلية مدينة واحدة اثر قيام إسرائيل بضم القدس الشرقية فعلياً في حزيران ١٩٦٧[١١٨].

---

[١١٦] Benvenisti, Ibid., p. 31، حريس م.س، ص ٤٣

[١١٧] حريس، ن.م، ص ٤٤- ص ٤٥، راجع أيضا ابو عرفه م.س، ص ٤٩

[١١٨] ابو عرفه، ن.م.

الفصل الرابع

الاحتلال الإسرائيلي للقدس العربية

أ- احتلال المدينة

في صبيحة السابع من حزيران العام ١٩٦٧، اقتحم الجيش الإسرائيلي البلدة القديمة واستولى عليها بعد ظهر اليوم نفسه بعد أن اكمل اجتياح أحياء المدينة الأخرى في اليومين السابقين[١١٩]. وتم تعيين إدارة عسكرية للمدينة تألفت من شلومو لاهط (رئيس بلدية تل أبيب حاليا)، حاكماً عسكرياً ويعقوب سلمان نائباً له[١٢٠]. ولتأمين السيطرة التامة على المدينة وضعت تحت قيادة الإدارة العسكرية الإسرائيلية قوات كبيرة من الجيش تألفت من لواء مظلي وكتيبة من حرس الحدود وكتيبتي مشاة وكتيبتي هندسه وكتيبتي مدفعية[١٢١].

أسفر احتلال القدس الشرقية والقتال الذي سبقه عن خسائر في الأرواح وفي الممتلكات. وتشير بعض المصادر إلى أن عدد القتلى العرب قد بلغ ٣٦٠ قتيلاً[١٢٢]، في حين تشير مصادر أخرى إلى أن عدد القتلى قد بلغ ما لا يقل عن ٦٥٤ قتيلاً[١٢٣]، كذلك فقد أسفر القتال عن تدمير ١٣٥ منزلاً ومسجدين في حي

---

[١١٩] Benvenisti, Meron, JERUSALEM-The Torn City, Isratypest Ltd., Jerusalem 1976, pp. 80-81

[١٢٠] بتزمان عوزي، القدس مدينة بلا أسوار، القدس وتل أبيت، شوكن ١٩٧٣، ص ٢٧(بالعبرية)

[١٢١] المصدر السابق، ص ٢٨

[١٢٢] المصدر السابقة، ص ٣٧-٣٨

[١٢٣] Benvenisti, Ibid., p. 95

المغاربـــة ومائتي منزل في المنطقة الحرام إضافة إلى تدمير وإصابة عدد كبير من المباني العامة وعدد من الكنائس وإتلاف شبكات الكهرباء والهاتف[١٢٤].

وتطبيقاً للسياسة الإسرائيلية للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض مع أقل عـــدد ممكـــن مـــن السكان العرب، فقد انتهجت الإدارة العسكرية للمدينة سياسة مركـــبة مـــزجت بيـــن الترهيب والترغيب واستغلال نقاط الضعف لدى السكان لحملهم على مغادرة المدينة، فإلى جانب استعمال اليد الحديدية واعتقال الكثيرين واقـــتحام الـــبيوت وتفتيشها، أعلنت قوات الاحتلال الإسرائيلي عن السماح لمن يرغب من سكان المدينة بالإلتحاق بأقاربه في الضفة الشرقية للأردن، ووضعت تحت تصرف الراغبين بمغادرة المدينة حافلات وسيارات باص قامت بنقلهم بعد توقيعهـــم عـــلى أن تركهم للمدينة كان طوعاً[١٢٥]. وقد أدت السياسة الإسرائيلية المذكورة إلى هجرة ٢٠-٣٠ ألف نسمة من سكان القدس الشرقية من أصل ما يقارب مائة ألف نسمة أقاموا في القدس عشية حرب حزيران[١٢٦].

وخـــلال الأسابيع الثلاثة الأولى التي تلت احتلال القدس الشرقية، قامت السلطات الإســـرائيلية بسلسلة من الإجراءات العملية التي هدفت إلى دمج شطري المدينة تمهيداً لضمها. من هذه الإجراءات إزالة بوابة مندلبوم التي شكلت نقطة العبور بين القدس الغربية والقدس الشرقية منذ توقيع اتفاقية الهدنة بين إسرائيل والأردن في نيسان ١٩٤٩، وحتى حرب حزيران ١٩٦٧ . كما تمت إزالة عوائق مادية أخـــرى كـــانت على امتداد خطة الهدنة. ثم تلت هذه الخطوات خطوات أخرى مـــثل: مد شبكة الباصات الإسرائيلية خطوطها لتصل إلى القدس الشرقية وتوحيد

---

[١٢٤] حريس سمير، القدس- المخططات الصهيونية، الإحتلال، التهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١، ص ٥٧، يقتبس من روحي الخطيب، "تهويد القدس" لجنة إنقاذ القدس، عمان، ١٩٧٠، مجلد ١ ص ٣٦

[١٢٥] بتزيمان، م.س. ص ٢٩

[١٢٦] حريس م.س. ص ٥٧

شـبكات الميـاه والمجـاري والخدمـات الأخرى. وكان لبلدية القدس الغربية ولرئيسـها تيدي كوليك دور فعال في جميع الإجراءات المذكورة بالرغم من أن القدس الشرقية هي منطقة محتلة وخاضعة للحكم العسكري[١٢٧].

ب- حل المجلس البلدي و "توحيد القدس"

مع إتمام إسرائيل احتلال الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الحكم الأردني يوم ٧ حزيران ١٩٦٧، اصدر حاييم هرتصوغ "قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية" ثلاثة مناشير. أعلن المنشور الأول تولي الجيش الإسرائيلي زمام الحكـم لإقرار الأمن والنظام العام في المناطق التي احتلها. أما المنشور رقم ٢ فقد أعلن نقل صلاحيات الحكم والتشريع والتعيين والإدارة بالنسبة للمناطق التي احتلـتها إسرائيل إلى يد القائد العسكري للمنطقة مع إبقاء القوانين المحلية سارية المفعـول مـا دامت لا تتعارض مع المنشور أو مع أي أمر آخر يصدره القائد العسـكري لاحقـا. ثـم جاء المنشور رقم ٣ ليفصل القدس قضائياً عن الضفة الغربية[١٢٨]. بذلك يكون القضاء والإدارة العربية في القدس الشرقية قد ألغيا من وجهـة الـنظر الإسـرائيلية منذ الأيام الأولى للإحتلال. إلا أن الخطوة العملية الملموسة التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهذا الصدد كان حل المجلس البلدي.

مـنذ اليـوم الأول لـلحرب وقبل احتلال القدس الشرقية أبدى تيدي كوليك لقائد المنطقة الوسطى الجنرال عوزي نركيس استعداده واستعداد بلدية القدس الغربية تقديـم الخدمات البلدية للسكان العرب وذلك لتحمسه الشديد بأن تناط به مسؤولية إدارة الشـؤون البـلدية "الموحدة". إلا أن نركيس رفض الاقتراح بلطف، وأعاد

---

[١٢٧] حريس، ص ٥٦، راجع أيضا: بتزمان م.س. ص ٣٥-٣٦

[١٢٨] "مناشير، أوامر وتعيينات صادرة عن قيادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة الضفة الغربية"، مجلد ١ ص ٣ -٥، راجع أيضاً حريس م.س. ص ٦٩

كوليـــك محاولـــة إقناع نركيس في اليوم التالي بعد أن وضع خطة شاملة لتفعيل الخدمـــات البـــلدية فاقتـــنع الأخير واتفق الطرفان أن يدخل موظفو بلدية القدس الغـــربية إلى المـــنطقة المحتلة في صبيحة الجمعة ٩ حزيران ١٩٦٧ ويباشروا بـــترتيب الخدمـــات مـــع إبقاء الاتصال بين الدوائر المختلفة في البلدية الغربية والدوائـــر الموازية لها في البلدية الشرقية التي كانت ما تزال قائمة رسمياً على الأقل[١٢٩]، وفي ١٥ حزيران تم الاتفاق خطياً بين كوليك ونركيس بأن تقوم بلدية القـــدس الغربية بتنظيف البلدة القديمة من مخلفات الحرب. وجاء في الاتفاق ما يـــلي:" في هذه المرحلة والى أن يتم صدور أي قرار بشأن الضم، تساعد البلدية فـــي الصـــيانة الحالية للخدمات البلدية.. ولأجل هذا الهدف تقوم البلدية بتفعيل الجهـــاز البلدي القائم في البلدة القديمة"[١٣٠]. إن هذا الاتفاق ينطوي على تجاوز وتجـــاهل واضحين للمجلس البلدي العربي ويبين عدم جدية أوامر وزير الدفاع آنـــذاك، موشـــيه ديان، إلى قائد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية مع بداية الاحـــتلال بعدم إقامة إدارة إسرائيلية مدنية في القدس المحتلة وبأن يتولى العرب بأنفسهم تقديم الخدمات الأساسية في المدينة[١٣١].

لقـــد لجأ الحاكم العسكري للقدس إلى استغلال مكانة أمين القدس روحي الخطيب لإنجـــاح محاولاته لإعادة الحياة الطبيعية إلى المدينة وتثبيت السلطة الإسرائيلية فيهـــا، فقد أجبر روحي الخطيب على أن يطوف مع ضابط إسرائيلي في شوارع المديـــنة لإقـــناع التجار بفتح محالهم[١٣٢]. ولاعتقاد الحاكم العسكري بأن السكان يحـــوزون عـــلى أســـلحة يخبئونها في بيوتهم، قام باستدعاء أمين القدس روحي الخطيب إلى مقر قيادته في فندق الإمبسادور وحمّله مسؤولية إقناع السكان بتسليم

---

[١٢٩] Benvenisti, Ibid., p. 90

[١٣٠] Ibid.,

[١٣١] Ibid., p. 89

[١٣٢] Ibid., p. 96

أســلحتهم وهدده باتخاذ إجراءات صارمة ضده وضد أعضاء المجلس البلدي إذا فشــل في مهمته. ترك روحي الخطيب مقر القيادة غاضباً وغادر وأبلغ ضابط الارتــباط لشــؤون البــلدية أهرون لايش بأنه يفضل السجن على معاملته بعدم احــترام[١٣٣]، وفي ١٣ حزيران دعا روحي الخطيب أعضاء المجلس البلدي إلى اجتماع طارئ حضره ثمانية أعضاء من أصل اثني عشر عضواً وقرر المجلس مطالــبة مســاعده الحــاكم العسكري لضمان حماية جميع الحارات وخاصة في المناطق التجارية التي تعرضت للنهب وتأمين وصول المواد الغذائية والثياب إلى اللاجــئين وإيجاد مأوى لمن هدمت بيوتهم، إضافة إلى ذلك قرر المجلس تخويل روحــي الخطيب التوجه إلى الحاكم العسكري لاستيضاح ما هي مكانة المجلس البــلدي وهــل تعترف السلطات العسكرية به[١٣٤]، فقد كان هذا السؤال يشغل بال المجــلس البــلدي ورئيسه في ضوء حقيقة تواجد موظفي البلدية الإسرائيلية في معظــم دوائر البلدية (الأمانة) العربية منذ صبيحة التاسع من حزيران بناء على الاتفاق الآنف الذكر بين كوليك ونركيس.

تهــرب الإسرائيليون من إعطاء الجواب واستمروا في المراوغة في حين كانوا يخططــون لحل المجلس البلدي العربي. ففي بعد ظهر ٢١ حزيران جاء تيدي كوليــك إلى مبنى الأمانة العربية بصحبة رؤساء الدوائر في بلديته وبرفقة القائد العسكري للقدس شلومو لاهط وحرص الإسرائيليون وعلى رأسهم كوليك تصوير قدومهــم عــلى أنه زيارة ودية ورفض كوليك الجلوس على كرسي الأمين حين دعاه الخطيب بالجلوس مؤكداً على أنه زائر لا أكثر وجلس إلى يمينه. خلقت هــذه الزيارة بعض البلبلة لدى الأمانة العربية لأنها خلقت تصوراً بإمكانية بقائها إلى جانب البلدية الإسرائيلية، ولكن سرعان ما غلب الواقع على الوهم، ففي يوم

---

[١٣٣] Ibid., p. 98

[١٣٤] Ibid.,

الأحد ٢٥ حزيران كان الخطيب متأكداً من أن أيام الأمانة قد أصبحت معدودة[١٣٥]، وعليه، أكد أنه سيعمل ما في وسعه لاستمرار قيام الأمانة بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها ودعا أمين القدس موظفي الأمانة بالاستمرار في عملهم لما فيه خدمة المدينة سكانها وزائريها والثبات بصبر والمشاركة في التخفيف من معاناة الجميع.[١٣٦]

وفي يوم ٢٧ حزيران أقر البرلمان الإسرائيلي ثلاثة قوانين ذات أهمية خاصة في سياق الحديث عن مكانة أمانة القدس الشرقية وعلاقة إسرائيل بالمدينة التي احتلتها. الأول: تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء لسنة ٥٧٠٨-١٩٤٨، حيث أضيفت المادة ١١أ التي نصت بسريان قانون الدولة، قضائها وإدارتها على كل مساحة من أرض إسرائيل حددتها الحكومة بمرسوم [١٣٧]، الثاني: تعديل قانون البلديات (رقم٦) لسنة ٥٧٢٧-١٩٦٧واضافة المادة ٨أ[١٣٨]، وقد خولت هذه المادة وزير الداخلية "بحسب تقديره ودون إجراء تحقيق(كما نص القانون قبل التعديل أج) بأن يصدر إعلانا يوسع فيه منطقة اختصاص بلدية ما بضم مساحة تحددت في مرسوم" صادر بموجب قانون أنظمة السلطة والقضاء، كما أعطت المادة ٨أ الوزير صلاحية بتعيين أعضاء إضافيين للمجلس البلدي من المنطقة التي جرى ضمها، أما القانون الثالث المكمل القانونين المذكورين، فكان قانون المحافظة على الأماكن المقدسة سنة ٥٧٢٧-١٩٦٧[١٣٩]. وفي اليوم التالي قامت الحكومة بإصدار مرسومين قضى أحدهما بسريان قانون الدولة وقضائهما وإدارتهما على

---

[١٣٥] Ibid., pp. 102-103

[١٣٦] Ibid., p. 103, حيث ورد ملخص لإعلان الخطيب

[١٣٧] كتاب القوانين الإسرائيلية رقم ٤٩٩, ١٩٦٧/٦/٢٨، ١٢١ (بالعبرية) ص ٧٤ (بالعبرية)

[١٣٨] المصدر نفسه

[١٣٩] المصدر نفسه، ص ١٢٢ (بالعربية) وص ٧٥ (بالعبرية)

القدس الشرقية[١٤٠] وقضى الآخر بتوسيع حدود بلدية القدس الغربية بحيث تشمل في ما تشمل المساحة الواقعة ضمن حدود أمانة القدس الشرقية[١٤١]، وقد بلغت مساحة المناطق التي جرى ضمها إلى منطقة نفوذ بلدية القدس ٧٢ ألف دونم تمتد من صور باهر في الجنوب إلى مطار قلنديا في الشمال[١٤٢].وأضيفت المساحة المذكورة إلى ٣٧,٢٠٠ دونم هي مساحة المسطح البلدي لمدينة القدس الغربية في ذلك الوقت[١٤٣].

وفي صباح يوم ٢٨ حزيران تلقى رؤساء الدوائر في أمانة القدس بلاغاً طلب منهم توزيعه على الموظفين جاء فيه: "إن كنت ترغب بالعمل في البلدية عليك الحضور يوم الخميس ٢٩ حزيران الساعة ٧,٣٠ صباحاً وهذا العمل هو عمل مؤقت، وإذا كنت ترغب بالعمل الدائم عليك تقديم طلب خطي للمسؤول عن وحدة جهاز البلدية، بلدية القدس، شارع يافا ٢٢ القدس.."[١٤٤].

رغم أن النتيجة الواضحة للخطوات المذكورة التي اتخذتها السلطة الإسرائيلية في يومي ٢٧-٢٨ حزيران كانت إسدال الستار على دور أمانة القدس كسلطة بلدية في المدينة، أصر كوليك على أن تكون هنالك مراسيم يحل فيها المجلس البلدي، ففي يوم ٢٩ حزيران اتصل كوليك مع القائد العسكري للقدس الشرقية طالباً حل المجلس البلدي العربي ومنع استمرار "مشكلة دستورية" في ضوء القوانين والمراسيم التي أصدرها البرلمان والحكومة الإسرائيلية بخصوص سريان القانون، القضاء والإدارة الإسرائيلية على القدس الشرقية، فما كان من شلومو

---

[١٤٠] مجموعة الأنظمة رقم ٢٠٦٤، ١٩٦٧/٦/٢٨، ص ٢٦٩٠ (بالعبرية)

[١٤١] مجموعة الأنظمة رقم ٢٠٦٥، ١٩٦٧/٦/٢٨، ص ٢٦٩٤-٢٦٩٥ (بالعبرية)

[١٤٢] أبو عرفه عبد الرحمن، القدس -تشكيل جديد للمدينة، جمعية الدراسات العربية، القدس ١٩٨٥، ص ٦٢٠ حريس م.س. ص ٦٠ يقدر المساحة التي ضمت إلى منطقة نفوذ بلدية القدس ب ٦٩,٩٩٠ دونماً

[١٤٣] حريس، ص ٦٧-٦٩ راجع أيضاً بتزيمان م.س. ص ٥٦

[١٤٤] حريس ص ٦٧-٦٩ راجع أيضاً بتزيمان ص ٦٧

لاهـط إلا أن أمـر نائـبه يعقوب سلمان ومساعد الأخير دافيد فرحي بإصلاح "الغلطة" وحل المجلس البلدي العربي فوراً[١٤٥].

وعـليه قام أفراد من الشرطة العسكرية بالوصول إلى بيت أمين القدس وأعضاء المجـلس البلدي لإحضارهم إلى مبنى البلدية ليقابلوا سلمان وفرحي، وقد أحضر ستة من أعضاء المجلس البلدي وبينهم السيد روحي الخطيب. ولعدم إيجاد مفتاح دار البـلدية (الأمانـة) عقـد الإجتماع في فندق غلوريا المجاور[١٤٦]، ومع بداية الإجـتماع الـذي تميز بالفظاظة من جانب نائب الحاكم العسكري ومساعده، قرأ الكولونيـل سـلمان عـلى مسـامع الموجودين نص الأمر التالي:" باسم الجيش الإسرائيلي أتشرف بإبلاغ السيد روحي الخطيب وأعضاء مجلس بلدية القدس حل مجـلس بلدية القدس، وأنه من الآن فصاعداً يعتبر العاملون في البلدية بأقسامها المختلفة، الإدارية والفنية كعاملين مؤقتين في بلدية القدس اليهودية حتى التصديق عـلى تعييـنهم من قبل البلدية في ضوء طلبات خطية يتقدمون بها، باسم قوات جيش الدفاع الإسرائيلي فإني أطالب موظفي البلدية بالاستمرار في تقديم الخدمات المطلوبة للحفاظ على الحياة الاعتيادية للسكان، إني أشكر السيد روحي الخطيب وأعضـاء المجلس على خدماتهم خلال الفترة الانتقالية منذ احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي للمدينة وحتى اليوم الحالي"[١٤٧].

هكـذا يكون مجلس أمانة القدس قد وصل إلى نهاية دربه وأصبحت بلدية القدس الغربية بلدية "القدس الموحدة".

---

[١٤٥] Benvenisti, Ibid., pp. 105-106

[١٤٦] Ibid., 104

[١٤٧] Ibid., p. 104-105, حريس، م.س. ص ٦٨

ج- المناورات الإسرائيلية ورفض الفلسطينيين دخول البلدية

واجهت إسرائيل نقداً شديداً واستنكاراً دولياً واسعاً في أعقاب قرارها تطبيق قضائها وقانونها وإدارتها على القدس الشرقية والضم الفعلي الذي تضمنه هذه القرار، ونذكر في هذا السياق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٣ الصادر في ٤ تموز ١٩٦٧ ورقم ٢٢٥٤ الصادر في ١٤ تموز من العام ذاته[١٤٨] وحين فشلت محاولات إسرائيل على الصعيد الدولي في إقناع العالم بأن الهدف من قرارها المذكور كان سد الفراغ الإداري الذي خلفته الحرب وتأمين الخدمات المختلفة للسكان العرب[١٤٩]. سعت على المستوى المحلي إلى محاولة كسب ود سكان المدينة المحتلة لعلها تجد طريقاً إلى إضفاء الشرعية على قرار الضم، وضمن هذه المحاولة قامت وزارة الداخلية بدعوة ستة-سبعة أعضاء من مجلس أمانة المدينة لتبحث معهم إمكانية تعيين أعضاء عرب في مجلس بلدية القدس الغربية، إلا أن هذه الدعوة رفضت وجاء في رد أعضاء مجلس الأمانة عليها ما يلي:

١- لما كان مجرد البحث- من وجهة نظرنا العربية- في الانضمام إلى مجلس بلدية القدس تحت الحكم العسكري الإسرائيلي، وعلى الوجه الذي أعلنت عن السلطات الإسرائيلية هو بمثابة اعتراف رسمي منا بقبول مبدأ ضم القدس العربية إلى القطاع الذي تحتله إسرائيل من القدس الأمر الذي

---

[١٤٨] لقد صدر القراران المذكوران في الدورة الاستثنائية الخامسة التي عقدتها الجمعية العامة في التواريخ المذكورة وتفد تلا هذين القرارين قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ الصادر في ٢١ أيار ١٩٦٨ ثم قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٧ الصادر في ٣ تموز ١٩٦٩، وقد أكدت هذه القرارات وتلك التي تلتها على أن جميع الخطوات التي اتخذتها إسرائيل لضم القدس الشرقية أو لتغيير وضع القدس القانوني لاغية ملغية.

[١٤٩] راجع على سبيل المثال: خطاب وزير خارجية إسرائيل آنذاك، ابان ايبن، أمام الجمعية العامة المنعقدة في ٢٩ حزيران ١٩٦٧، بعض من نص الخطاب بالإنجليزية ورد في Cattan Henry, "the Question of Jerusalem", Arabs Studies Quarterly, Vol. 7, Nos. 2&3 Spring/Sammar 1985 , p. 131 p 144.

لا نسلم به كأمر واقع ولا نقره ونعتبره مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة ولقراريها في جلستها الاستثنائية الأخيرة ومخالفاً للقانون الدولي العام، ونعتبره كذلك إجراء غير مشروع ونطالب بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه الحال قبل ١٩٦٧٠/٦/٥

٢- وبناءً على ذلك تجدوننا آسفين لعدم تلبية الدعوة لمقابلتكم والتحدث معكم بهذا الشأن"[١٥٠].

ولم يقتصر رفض إجراءات الضم على أعضاء مجلس أمانة القدس بل تعداه إلى زعماء وممثلي المواطنين العرب ورجال الدين في القدس الشرقية وفي الضفة الغربية الذين أرسلوا أكثر من مذكرة إلى السلطات الإسرائيلية مؤكدين رفضهم إجراءات الضم، وفي إحدى هذه المذكرات أكد مرسلوها أن "ضم القدس العربية هو إجراء باطل فرضته سلطات الإحتلال بإرادتها المنفردة خلافاً لإرادة أهالي المدينة الذين يرفضون هذا الضم"[١٥١].

ويجدر التوضيح هنا أن دعوة وزارة الداخلية لأعضاء أمانة القدس لبحث انضمامهم إلى مجلس بلدية القدس الغربية لم يكن في الواقع أكثر من تكتيك لأنه إضافة إلى أن رفض الدعوة من قبل العرب كان متوقعاً، فإن عدم رغبة الإسرائيليين وعلى رأسهم تيدي كوليك من إدخال أعضاء عرب إلى المجلس الذي ترأسه كان واضحاً أيضاً. فقد خشي كوليك أن يستغل الأعضاء العرب البلدية منبراً معادياً لإسرائيل[١٥٢]. وحتى يتجنب كوليك اتهامه بالعنصرية لموقفه هذا، فقد دعا إلى تحويل القدس الشرقية إلى ضاحية سكنية واحدة تدار من قبل

---

[١٥٠] حريس، م.س، ص ٧٢

[١٥١] المصدر نفسه ، ص ٧٢

[١٥٢] Benvenisti, Ibid., p. 141

إدارة مستقلة تعتبر دائرة من دوائر البلدية اليهودية[١٥٣]. إلا أن هذا الاقتراح سرعان ما رفضته الحكومة الإسرائيلية لتعارضه، من وجهة نظرها، مع قرار الضم وتخوفها من أن يؤدي إلى تطور "جسم غريب" داخل المدينة الواحدة[١٥٤].

وفي نهاية الأمر، قررت السلطات الإسرائيلية تبني الأسلوب المتبع اليوم في مجال العلاقة بين البلدية اليهودية وبين سكان القدس الشرقية وسكان القرى الأخرى التي ضمت إليها، تم تعيين مستشار يهودي لرئيس البلدية " لشؤون شرقي القدس" يعمل كحلقة وصل بين البلدية وبين المخاتير وإدارات الأحياء الذين تعينهم البلدية[١٥٥]. لقد كان الهدف من تبني هذا الأسلوب في التعامل مع السكان العرب، في تقديرنا، تحقيق هدفين في آن واحد، الأول: إبقاء السكان العرب خارج المجلس البلدي وبعيداً عن مركز القرار والتأثير خصوصاً فيما يتعلق بمواضيع مثل تهويد القدس وتكثيف الاستيطان اليهودي، والثاني: التأكيد على أن القدس مدينة موحدة وذلك بدليل تفعيل المخاتير وإدارات الأحياء التي بادرت البلدية إلى إقامتها في بعض الأحياء العربية مثل بيت حنينا، الثوري والطور[١٥٦]، وتسعى بلدية القدس إلى إقامة إدارة جديدة أخرى في قرية العيساوية، وقد أنكر مستشار رئيس البلدية "لشؤون شرقي القدس" أمير حيشن، أن يكون هدف البلدية من مثل هذه الخطوة إحياء أو تطوير فكرة تقسيم المدينة إدارياً إلى مجالس أحياء مستقلة في إدارة شؤونها ومرتبطة ببلدية مظلة، وأكد السيد حيشن بأن المبادرة جاءت من طرف مجموعة من سكان القرية أعربت عن رغبتها تطوير مستوى المعيشة فيها بعد أن "توصلوا إلى الاستنتاج بانعدام

---

[١٥٣] Ibid.,

[١٥٤] ابو عرفه م.س. ص ٥٩

[١٥٥] المصدر نفسه

[١٥٦] حول طبيعة العلاقات بين البلدية وإدارات الأحياء العربية انظر: نوريت فيرحافت، "الإدارات العربية تثور على كوليك"، كول هعير ١٩٩٠/٣/١٧

إمكانية الوضع الحالي تغيير الواقع السياسي أو تغيير نظام الحكم في ظل الوضع القائم"[١٥٧].

وتتكون بلدية القدس اليوم من ٣١ عضواً ويرأسها أيهود اولمرت الذي يتزعم قائمة "القدس الائتلافية". وتتفق جميع القوائم الممثلة في المجلس البلدي على أن القدس بشطريها الشرقي والغربي هي مدينة واحدة وهي عاصمة إسرائيل الأبدية، ويتمشى موقف البلدية هذا مع موقف الحكومة الإسرائيلية والبرلمان الإسرائيلي الذي سن في الثلاثين من تموز ١٩٨٠ قانون أساسي: القدس عاصمة إسرائيل، ٥٨٤١-١٩٨٠[١٥٨]، وتنص المادة الأولى من هذا القانون على أن "القدس الكاملة والموحدة عاصمة إسرائيل".

د- من سياسات الحكم الإسرائيلي في القدس
التمييز ضد السكان العرب وتهويد القدس

لقد وقع سكان القدس الشرقية والقرى التي جرى ضمها لنطاق سلطة بلدية القدس الغربية ضحية لسياسة إسرائيل الإستيطانية التي تميزت في رأينا بمسارين يدعم كل منهما الآخر: الأول- تضييق الخناق على السكان العرب بمصادرة مساحات واسعة من الأرض وتحديد حجم وأماكن البناء في الأحياء العربية[١٥٩]، والثاني- الشروع في ترميم وصيانة الحي اليهودي في البلدة القديمة ومباني الجامعة ومستشفى هداسا على جبل "سكوبس" ومن ثم بناء أحياء يهودية جديدة ضمن سياسة إحاطة المدينة بحزام المستوطنات التي بدأ تشييدها في بداية السبعينات

---

[١٥٧] نداف شرحائي، "امير حسين: إقامة إدارة في العيساوية لا تهدف إلى تطوير مشروع الأحياء" هآرتس ١١/٨/ ١٩٩٣، ص ٤١

[١٥٨] كتاب القوانين رقم ٩٨٠، ٥/٨/١٩٨٠، ص ١٨٦ (بالعبرية)

[١٥٩] حسلي اسامه، القدس-آثار ضم القدس على حقوق ووضع سكانها العرب، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا) ١٩٩٠، ص ٥٥-٥٦، راجع أيضا أبو عرفه، م.س. ص ٨٣-٨٥

ومـــا زال العمـــل عـــلى تشييدها مستمراً حتى اليوم[١٦٠]، وكان الهدف الأساسي للسياســـة الإســـرائيلية المذكورة تحويل المدينة بشطريها إلى مدينة يغلب عليها الطابع اليهودي[١٦١].

وبـــناءً عـــلى تقرير أعدته وحدة سياسة التخطيط في بلدية القدس ونشر مخلصه بـــتاريخ ١٩٩٣/٨/١١، يبلغ عدد سكان القدس (بشقيها) ٥٦٤,٣٠٠ نسمة منهم ٤١٣,٧٠٠ نســـمة مـــن اليهود (٧٣,٣%) ١٥٠,٦٠٠ عربي (٢٦,٧%)، ويبين الـــتقرير المذكـــور بأن عدد السكان القاطنين في المناطق التي احتلت في العام ١٩٦٧ وضـــمت إلى منطقة نفوذ البلدية يبلغ ٣٠٣,٤٠٠ نسمة منهم ١٠٢,٨٠٠ يهـــودي و ١٥٠,٦٠٠ عـــربي[١٦٢]، أي أن هنالك غالبية يهودية حتى في الجزء الشـــرقي من القدس ستزداد مع الوقت وبسرعة نسبياً نظرا لاستمرار البناء في الأحيـــاء اليهودية التي بنيت في المنطقة المذكور، فالتقرير المذكور الذي يتحدث عـــن إمكانيات مستقبلية لبناء وحدات سكن جديدة في الأحياء اليهودية و"الأحياء غيـــر اليهوديـــة"، يوضح بأن هنالك إمكانية لإضافة ٣١,١٤٣ وحدة سكنية في الأحيـــاء اليهوديـــة (منها ١٧,٧١٠ في القدس الشرقية) مقابل ١٥,٢١٠ وحدات ســـكنية في الأحياء العربية[١٦٣]، وهنا تجدر الإشارة إلى أن المخططات المتعلقة بالبـــناء في المناطق العربية ما زالت حبراً على ورق في حين أن هنالك حوالي ٥٠٠٠ وحـــدة سكنية معدة لليهود في طور الإنشاء[١٦٤]، إضافة إلى ذلك لا يمكن ترجمة عدد الوحدات السكنية التي يتحدث عنها التقرير في الحارات العربية إلى

---

[١٦٠] ابو عرفه، ص ٩٧-١٢٤، راجع أيضاً: صحيفة القدس الصادرة بتاريخ ١٩٩٣/٨/١ ص ١٥

[١٦١] ابو عرفه، ص ٨١، راجع أيضا: حريس م.س. ص ١١٥-١٤٧

[١٦٢] نـــداف شرحائي، "في شرقي القدس توجد غالبية يهودية ضئيلة ستزداد مع انتهاء خطط البناء في الأحياء الجديدة"، هآرتس ١٩٩٣/٨/١١، ص ٤١

[١٦٣] المصدر نفسه

[١٦٤] المصدر نفسه

واقع ملموس لأسباب عدة أهمها أن العديد يشمل الأبنية القائمة في هذه المناطق، وتقدر سارة كمينكر عضو سابق في بلدية القدس، بأن عدد الوحدات السكنية التي يمكن إضافتها في المناطق العربية مثل شعفاط وبيت حنينا لا تتعدى ٥٠٠-٧٠٠ وحدة[١٦٥].

ولا يقتصر التمييز ضد السكان العرب على مجال التخطيط والبناء بل يتعداه إلى مجال الخدمات البلدية المختلفة كخدمات النظافة وتعبيد الشوارع، ويخرج المتفحص لهذا الموضوع بالانطباع بأن البلدية تتبنى سياسة تتلخص في أن البلدية لا تفطن وجود السكان العرب إلا عندما يتعلق المر بتنفيذ واجباتهم كدفع ضريبة الأرنونا أو قبيل الانتخابات البلدية، وعدم الاكتراث بهم ونسيانهم عندما تكون حقوقهم كمواطنين هي الموضوع المطروح[١٦٦]. ومما يلفت النظر في هذا الصدد أن البلدية ورئيسها لا ينكرون وجود التمييز ضد السكان العرب وإنما يحاولون دائماً إيجاد مبرر لذلك أو يعدون في كل مرة بالعمل على إزالة "الفوارق"ومساواة الظروف "بين الوسطين اليهودي والعربي"[١٦٧].

بناء على ما تقدم يصبح التساؤل التالي ملحاً: ماذا على سكان المدينة العرب وقيادتهم الفلسطينية العمل ازاء وضعهم الحالي؟ هل يشاركون في انتخابات البلدية سواء بقائمة مرشحين مستقلة أو بدعم قائمة تمثل مصالحهم وترفع شعاراتهم أو يبقون خارج الدائرة الإسرائيلية ويسعون إلى إعادة تشكيل بلدية عربية حتى وإن كانت في البداية "بلدية في الظل" وذلك تأكيداً على الموقف الفلسطيني الذي يرى في القدس الشرقية مدينة محتلة يحق لسكانها أن تكون لهم بلديتهم العربية مثلما للقدس الغربية ولسكانها بلديتهم اليهودية، هذا التساؤل

---

[١٦٥] جلسة مع سارة كمينكر شارك فيها كاتب هذه السطور جرت يوم ٩٣/٧/٢٨ في مقر جمعية (باسيا) في القدس

[١٦٦] حلبي م.س. ص ٥٥-٥٦

[١٦٧] اودي ارنون، "كمينكر: كوليك ترنسفيريست"، كول هعير ١٩٩٣/٨/٢٧، ص ٢٦

ســـيكون محور حديثنا في الفصل القادم من خلال معالجة مسألة مشاركة سكان القدس الشرقية في الانتخابات البلدية.

هذا الرأي غير مقبول وبأنه لا يجوز أن تكون هنالك ثمار للإحتلال وللإستعمال غيـــر القانوني للقوة بما في ذلك ضم الإقليم المحتل (القدس) إلى الدولة المحتلة (إســـرائيل)[١٧٧]، فإن مشاركة سكان الإقليم المحتل طواعية في انتخابات لمؤسسة تعـــود للمحتل وتشكل رمزاً لسياسته الداعية إلى إبقاء المدينة تحت سيطرته من شـــأنها إضـــعاف الإدعاء بعدم جواز ضم الإقليم المحتل إلى الدولة التي احتلته، فالقاعدة القانونية المذكورة مثل غيرها من أحكام القانون الدولي ذي العلاقة هدفها حمايـــة سكان الإقليم المحتل وحقوقهم، فإذا عبر سكان الإقليم بسلوكهم عن عدم الـــرفض لتواجد المحتل ومؤسساته ضعف مفعول القاعدة القانونية المذكورة إلى درجة تحييدها وجعلها غير متعلقة بالموضوع، وعليه، فإننا نرى أهمية كبيرة لعدد المشاركين في الإنتخابات. فإذا كانت الغالبية مشاركة، كان ذلك دليلاً على موافقة السكان المحتلين على الاندماج مع الدولة المحتلة من خلال المشاركة في المؤسســـات التي أقامتها، وكلما كانت نسبة المشاركة في الانتخابات قليلة، سهل دحض الإدعاء بموافقة السكان المحتلين على ضمهم إلى الدولة المحتلة.

ج- البعد السياسي للمشاركة في الانتخابات البلدية

إن لمشاركة سكان إقليم محتل كالقدس الشرقية في الانتخابات لمؤسسة إسرائيلية مـــثل بـــلدية القـــدس بعداً سياسيا-إعلامياً لا يقل أهمية عن البعد القانوني الذي تطرقـــنا إليه أعلاه. فقد تستغل هذه المشاركة أو حتى فكرة المشاركة كما حدث فـــي الماضي غير البعيد كعامل مساعد إضافي لدعم وتثبيت الموقف الإسرائيلي الرســـمي القـــائل بوجوب بقاء القدس بشقيها الشرقي والغربي مدينة واحدة تحت الســـيادة والسيطرة الإسرائيلية. وان في مراجعة بعض ردود الفعل الإسرائيلية

---

[١٧٧] g. Quigley, The Palestinians Declaration of Independence: Self-Determination and the Right of the Palestinians to Statehood, Boston, U. Ina'l L.J., 1, p. 33.

ب-البعد أو الإسقاط القانوني للمشاركة في الانتخابات البلدية

إن المشـــاركة فـــي الانتخابات البلدية أمر متروك لخيار من له حق الاقتراع أو الترشـــيح كمـــا شـــرحت أعلاه، له أن يمارسه أو يمتنع عنه. وهذا هو الفرق الأساســـي والهام بين المشاركة في الانتخابات لبلدية القدس وبين دفع الضرائب البـــلدية المفروضة على السكان والتي تجبى تحت طائلة القانون، ولأن المشاركة فـــي الانـــتخابات البلدية أمر متروك للسكان فإنها قد تعتبر مؤشراً لعدم رفضهم للـــتواجد الإسرائيلي في المدينة وبالتالي إضفاء الشرعية على ضم القسم الشرقي مـــنها لإسرائيل، وهنا يجدر توضيح الفرق بين مشاركة سكان القدس المحتلة في انـــتخابات البلدية وبين مشاركة سكان مدن الضفة الغربية في الانتخابات البلدية الـــتي جـــرت فـــي العام ١٩٧٦، ففي حين قام سكان رام الله على سبيل المثال بالتصـــويت لبلديتهم التي كانت موجودة قبل الإحتلال، فإن مشاركة سكان القدس المحتلة في الانتخابات البلدية تعني مشاركتهم في انتخابات لبلدية هي في الأصل بـــلدية القدس الغربية والتي تعتبر بموجب قرار الحكومة والبرلمان الإسرائيليين بلدية "عاصمة إسرائيل الكاملة والموحدة"[١٧٥].

إن لســـلوك ســـكان الإقـــليم المحتل أهمية خاصة في هذا الصدد لأن المشاركة طواعيـــة في مؤسسات أقامها المحتل إضافة إلى مرور فترة زمنية طويلة على الإحـــتلال من شأنها إضفاء شرعية قانونية على ضم الإقليم للدولة المحتلة وذلك لأن القـــانون الدولي كما يفسره بعض الفقهاء يجيز ضم منطقة محتلة إلى الدولة الـــتي احتلـــتها فـــي قليل من الحالات، وإحدى هذه الحالات هي التقادم الزمني مصحوباً بعدم الرفض والممانعة من قبل السكان المحتلين[١٧٦]، وحتى إذا قلنا بأن

---

[١٧٥] راجع الفصل الرابع من هذه الدراسة، المادة المصحوبة بملاحظة رقم ٣٧

[١٧٦] دينشتاين، يورام، قوانين الإحتلال الحربي، شوكين، تل أبيب ١٩٨٣، ص ٦٥ راجع أيضاً التكروري عثمان ياسين عمر، الضفة الغربية وقانون الإحتلال الحربي مركز الدراسات- نقابة المحامين، القدس ١٩٨٦، ص ٧٩

سأعالج فيما يلي البعدين القانوني والسياسي لمشاركة السكان العرب القاطنين في القدس المحتلة في الانتخابات لبلدية القدس الحالية، ثم أتطرق إلى نتائج الانتخابات الأخيرة وما سبقها من محاولات قامت بها حركة "سلام القدس" للحصول على دعم الفلسطينيين لها. وأخيراً، أعرض الأفكار والمحاولات لإعادة تشكيل بلدية عربية في القدس ولكن بداية لا بد من مراجعة موجزة حول مسألة حق الاقتراع والترشيح في الانتخابات البلدية.

أ-من يملك حق الاقتراع أو الترشيح؟

إن حق الاقتراع أو الترشيح للبلدية ليس مشروطاً بكون الشخص صاحب العلاقة مواطناً إسرائيلياً يحمل الجنسية الإسرائيلية، بل يحق لكل مقيم دائم في إسرائيل يسكن ضمن حدود بلدية أو مجلس محلي أن يشارك في الانتخابات بالاقتراع إذا كان اسمه مسجلاً في سجل الناخبين وعمره ١٨ عاماً فما فوق أو بترشيح نفسه لعضوية المجلس البلدي أو المحلي إذا بلغ الحادية والعشرين يوم تقديم لائحة المرشحين[١٧٢] شريطة ألا تكون هناك عوائق قانونية تمنع مشاركته في الإنتخابات[١٧٣].

ووفقاً لوجهة النظر الإسرائيلية أصبح السكان العرب القاطنين في القسم الشرقي من القدس مقيمين في إسرائيل وذلك بعد قرارها بتطبيق قانونها وقضائها على القسم المذكور ومنح سكانه الهوية الإسرائيلية[١٧٤]. وعليه يحق مبدئياً لسكان القدس المحتلة المشاركة في الانتخابات البلدية، ولكن ما هي الإسقاطات القانونية والسياسية لمثل هذه المشاركة في الظروف الحالية؟ هذا ما سأحاول الإجابة عليه

---

[١٧٢] المادة ٧ من قانون السلطات المحلية (انتخابات)، ٥٧٢٥-١٩٦٥، كتاب القوانين رقم ٤٦٥ (١٩٦٥/١/٣٠)ص ٢٤٨

[١٧٣] المصدر السابق

[١٧٤] جرى منح سكان القدس المحتلة الهوية الإسرائيلية في أعقاب إحصاء للسكان أجرته وزارة الداخلية الإسرائيلية بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٦

الفصل الخامس

مشاركة في الانتخابات البلدية أم إعادة تشكيل بلدية عربية

منذ حقق تيدي كوليك "توحيد" المدينة، كانت مشاركة المواطنين العرب القاطنين في القدس الشرقية في انتخابات البلدية كمقترعين هدفا إسرائيليا، وقد عمل كوليك وقائمته على استقطاب الأصوات العربية وتحقيق هذا الهدف مستغلاً ارتباط السكان بالخدمات البلدية المختلفة ومستفيداً من وجود الموظفين والمستخدمين العرب في البلدية. وقد نجح كوليك إلى حد ما في مسعاه هذا حيث شاركت نسبة محدودة من السكان العرب في الانتخابات البلدية، واختلفت نسبة المشاركين من العرب في الانتخابات البلدية من جولة انتخابات إلى أخرى. ويقدر البعض بأن الأصوات العربية قد أضافت إلى قائمة كوليك ما بين مقعدين إلى ثلاثة مقاعد[١٦٨]، إلا أنه كان هنالك انخفاض ملحوظ في الجولتين الانتخابيتين الأخيرتين . ففي حين تراوحت نسبة المقترعين من سكان القدس الشرقية، بناء على المعطيات الإسرائيلية ما بين ١٥%-٢٠% في الانتخابات التي جرت في الأعوام ١٩٦٩، ١٩٧٨ و ١٩٨٣[١٦٩]، انخفضت هذه النسبة إلى ٢,٧٥% في الانتخابات التي جرت في ١٩٨٩/٨/٢٨[١٧٠]، ووصلت إلى ٧% في الانتخابات التي جرت في ١٩٩٣/١١/٢[١٧١].

---

[١٦٨] نداف شرحائي، "يتنافسون على الشريحة العربية"، صحيفة هآرتس ١٩٩٣/٧/١٦

[١٦٩] المصدر نفسه

[١٧٠] حلبي اسامه، القدس-آثار ضم القدس إلى إسرائيل على حقوق ووضع سكانها العرب، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (PASSIA) القدس ١٩٩٠، ٧٩

[١٧١] صحيفة "هآرتس" الصادرة بتاريخ ١٩٩٣/١١/٥

على فكرة مشاركة السكان العرب المحتلين في الانتخابات من خلال قائمة خاصة بهم والتي طرحت في العام ١٩٨٧ ما يؤكد صحة ادعائنا.

في العام ١٩٨٧ دار الحديث عن تأسيس قائمة تضم شخصيات فلسطينية من سكان القدس لتخوض انتخابات البلدية التي جرت في العام ١٩٨٩، ومن بين الأسماء التي تناقلتها وسائل الإعلام في هذا الخصوص كان اسم السيد حنا السنيورة. وقد اختلفت ردود الفعل الإسرائيلية في حدتها على الفكرة المذكورة ولكنها جميعها رمت إلى توظيف هذا الأمر لدعم الموقف الإسرائيلي فرؤوبين ربلين، عضو البلدية (ليكود) قال: " إن رغبة شخص مقدسي مثل حنا السنيورة في دخول حلبة انتخابات البلدية تعني اعترافاً حقيقياً بالسيادة الإسرائيلية في المدينة"[١٧٨]. ونسيم زئيف (شاس) اقترح سن قانون يطالب بموجبه كل عضو بلدية منتخب بالتصريح بدعم كون القدس عاصمة إسرائيل[١٧٩]. أما القائم بأعمال رئيس البلدية (عمانوئيل زيسمن) فقد اقترح إلزام كل عضو بلدية بتقديم الولاء بالنص المتبع في الكنيست.[١٨٠]

مثال آخر على استغلال مواقف وسلوكيات تصدر عن بعض سكان القدس الفلسطينيين لخدمة الجهاز الدعائي الإسرائيلي نجده في تصريحات تيدي كوليك للتلفزيون الإسرائيلي يوم ١٩٩٠/٣/١٠، فقد قال كوليك بأن إدارات الأحياء (ميـنهالوت) العربية في شرقي القدس ما زالت تعمل رغم الانتفاضة مما يثبت بأن المدينة غير مجزاة [١٨١]. وإدارات الأحياء هذه أقيمت في حينها بمبادرة البلدية وتشجيعها وتنطوي في الواقع تحت لوائها وتكون العلاقة بينها وبين البلدية

---

[١٧٨] شاحر ايلان، "قانون سنيورة"، صحيفة كل هعير، ١٩٨٧/٧/٣١

[١٧٩] المصدر نفسه

[١٨٠] المصدر نفسه

[١٨١] نوريت فيرجيفت، "إدارات الأحياء العربية تثور على كوليك"، صحيفة كل هعير،١٩٩٠/٣/١٧

مـــن خلال مستشار رئيس البلدية للشؤون العربية كما سبق وشرحنا. ويبدو أن تصريح كوليك هذا قد أحرج رؤساء الإدارات المذكورة مما حدا بهم إلى التأكيد عـــلى "أن القـــدس تعيش تحت الإحتلال منذ عشرين عاما.."[١٨٢] وبأن "وظيفة إدارات الأحيـــاء الوحيـــدة هـــي محاولة استعادة بعض ما يستحقه السكان "[١٨٣]، وذهـــب بعضـــهم إلى أكثر من ذلك مؤكداً على أن القدس ستكون عاصمة دولة فلسطين بعد قيامها[١٨٤]. إلا أن تصريحات رؤساء إدارات الأحياء العربية لم تغير من حقيقة ارتباطهم بالبلدية ومن رؤية هذه الإدارات، إسرائيليا على الأقل، كدليل آخر على قبول السكان العرب بالتعايش وعلى عدم ممانعتهم للتواجد الإسرائيلي فـــي اقليمهم المحتل ممثلاً بالبلدية. فعاموس مار حاييم القائم بأعمال رئيس بلدية القـــدس أكـــد رداً على التصريحات المذكورة بأن إدارات الأحياء المذكورة هي مثال للتعايش سوية لأن ما يقرر في رأيه هو العلاقات القائمة على أرض الواقع بيـــن البـــلدية والإدارات المذكـــورة وليـــس التصريحات السياسية التي أسمعها رؤساؤها[١٨٥].

بـــناءً عـــلى ما تقدم، يمكن الاستنتاج بأن تعاون مواطني القدس العرب منذ العام ١٩٦٧، مع بلدية القدس اختياراً سواء من خلال إدارات الأحياء أو (وخصوصاً) مـــن خـــلال المشـــاركة في الانتخابات البلدية له إسقاطات سلبية على النضال القـــانوني والسياسي الفلسطيني ضد استمرار الاحتلال الإسرائيلي ويستغل لتغذية ودعم الدعاية الإسرائيلية الرامية إلى ترسيخ الموقف الإسرائيلي القائل بأن القدس بقســـميها الشـــرقي والغـــربي هي مدينة موحدة وهي عاصمة اسرائيل. وعليه، يصبح الحذر من الوقوع في مثل هذا المطب أمرا واجباً على الفلسطينيين وعلى

---

[١٨٢] المصدر نفسه

[١٨٣] المصدر نفسه (أقوال محمد المصري رئيس إدارة حي بيت حنينا)

[١٨٤] المصدر نفسه (أقوال محمد المصري رئيس إدارة حي بيت حنينا)

[١٨٥] المصدر نفسه

قيادتهم خصوصاً وأن مكانة القدس ومصيرها موضوع خلاف شديد بين إسرائيل والفلسطينيين قد يترتب عليه فشل أو إنجاح المفاوضات الجارية حالية بين الطرفين[١٨٦]. خاصة وأن وثيقة إعلان المبادئ الفلسطينية-الإسرائيلية الموقعة في ١٩٩٣/٩/١٣ في واشنطن تضمنت أن موضوع القدس مطروح للبحث في مفاوضات المرحلة النهائية[١٨٧].

ولكن، قد يطرح السؤال التالي: أليس هنالك فرق في هذا الخصوص بين مشاركة سكان القدس المحتلين في الانتخابات البلدية لصالح قوائم تنادي ببقاء القدس "الكاملة والموحدة" عاصمة لإسرائيل وبين مشاركتهم كمقترعين لصالح قائمة إسرائيلية عربية-يهودية تنادي بشعارات سياسية بعضها يقبله الفلسطينيون؟ سأحاول الإجابة على هذا السؤال في ما يلي.

د- محاولة البحث عن دعم فلسطيني لقائمة سلام القدس"

منذ بداية شهر تموز ١٩٩٣، بدأت وسائل الإعلام بالحديث عن تشكيل مجموعة سياسية عربية-يهودية تدعى "كتلة السلام" تعتزم خوض الانتخابات البلدية في القدس من خلال قائمة تعرف باسم "سلام القدس"[١٨٨]، وقد دعا زعماء الكتلة المذكورة الفلسطينيين من سكان القدس بعدم مقاطعة الانتخابات البلدية التي جرت في الثاني من تشرين الثاني ١٩٩٣[١٨٩]. سأحاول فيما يلي تحليل هذه الدعوة

---

[١٨٦] "الفلسطينيون اقترحوا على روس بقاء القدس موحدة وعاصمة للدولتين، صحيفة القدس ١٩٩٣/٧/١٥ (نقلاً عن "معاريف")

[١٨٧] راجع المادة ٥ من اتفاق اعلان المبادئ لترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (فيما يلي: إعلان المبادئ) نشر نص الاتفاق مترجماً إلى العربية في صحيفة "القدس" الصادرة بتاريخ ١٩٩٣/٩/٥

[١٨٨] يوسف طور بشتاين، "قائمة جديدة يهودية-عربية، تتبلور في القدس استعداداً للانتخابات البلدية، صحيفة هآرتس ١٩٩٣/٧/٩، راجع أيضا صحيفة الاتحاد ص ٢، ١٩٩٣٠/٧/١٢

[١٨٩] مقابلة مع عميراف، صحيفة الاتحاد، ص١ ،١٩٩٣/٧/١٥

وأبعادهـــا في ضوء ما سجلته من استنتاجات اعلاه، ولكن ليس قبل أن أعرض أهداف زعماء قائمة "سلام القدس"، ونقف على الظروف التي أحاطت تشكيلها.

١- أهداف القائمة

فـــي مقابـــلة أجرتها معه صحيفة "الاتحاد" لخص موشيه عميراف أحد مؤسسي "كتـــلة الســـلام" أهـــداف القائمة المذكورة قائلاً: "يتلخص البرنامج السياسي في نقطـــتين: ١) القدس تشكل عاصمتين لشعبين. لذلك يجب أن تكون فيها بلديتان ولكـــل بـــلدية ســـيادتها. ٢) وقف البناء اليهودي في القدس الشرقية، هذا البناء سياســـي محض لفرض الأمر الواقع وتحضير الأرض لقتل أية إمكانية سلام بين الشعبين"[١٩٠]. وفي مقال كتبه في صحيفة "القدس" أضاف عميراف نقطة ثالثة إلى بـــرنامج القائمـــة وهي "إلغاء ضريبة الأرنونا والضرائب (الأخرى؟) عن سكان القدس العرب لمدة ثلاث سنوات بسبب وضعهم الاقتصادي الصعب"[١٩١]

٢- زعماء وأعضاء القائمة وأسباب تشكيلها

إضـــافة إلى موشـــيه عميراف انضمت ساره كمينكر كواحدة من مؤسسي "كتلة السلام" والقائمة المذكورة [١٩٢]. وكمينكر مثلها مثل عميراف كانت حتى قبل فترة قصيرة عضو في حركة "ميرتس" التي تتكون من "أحزاب راتس- مبام وشينوي" ولكـــن الاثنين انسحبا من الحركة وقررا تأسيس قائمة منفصلة لخوض انتخابات البـــلدية وذلـــك بعـــد أن فقدا مكانيهما المضمونين في قائمة "ميرتس" على اثر خســـارتهما في الانتخابات الداخلية التي جرت في فرع حزب "راتس" في القدس لانتخاب مرشحيه لانتخابات البلدية[١٩٣]، ولم ينكر عميراف بأن أحد الأسباب التي

---

[١٩٠] المصدر نفسه

[١٩١] موشـــيه عمـــيراف، "فرصـــة سياسية لسكان القدس العرب"، صحيفة القدس، ١٩٩٣/٧/١٤، فيما يلي "فرصة سياسية")

[١٩٢] صحيفة هآرتس، ملاحظه ١٨٧ أعلاه

[١٩٣] المصدر نفسه

دفعته لإنشاء حركة "سلام القدس" هو عدم حصوله على مركز مضمون في حركة "راتس"[١٩٤] أما ساره كمينكر فقد كانت أكثر صراحة ووضوحاً. فعندما سئلت: "لو كنت انتخبت لمركز مضمون في قائمة ميرتس، وانسحب عميراف، هل كنت ستتركين الحزب وتنضمين إليه؟" أجابت بالنفي وأضافت: "كنت سأستمر بالحديث عن هذا الموضوع (السيادة على القدس أ.ج) بالشكل الذي تقبله ميرتس"[١٩٥]. أما أسماء المرشحين العرب في قائمة "سلام القدس" فلم تكشف في البداية[١٩٦]، واكتفى عميراف بالقول بأنهم مواطنون عرب من سكان القدس الغربية ومن سكان الناصرة وحيفا سابقاً لكنهم يعيشون في القدس منذ عشر سنوات وأكثر.[١٩٧]

وبالرغم من أن العامل الشخصي لعب دوراً واضحاً في قرارا عميراف وكمينكر في الانسحاب من "ميرتس" وتأسيس حركة "سلام القدس" إلا أن هنالك اختلافاً جوهرياً في المواقف بين الحركتين. فميرتس كما يقول عميراف: "لا تجرؤ على طرح مصير القدس ابداً. وشعارها هو محاربة الحريديم (اليهود المتدينين) على أساس علماني وديني والصبغة الاجتماعية التي يجب أن تكون للمدينة. أما في قضايا المصير "القومي" فإن ميرتس على اتفاق تام بل إنها متحدة مع كوليك"[١٩٨]

وأكد زعماء "حركة سلام القدس" بأنه لا يوجد مرشحون في قائمتهم من الفلسطينيين سكان القدس الشرقية المحتلة وذلك لعدم رغبتهم في معارضة أو

---

[١٩٤] مقابلة مع عميراف، نشرتها صحيفة القدس، ١٩٩٣/٧/١٥(نقلاً عن صحيفة عل-هميشمار)

[١٩٥] اودي ارنون وبيرنيت حورن، "لقد فقدوا النشاط"، صحيفة كل هعير، ١٩٩٣/٧/١٦

[١٩٦] من بين أسماء العرب الذين جرى الاتصال معهم ليترشحوا والتي وردت في الصحف كانت أسماء زياد درويش ومحمد المصري، راجع على سبيل المثال: "هآرتس" الصادرة بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٩، ص أ.١٠ .

[١٩٧] صحيفة الاتحاد، ١٩٩٣/٧/١٥ (ملاحظه ١٨٨)

[١٩٨] المصدر نفسه

مناقضة موقف المنظمة[١٩٩]. "أما إذا قررت المنظمة أن يكون سري نسيبه مرشحاً للبلدية فأهلاً وسهلاً[٢٠٠]، وأضاف عميراف بأن مؤسسي الحركة قد طلبوا من الفلسطينيين في القدس ترتيب لقاء لهم مع قيادة منظمة التحرير وبأنهم تلقوا رداً إيجابياً من ياسر عبد ربه يبارك في إقامة القائمة كما أنهم سافروا فعلاً إلى تونس وعرضوا على القيادة الفلسطينية وجهة نظرهم. وأمل عميراف وزملاءه أن تبارك المنظمة خطوتهم وتدعو السكان العرب من القدس الشرقية إلى التصويت لهم[٢٠١]. فهل كان على المنظمة الاستجابة لهذا الطلب وعلى سكان القدس المحتلة المشاركة في الانتخابات البلدية مصوتين لصالح "حركة سلام القدس"؟

٣- **هل هي فرصة سياسية جديدة؟**

إن الإجابة على هذا السؤال هي بالنفي وذلك لأسباب أربعة وهي:

أولاً: ادعى مؤسسو حركة "سلام القدس" بأن مشاركة الفلسطينيين من سكان القدس المحتلة في انتخابات البلدية لا يُعتبر اعترافاً بسيادة إسرائيل وإقرار بسلطتها في القدس[٢٠٢]، مؤكدين أن التصويت لهذه الحركة خلافاً لعملية الترشيح يتمشى وموقف المنظمة[٢٠٣]. هذا الإدعاء بشقيه لا يستند إلى أي أساس، حيث لا نرى أي فرق جوهري بين الترشيح والاقتراع من حيث المبدأ عندما يكون الحديث عن مشاركة سكان إقليم محتل كالقدس الشرقية في انتخابات لمؤسسة يؤكد المحتل، ممثلاً بحكومته وبرلمانه، بأنها بلدية عاصمته "الكاملة والموحدة"

---

[١٩٩] المصدر نفسه

[٢٠٠] المصدر نفسه

[٢٠١] المصدر نفسه

[٢٠٢] عميراف "فرصة سياسية" (ملاحظه رقم ٢١)

[٢٠٣] صحيفة الاتحاد، ١٩٩٣/٧/١٥(ملاحظه رقم ١٩)

كما سبق وأشرنا[٢٠٤]، ففي كلتا الحالتين تضفي المشاركة في الانتخابات الشرعية على البلدية كهيئة، بغض النظر عن فحوى الشعارات التي تنوي القائمة المذكورة طرحها من خلال عملها في البلدية، أضف إلى ذلك بأن رئيس الدائرة الإعلامية في منظمة التحرير، ياسر عبد ربه، كان قد أكد بأن المنظمة لا توافق على مشاركة سكان القدس العرب في أي انتخابات للبلدية تحت الاحتلال وذلك انطلاقاً من كون القدس أرضا محتلة وقد أوضح السيد عبد ربه بأن لا أساس من الصحة لادعاء مؤسسي الحركة المذكورة بأن المنظمة تؤيد مطلبهم حول قضية المشاركة بالتصويت[٢٠٥].

ثانياً: ادعى مؤسسو حركة "سلام القدس" أن تصويت الفلسطينيين سكان القدس المحتلة لصالحها يعتبر بمثابة استفتاء شعبي يعبر فيه هؤلاء عن رأيهم وموقفهم المؤيد لفكرة بقاء القدس مدينة واحدة وعاصمتين للشعبين[٢٠٦]. إن هذه الإدعاء ينطوي على تضليل وإن لم يكن مقصوداً لأنه إذا كان موقف السكان المحتلين من مسألة السيادة على القدس هو موضوع الاهتمام، فبإمكانهم التعبير عن هذا الموقف في أكثر من طريقة لا تحمل في طياتها إسقاطا سياسياً-قانونياً سلبياً كما هو الحال عند المشاركة في الانتخابات لبلدية إسرائيلية. بل لعل أفضل مؤشر على موقفهم الرافض للإحتلال ولضم القدس الشرقية إلى إسرائيل هو من خلال مقاطعة تامة للانتخابات البلدية تمشياً مع الموقف الفلسطيني الذي يرى بالقدس الشرقية المحتلة عاصمة لدولة فلسطين.

ثالثاً: إن طرح موضوع السيادة على القدس يجب أن يكون مدار بحث ونقاش بين الحكومة الإسرائيلية وبين قيادة الشعب الفلسطيني، وليست البلدية كسلطة

---

[٢٠٤] راجع ملاحظه هامشيه رقم ٧ أعلاه

[٢٠٥] مقابلة مع ياسر عبد ربه، صحيفة الاتحاد ص١ ١٩٩٣/٧/١٦

[٢٠٦] عمواف، فرصه سياسية" (ملاحظه رقم ١٩ أعلاه)

محـــلية بالمكـــان أو المنبر المناسب لطرح الموضوع المذكور، بل إن مشاركة الفلســـطينيين في انتخابات بلدية القدس "الكاملة والموحدة" لأجل طرح موضوع السيادة من خلالها لاحقاً يعتبر من باب المفارقات التي لا تجدي.

رابعـــاً: حتى لو سلمنا جدلاً بأن بلدية القدس هي المنبر المناسب لطرح موضوع الســـيادة عـــلى المدينة، فنحن لا نرى أي احتمال حقيقي أو معقول لتأمين الغلبة لفكرة عاصمتين للشعبين، فعميراف تؤقع في أحسن الأحوال الحصول على مقعد أو اثنين بأصوات اليهود وعلى ثلاثة إلى أربعة مقاعد من أصوات العرب سكان القـــدس الشـــرقية المحتلة[٢٠٧]، في حين أشار استطلاع للرأي أجرته صحيفة "كل هعير" إلى أن قائمة "سلام القدس" بعيدة عن نسبة الحسم ولن تنجح في الوصول إلى المجـــلس البـــلدي[٢٠٨]، فـــإذا تذكرنا بأن عدد أعضاء بلدية القدس هو واحد وثلاثـــون عضواً فمن الواضح في أحسن الأحوال بقاء حركة "سلام القدس" في الأقـــلية أضـــف إلى ذلك أن هناك إجماعا بين جميع القوائم الأخرى حول كون القدس بشقيها الغربي والشرقي مدينة موحدة وعاصمة إسرائيل الأبدية. وما دام الأمر كذلك، فلماذا ينبغي توريط الفلسطينيين سكان القدس المحتلة في ممارسة قد يفهم منها عدم ممانعتهم للاحتلال الإسرائيلي وإضفاء الشرعية على الضم الفعلي الـــذي قامت به إسرائيل في العام ٦٧ خصوصاً إذا عرفنا مسبقاً بعدم وجود أي احـــتمال لـــلحركة المذكـــورة بالنجاح في الانتخابات البلدية نجاحاً يضمن الغلبة للشعارات التي تطرحها؟.

٤- الفلسطينيون يرفضون دعوة عميراف وكمينكر

فـــي جلســـة مناقشـــة داخلية جرت يوم ٢٤ أيلول ١٩٩٣ في القدس كان هنالك إجمـــاع فلسطيني في الرأي على وجوب رفض طلب عميراف وكمينكر، ممثلي

---

[٢٠٧] صحيفة كل هعير ١٩٩٣/٧/١٦، (ملاحظه هامشيه رقم ٢٥)

[٢٠٨] اودي ارنون، استطلاع كل هعير: كوليك يحافظ على الفارق"، صحيفة كل هعير، ١٩٩٣/٧/٣٠

قائمـــة "سلام القدس"، من منظمة التحرير الفلسطينية دعوة سكان القدس الشرقية إلى المشـــاركة فـــي الانـــتخابات البلدية ودعم القائمة المذكورة، وعليه، أرسلت التوصـــية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس برفض دعم القائمة المذكورة أو أي قائمـــة أخـــرى ومقاطعة الانتخابات البلدية الاسرائيلية. وقد اعتمد الموقف الفلسطيني في "الداخل" على الأسباب التالية:

أولاً: قد تفسر المشاركة في الانتخابات البلدية سواء بالاقتراع أو بالترشيح، على أنها اعتراف بضم القدس إلى إسرائيل خصوصاً وأن البلدية في صبغتها الحالية هـــي بـــلدية "القدس الموحدة عاصمة إسرائيل" وفقاً لقوانين البرلمان الإسرائيلي ولسياسة الحكومة الإسرائيلية، وعليه، قد تضعف المشاركة في الانتخابات موقف الفلســـطينيين في صراعهم حول السيادة في القدس وعليها وتظهرهم أمام العالم كمتنازلين عن حقهم وقابلين بالأمر الواقع كما تفرضه إسرائيل، ومما لا شك فيه أن مـــثل هذه المشاركة ستغذي الخط الدعائي الإسرائيلي بحقيقة كان يطمح إليها منذ احتلال القدس في العام ١٩٦٧، لتدعم محاولات إسرائيل إقناع العالم بوجوب بقاء القدس "مدينة موحدة" تحت بلدية واحدة اسرائيلية.

ثانيـــاً: رغم دقة الظروف الذي يعيشه الفلسطينيون في القدس والخطورة الناجمة عـــن اســـتمرار سياســـة الاستيطان اليهودي في المدينة، فإن هنالك قناعة لدى المشـــاركين فـــي الجلســـة بأن المجلس البلدي ليس المكان المناسب للتأثير على مجـــريات الأمـــور، فالبلدية هي سلطة محلية تخضع فيما يتعلق بالسيادة أو في توســـيع الحـــدود البـــلدية أو حتى في بناء مستوطنات جديدة للسياسة الحكومية، وعـــليه، مـــن الأنســـب والأفضل أن يحاول الفلسطينيون منع الإسرائيليين من الاســـتمرار في فرض تغييرات على أرض الواقع في المدينة من خلال الاتصال المباشر بين المنظمة والحكومة الإسرائيلية وليس من خلال المشاركة في انتخاب

لبـــلدية ستكون غالبية أعضائها من مؤيدي بقاء "القدس الكاملة والموحدة عاصمة إسرائيل".

ثالـــثاً: إذا دعـــت منظمة التحرير الفلسطينية إلى المشاركة في الانتخابات فليس هنالك ضمان بأن يصوت جميع المقترعين لقائمة "سلام القدس" بل هنالك تخوف مـــن أن يســـتغل الـــبعض هذه الدعوة كذريعة للوصول إلى صناديق الانتخاب والتصـــويت لصـــالح قائمة كوليك أو أي قائمة أخرى تنادي ببقاء القدس كاملة وموحدة، في حين يمتنع السواد الأعظم من سكان المدينة أصحاب الحس والفكر الوطـــني عن المشاركة في الانتخابات للأسباب التي وردت أعلاه والواردة فيما يـــلي. فـــتكون النـــتيجة فشل قائمة "سلام القدس" واستفادة قائمة كوليك والقوائم الأخرى من "رفع الحظر" عن المشاركة في الانتخابات البلدية.

رابعاً: دعوة منظمة التحرير للمشاركة في الانتخابات لبلدية القدس الإسرائيلية قد تـــؤدي إلى شـــق الصـــف الفلسطيني حول مسألة تشكل، مع مسائل أخرى، لب الصـــراع الإســـرائيلي- الفلسطيني في مرحلة يجدر بالصف الفلسطيني أن يبقى فيها متماسكاً وقوياً قد المستطاع لمواجهة مهماته الجسام النابعة من اتفاقية إعلان المبادئ[٢٠٩].

خامســـاً: حتى لو قبل الفلسطينيون مبدئياً بدعم قائمة "سلام القدس" ونجحت هذه فـــي إدخـــال سبعة-عشرة عضو إلى المجلس البلدي، فإن ذلك لا يضمن تحقيق الشعارات التي تنادي بها القائمة كأن تكون المدينة عاصمتين للدولتين الفلسطينية والإســـرائيلية وذلك لأن هنالك إجماعا لدى بقية القوائم على أن القدس يجب أن تـــبقى موحدة وتحت سلطة اسرائيلية. وليس هنالك فرق في هذا الخصوص بين تيـــدي كوليك المحنك وبين مرشح حزب الليكود لرئاسة البلدية سوى في أسلوب

---

[٢٠٩] نشر نص الاتفاق في جريدة "القدس" الصادرة بتاريخ ١٩٩٣/٩/٥

الحديث عليه، وفي أفضل الحالات ستجد القائمة نفسها أمام "ائتلاف وطني" مكون مما لا يقل عن واحد وعشرين عضواً من أصل واحد وثلاثين[٢١٠].

هـ سقوط كوليك وصعود اولمرت

على اثر تمسك القيادة الفلسطينية بالموقف المبدئي القانون والشرعي وعدم الاعتراف بالإجراءات الإسرائيلية ورفض دعمها لقائمة "سلام القدس"، اضطرت القائمة المذكورة إلى عدم خوض الانتخابات البلدية التي جرت يوم ٢ تشرين الثاني ١٩٩٢، وقد أسفرت الانتخابات عن فوز عضو الكنيست ايهود اولمرت مرشح الليكود لرئاسة البلدية وفشل كوليك فمن بين ١٤٤ ألف ناخب صوت ٨٦ ألفا لصالح اولمرت وصوت ما يقارب الخمسين ألفا لصالح كوليك[٢١١]

وقد بلغت نسبة المشاركين في الانتخابات ٤٧% من مجموع أصحاب حق الاقتراع في المدينة بشقيها. وبلغت نسبة المشاركين من بين اليهود المتزمتين ("الحريديم") حوالي ٩٠% في حين كانت النسبة بين غير المتدينين ٣٥%[٢١٢]، وجاء انتصار اولمرت وتزايد الاتجاه اليميني القومي في المدينة [٢١٣]. يضاف إلى ذلك امتناع الغالبية العظمى من سكان القدس العرب (٩٣%) من المشاركة في الانتخابات ورفضهم "إنقاذ المحتل المتنور تيدي كوليك"[٢١٤].

رغم عدم وجود فرق جوهري بين سياستي حزب العمل وحزب الليكود إزاء مدينة القدس حيث يعتبرها الطرفان عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل، فإن فوز اولمرت ضاعف من قلق سكانها الفلسطينيين ويعزوا بعض المراقبين القلق

---

[٢١٠] في لقاء مع ممثلي قائمة "سلام القدس" جرى في موسسة "باسيا" يوم ١٩٩٣/٧/٢٨ وشارك فيه كاتب هذه السطور لم تستبعد كمينكر هذه الإمكانية

[٢١١] بتزيمان عوزي، شيواع، هآرتس الصادرة بتاريخ ١٩٩٣/١١/٥

[٢١٢] المصدر السابق

[٢١٣] المصدر السابق، راجع أيضاً صحيفة "كول همير" الصادرة يوم ١٩٩٣/١١/٥، ص ٢٥

[٢١٤] "كول همير"، الصادرة يوم ١٩٩٣/١١/٥، ص ٢٧

الفلسطيني إلى إعلان اولمرت عن رغبته في تكثيف إجراءات تهويد القدس خلال المرحلة الانتقالية ترجمة لموقف حزبه[٢١٥]، ويتكون الائتلاف البلدي الحالي من ١٨ عضواً يمثلون قوائم يمينية هي "القدس المتكاتفة" (ليكود)، "أغودات يسرائيل" و "يهدوت هاتوراه" و "المفدال"[٢١٦].

إننا إذ نتفق مع بعض المراقبين بأن قلق الفلسطينيين من فوز الليكود برئاسة البلدية له ما يبرره، إلا أن رد الفعل الفلسطيني يجب ألا ينحصر في التعبير عن القلق وانما يتعداه إلى العمل الدؤوب ضمن رؤية واضحة نحو الحفاظ على علاقة متينة وحية بين القدس وبين بقية المناطق الفلسطينية الواقعة تحت "الحكم الذاتي". هذا العمل مطلوب حتى يبقى الوصول إلى هدف إقامة العاصمة الفلسطينية في القدس العربية أمرا واقعياً. ولعل الضغط على الحكومة الإسرائيلية من خلال المفاوضات الجارية لمنع استمرار سياسة فرض الأمر الواقع المتمثلة باستمرار بناء المستوطنات اليهودية المحيطة بالقدس هي إحدى الطرق التي يجب اللجوء إليها بهذا الصدد، ولكنها لا تغني عن وجوب ترتيب البيت الفلسطيني وتثبيت أركانه لمواجهة المستقبل بغض النظر عن الموقف الإسرائيلي المعلن.

و- العمل على إعادة تأسيس بلدية عربية

في ضوء ما تقدم، يبدو لنا بان الحل المعقول الذي يترتب على سكان القدس المحتلة والقيادة الفلسطينية تبنيه هو بدء العمل على إعادة تأسيس بلدية عربية تمثل المصالح الحقيقية للسكان العرب المحتلين أو على اقل تقدير طرح الفكرة للنقاش الجدي دونما تأخير في سبيل بلورة موقف فلسطيني واضح المعالم في هذا الخصوص يطرح في مفاوضات الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين

---

[٢١٥] صحيفة "القدس" الصادرة يوم ١٩٩٣/١١/٥

[٢١٦] صحيفة "كول همير" الصادرة يوم ١٩٩٣/١١/٢٦، ص ٢٨

في الموعد الذي حدد في اتفاقية إعلان المبادئ، ويمكن الإشارة إلى سببين هامين يدعمان طرحنا هذا: أولاً: إن فكرة إعادة تأسيس بلدية عربية في القدس المحتلة تتمشى مع الموقف الفلسطيني المطالب بسيادة فلسطينية على القدس المحتلة في العام ١٩٦٧، وتأييد هذه الفكرة في استفتاء شعبي أو في أي طريقة ديمقراطية أخرى يكون الرد الحقيقي الذي يعبر من خلاله سكان المدينة عن موقفهم تجاه الاحتلال الإسرائيلي. وثانياً: إن فكرة تأسيس بلدية عربية، وان كانت في البداية بحكم الضرورة بلدية في الظل، هي مركب أساسي في أي مشروع يرمي إلى حل يعتمد على وجود بلديتين مستقبلاً: واحدة يهودية تخدم القدس الغربية وأخرى عربية تخدم القدس الشرقية وذلك بغض النظر عن نوع العلاقة بينهما التي ستكون نتيجة لحل سلمي بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، يحدد مسألة السيادة على القدس وحدود كل من البلديتين ونطاق نفوذهما.

من الواضح أن تنفيذ فكرة إعادة تأسيس بلدية عربية في القدس سيواجه صعوبات غير قليلة أهمها الموقف الإسرائيلي المتصلب القائل ببقاء القدس مدينة واحدة تحت السيادة الاسرائيلية. إلا أن موافقة إسرائيل على إدراج موضوع القدس على جدول المفاوضات حول الوضع النهائي بين الوفد الفلسطيني والحكومة الإسرائيلية[٢١٧] هي بداية تساهل في هذا الخصوص. ولعل قرار مجموعة "مشوف" من حزب العمل بالدعوة إلى إقامة "كوارتر" فلسطيني مستقل في القدس مؤشر في هذا الاتجاه[٢١٨]، ويتزعم هذه المجموعة يوسي بيلين نائب وزير الخارجية الإسرائيلي ومن الشخصيات الفعالة في دفع عجلة المفاوضات ومن شاركوا في التحضيرات لاتفاقية إعلان المبادئ. وقد هاجم تيدي كوليك هذا

---

[٢١٧] المادة الخامسة من اتفاق إعلان المبادئ

[٢١٨] نداف شرحائي، كوليك، إن قرار أعضاء "مشوف" سيودي وبسرعة إلى تقسيم القدس"، صحيفة هآرتس الصادرة بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٠

القرار بشدة مؤكداً رفضه لفكرة إقامة بلديتين أو عاصمتين في القدس حيث قال: " لـم تكن هناك عاصمة للفلسطينيين أبدا وحتى في صلواتهم يتجهون إلى مكة، وأكثر من ذلك، إن فكرة تقسيم السيادة داخل مدينة واحدة ليست عملية"[٢١٩].

ولا بـد مـن التوضـيح هنا أننا حين نتحدث عن إعادة تأسيس بلدية عربية في القدس فإننا نقصد إعادة إحياء البلدية كمؤسسة. أما تشكيلها فيجب أن يستند إلى أسـس ديمقـراطية واضحة المعالم وليس على "أسس" عائلية أو طائفية كما كان الحال في الماضي، وعليه، فإن الفكرة القائلة بإعادة تشكيل البلدية بتشكيلتها التي كانت عليها قبل القرار الإسرائيلي بحلها في حزيران ١٩٦٧، قد لا تكون مناسبة الآن. ولكن قد يكون في إعادة أحياء البلدية السابقة خطوة أولى في الطريق لبناء مؤسسـة منتخـبة وقـاعدة لتثبيت الشرعية الفلسطينية في القدس لكونها البلدية المنتخـبة الـتي تم حلها تعسفاً في أعقاب الاحتلال الاسرائيلي. ومن خلال هذه البلدية يتم التوجه إلى المؤسسات الدولية للمساعدة في إعادة بناء الدوائر المختلفة وتدريب الكوادر المطلوبة لأجل ذلك، وحتى لا يكون هنالك شعور لدى مواطني المدينة بتجاهل المتغيرات التي طرأت خلال السنين الست والعشرين التي مرت مـنذ حرب حزيران، فبالإمكان "تطعيم" المجلس البلدي بأعضاء جدد يتفق على عددهـم وينتخـبون من قبل سكان الأحياء التي كانت واقعة ضمن حدود البلدية العربية كما كانت في حزيران ١٩٦٧[٢٢٠].

---

[٢١٩] المصدر ذاته

[٢٢٠] طـرحت هذه الفكرة في جلسة مناقشة داخلية فلسطينية لدعوة كمينكر وعميراف بدعمهم في الانتخابات البلدية عقدت في القدس يوم ١٩٩٣/٩/٢٤ .

ي- الخلاصة

بناءً على تقدم، يمكن أن نخلص إلى الاستنتاجات التالية:

أولاً: كانت بلدية القدس العربية منذ تأسيسها وحتى حلها في العام ١٩٦٧ واحدة من المؤسسات الوطنية الهامة التي لعبت دوراً أساسياً في الدفاع عن حقوق سكانها والعمل على رفع شأن المدينة التي كانت حتى تقسيمها في العام ١٩٤٨ عاصمة لفلسطين

ثانياً: إن مشاركة الفلسطينيين سكان القدس المحتلة في الانتخابات لبلدية "القدس الكاملة والموحدة" سواء بالترشيح أو بالاقتراع لها اسقاطات قانونية وسياسية قد تنعكس سلباً على نضالهم ونضال قيادتهم لأجل تحقيق وتثبيت السيادة الفلسطينية في القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية العتيدة. فمثل هذه المشاركة تستخدم لتغذية ودعم الخط الدعائي الإسرائيلي كمؤشر إضافي على كون القدس مدينة واحدة وموحدة يشارك سكانها جميعاً في الانتخابات لبلديتها وان اختلفت شعاراتهم وطروحاتهم السياسية.

ثالثاً: لقد اثبت الفلسطينيون بلوغاً سياسياً بعدم مشاركة غالبيتهم العظمى في الانتخابات الأخيرة لبلدية القدس. وذلك لأن البلدية ليست المنبر لطرح موضوع السيادة على المدينة من جهة ولانعدام أي احتمال معقول لتأمين الغلبة لفكرة "عاصمتين للشعبين" من جهة أخرى، فجميع القوائم التي خاضت الانتخابات تتفق على كون وبقاء القدس مدينة موحدة وعاصمة أبدية لاسرائيل.

رابعاً: يبقى الموقف الفلسطيني المعارض لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للقدس وللمشاركة في الانتخابات للبلدية ناقصاً إذا لم تتبعه خطوات عملية لمواجهة المستقبل خصوصاً إزاء فوز مرشح الليكود برئاسة البلدية. وعليه، تصبح فكرة إحياء أو إعادة تشكيل بلدية عربية في القدس العربية بديلاً جيداً تجدر مناقشة

إمكانيـــة تبـــنيه فلســـطينياً دونما تأخير، مع الأخذ بعين الاعتبار الضوابط التي طرحـــناه أعـــلاه وأهمهـــا العمل وفق معايير وأسس ديمقراطية واضحة المعالم وإسناد المهام إلى أناس أكفاء وفق مقياس الأهلية والخبرة لا وفق الانتماء العائلي أو الطائفي.

الفصل السادس

محاولات فلسطينية

لقد قدر لي الاطلاع على مجموعة من أوراق ومحاضر "طاقم القدس الفني" الذي شكل ضمن الطواقم الفنية والاستشارية للوفد الفلسطيني المفاوض لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط وأيضاً أرشيف وملفات القدس في الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية PASSIA في القدس، وبإذن خاص اعرض صورة متكاملة وأمينة عن المحاولات والاجتهادات الفلسطينية في هذا الفصل.

أولا: اجتهاد الطواقم الفنية

في منتصف شهر أيار (مايو) ١٩٩٢، عقد المكتب التنفيذي للطواقم الفنية والاستشارية في القدس جلسة تحضيرية دعا إليها مجموعة من الباحثين والأكاديميين والخبراء في قضايا القدس بهدف التعريف بمهام الطواقم الفنية والاستشارية للوفد الفلسطيني المفاوض، وقد جرى تلخيص المهام المطلوبة في هذه المرحلة بمهام دراسية وذلك بوضع تصور تفاوضي يحدد الموقف الفلسطيني، وإعداد أوراق عمل ومواقف سياسية تساعد المفاوض الفلسطيني على تحديد الموقف الوطني والقومي من قضية القدس، وقد لفت النظر بأن "التفاوض" حول المستقبل السياسي للقدس قد يأتي بعد عدة سنوات، ولكن هذا لا يدعو للاسترخاء أو الانتظار وإنما العمل على التحضير الفوري منذ الآن لكي تكون هناك جاهزية فعلية لتقديم الأوراق اللازمة في الوقت المناسب.

وقد ذكر يومها أن إطار عمل الطواقم الفنية هو إعداد سيناريوهات تفاوضية بالاعتماد على الإجابة على ثلاثة أسئلة مركزية وهي: أين يقف الفلسطينيون الآن في كل قطاع؟ ... ثم ما هو الوضع الأمثل الذي يصبون لتحقيقه؟... وأخيراً كيف ينتقلون من الوضع الحالي إلى الوضع المطلوب عبر خطوات فعلية يجب تنفيذها؟ كما يجب أن تحدد هذه السيناريوهات الخطوط الحمراء التي يجب ألا

يتـــنازل عـــنها الطرف الفلسطيني أو يتخطاها، وكذلك ما هي الحدود الدنيا التي يمكن أن ندخل في مسار التفاوضي حولها.

وقـــد اتفـــق أيضاً إن من مهام الطواقم الفنية والاستشارية تقديم ما يلزم لمساندة ومســـاعدة الوفد الفلسطيني المفاوض. وأنها طواقم فنية آنية Ad-hoq شكلت ليـــس بـــناءً على اعتبارات سياسية أو جغرافية وإنما على اعتبارات مهنية فنية تعـــتمد أساســـا على الكفاءات إن كانت أكاديمية أو فنية ذات علاقة في قطاعات التخصـــص اللازمـــة، وهـــي طواقـــم مفـــتوحة لاستيعاب المزيد من الكفاءات والخـــبرات، وأن طـــاقم القدس يشكل من مجموعة من الناس الذين لهم خلفيات مختـــلفة حول القدس واستعداد للتشاور والتحدث والعمل بشكل ثنائي أو ثلاثي أو جمـــاعي ويمكـــن عقـــد ورشات عمل أو ندوات دراسية لكي يكون هناك تفاعل وتـــبادل اكـــثر للأراء بهدف الحصول على إجماع اكبر من الأفكار والخطط أو السيناريوهات، وكذلك يمكن اللجوء إلى مؤسسات قائمة والاستفادة منها من أجل وضـــع صـــياغة مشـــتركة يمكن عرضها على المستشارين القانونيين ومن ثم عرضـــها على القيادة السياسية من منطلق أن هذا الجهد هو عملية متواصلة بين الجميع.

وقد اتفق عدد من المجتمعين في الجلسات التحضيرية الأولى، انه حتى لو لم يكن هـــناك مفاوضـــات حالية أو مستقبلية حول القدس، يجب معرفة وتحديد الموقف الوطـــني الفلســـطيني فـــي قضـــية القـــدس على أساس حقيقة الوضع الحاضر والتحديات التي تجابه الناس في حياتهم اليومية ومستقبلهم.

ثانياً: بدايات "طاقم القدس"

عقد فريق العمل المحلي في مدينة القدس والمكلف بمهام وضع إطار العمل ومنهجيته لطاقم القدس، عدة جلسات خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٢ وتبلورت لدى المجتمعين ثلاث مواقف.

أبدى الفريق الأول من المدعوين للمساهمة بهذا الجهد التطوعي الشخصي والفني استعداداً للتعاون على أساس شخصي دونما التزام بأي إطار تفاوضي أو عضوية ثابتة في إطار تنظيمي معين! وأعلن هذا الفريق الاعتذار عن المشاركة بأية صفة رسمية بدعوى أنه يرفض المسار التفاوضي السياسي الحالي، ولكنه لن يتأخر عن تقديم أي جهد شخصي في قضية القدس.

الفريق الثاني: كانت وجهة نظره أن موضوع القدس هو من أخطر وأهم القضايا المطروحة وله رهبة ومسؤولية جسيمة، ولا يمكن المساهمة الشخصية أو الفردية في أمور محددة وفي هذه المرحلة بمعزل عن جهد جماعي داخل وخارج البيت الفلسطيني، يستند إلى عمق قومي عربي اسلامي، وبالتالي دعى هذا الفريق إلى ضرورة إشراك "الخارج" في هذا الإطار أو الجهد العلمي وأضاف بأن قاعدة العمل حوله ولغايات الأمن النفسي والفكري والعلمي تتطلب نقل هذه الجهد إلى الخارج والعمل من هناك نحو الداخل وليس العكس.

أما الفريق الثالث: فقد رأى بأن أمانة المسؤولية وخطورة الوضع الحالي تتطلب التصدي الفوري للمهمة المطلوبة، وبالتالي أوصى ب: أ) العمل على توفير أرضية معلوماتية حول القدس بجهد فلسطيني من الداخل ب) طرح رؤية استراتيجية لقضايا ملحة في مسألة القدس ج) جمع كلا الأمرين معاً، القاعدة المعلوماتية والرؤية الاستراتيجية في برنامج عمل يطرح على صاحب القرار الفلسطيني لاتخاذ ما يراه مناسباً. د) التعاون مع "الخارج" لرفد هذا الجهد بالمعلومات والاتصالات والتنسيق اللازم.

نـــاقش فريق العمل المكلف بمهام "طاقم القدس" مجموعة من القضايا في جلسات ونـــدوات دراســـية متخصصـــة عقدت في مكاتب الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشـــؤون الدوليـــة، وقدمـــت أوراق عمل حول تلك القضايا وكان منها: مستقبل القـــدس كعاصـــمة فلسطينية، قضية البلدية العربية، السلطة السياسية في القدس، الخارطة الجغرافية للمدينة وحدود البلديتين، الأبعاد السياسية لإعمار قبة الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى المبارك وذلك عبر الحقب السياسية الماضية أوضاع ومستقبل العلاقة مع الحي اليهودي داخل أسوار البلدة القديمة، قضايا الاستيطان والمستوطنين داخل وحول القدس ومجموعة من التساؤلات حول "الأدوات" لبناء رأي عام بين الفعاليات الفلسطينية في المدينة لتشكيل هيئة وطنية تعنى بالقضايا اليومية الحياتية وأيضاً المواقف المطلوبة أو المنتظرة في قضية القدس.

وقـــد لوحـــظ منذ الأيام الأولى لتشكيل "طاقم القدس" بأن الفريق الثالث الذي قبل مهـــام التكـــليف والتصدي لمسؤوليات العمل أنه سجل استنكاره واستياءه لمسألة اســـتبعاد قضـــية القـــدس ورجالهـــا في المرحلة التفاوضية الأولى وخاصة في مسؤولية المشاركة في المهام الفلسطينية المختلفة وعلى كافة الأصعدة ابتداءً من الـــلجان العليا وانتهاءاً بعضوية الوفد المفاوض وطواقمه الفنية والاستشارية، كما سجل هذا الفريق رفضه لمقولة "التفاهم" الأمريكي-الإسرائيلي في استبعاد قضية القـــدس ورجالها في المرحلة الانتقالية وطالبوا بإيجاد صياغات عملية للتصدي لهـــذا الموقف المعادي لحقوق وأماني الشعب الفلسطيني وتعديل الخطوط العامة الســـابقة، وقـــد أكـــدوا على أهمية وضرورة ربط كل ما يتعلق بقضايا المرحلة الانـــتقالية وصولا إلى النهاية بقضية القدس باعتبارها الموضوع المركزي وأمر يجـــب أن يطـــرح باستمرار دونما تغيير، باعتبار القدس العاصمة الفعلية لدولة فلسطين.

ثالثا: اجتهادات حول البلدية العربية

بـــتاريخ ١٩٩٢/٩/١٢ عرض د. مهدي عبد الهادي على القيادة الفلسطينية في تونس مذكرة خطية حول البلدية العربية في القدس جاء فيها ما يلي:

خلفية موجزة: بعد احتلال القوات الإسرائيلية للقدس وللضفة والقطاع والجولان، وفـــي مرحـــلة انتظار "للتعامل" السياسي العربي-الإسرائيلي على أسس ومبادئ وقرارات مجلس الأمن الدولي وخاصة "٢٤٢" لعام ٦٧، سارعت الدولة العبرية لإصدار قرارات واتخاذ مبادرات على أرض الواقع "لضم" القدس العربية وكان أبرزها "إلغاء" مؤسسات البلدية العربية في المدينة مجلس بلدي وأجهزة وعاملين ...الـــخ، بالإضافة إلى "أبعاد" قيادات مقدسية وبسط سيطرة القانون الإسرائيلي عـــلى المدينة بما فيه توسيع صلاحيات البلدية الإسرائيلية وغزو المدينة العربية بأجهـــزة ومؤسســـات وحضـــور إسرائيلي يومي: وزارة الداخلية، أجهزة الأمن المختلفة، مؤسسات صحية (كوبات حوليم) نقابات عمالية (هستدروت) ومؤسسات تأميـــنات اجتماعية (التأمين الوطني) وغيرها بالإضافة إلى مصادرات للأراضي ومـــنع البناء وأيضاً محاصرة الحضور العربي في المدينة بشتى الوسائل وكان أبـــرزها محـــاولات فصـــل المدينة العربية عن بقية مدن وقرى الضفة والقطاع وحصـــر الانـــتقال أو العمل أو المرور في القدس "بتصاريح" إسرائيلية وأمور أخرى كثيرة تصب في قناة التهويد.

الوضـــع الحالي: هناك مواقف سياسية دولية (أميركية-أوروبية- عربية)واضحة وصـــريحة بعدم الاعتراف "بالضم" الإسرائيلي للمدينة العربية وبعدم شرعية أو قانونية "الإجراءات الإسرائيلية في المدينة. لكن هذا لم يغير من واقع الحال شيئاً سوى "توظيف" هذه المواقف في المحافل الدولية كأداة اعلامية.

- هـــناك مؤسسات دولية وسياسية (قنصليات ومؤسسات تنمية وتعليم وثقافة ٠٠الـــخ) تعمـــل في المدينة العربية بشكل خاص ضمن الدائرة الفلسطينية وتتجاوب مع مواقفها وحقوقها!
- هـــناك "عـــنوان إســـرائيلي" دولي يمثلها "تيدي كوليك" والبلدية الإسرائيلية ويســـتقطب هـــذا العـــنوان الدعـــم المالي والسياسي والسياحي ويكاد يلغي الحضور العربي في المدينة بشكل حاد!
- المؤسســـات العـــربية والفعاليـــات الوطنية في القدس العربية تعمل بوحي مصالحها وعلاقاتها ومواقفها ولأغراض استمرارها في حدود دائرة صغيرة سمحت بها السلطات الإسرائيلية وتقيد حركتها فيها في كل زمان ومكان٠
- هناك غياب للتنسيق الوطني فيما بين أطراف الحضور العربي في المدينة: مؤسســـة الأوقـــاف الإسلامية / المسيحية/ التعليمية / الصحية / الثقافية / الاجـــتماعية / الأسرية العائلية / وحتى فيما بين الأحياء العربية إن لم يكن أيضاً "صراع" فيما بينها على أمور كثيرة٠

<u>سيناريوهات أولية</u>

- جرى تأجيل مؤقت لملف القدس في مفاوضات المرحلة الانتقالية٠
- يجـــري صـــراع حـــزبي إســـرائيلي بيـــن العمل والليكود على مواقع البلدية الإســـرائيلية خاصـــة بعـــد ضعف دور "تيدي كوليك" بعد توليه رئاسة البلدية الإسرائيلية لأكثر من ٢٨ عاماً٠
- يجـــري تـــنافس عـــربي-عـــربي على مواقع المؤسسات الدينية الإسلامية / والمســـيحية فـــي المديـــنة والأطراف المعلنة: عمان، الرياض، القاهرة وغير المعلنة – طهران ودمشق٠

- يجـري جـدل وطني في المدينة حول قضايا: السيادة، السلطة الوطنية، ربط القـدس بـبقية الأراضي المحتلة في كل ما يتعلق بشؤون المرحلة الانتقالية، وشؤون صراع العواصم العربية حول القدس.
- تقـوم مؤسسـات دوليـة أو إسـرائيلية بعقد الندوات والمؤتمرات في الداخل والخـارج في مناقشة المستقبل السياسي للمدينة! وقراءات في مقترحات "تيدي كوليك" "موشيه عميراف" وغيرهما!
- عندما اقترح المفاوض الإسرائيلي في إحدى جولات واشنطن التفاوضية إجراء انـتخابات بـلدية في الضفة والقطاع لم يقابله موقف فلسطيني بأن يشمل ذلك إجراء انتخابات للبلدية العربية في القدس الشرقية (غياب الملف الفلسطيني في قضية القدس) والإجابة على السؤال: ما نريد؟

الاقتراح العام

- إعـادة بـناء وتشـكيل البـلدية العربية في القدس الشرقية: مجلس بلدي، مؤسسات بلدية، أجهزة وعاملين وعلاقات توأمة وتعاون مع بلديات عالمية: برلين، لندن، باريس ... الخ.
- توظيف موضوع البلدية العربية كأداة إعلامية وسياسية في المرحلة الانتقالية من المفاوضات الجارية (طرحها باستمرار، حضور أشخاص ومؤسساتها)
- ربـط شـؤون البلدية العربية في القدس مع شؤون بلديات الضفة والقطاع باعتـبارها "أراضي محتلة" وما ينطبق على أي جزء منها يشمل البقية .. والنضـال السياسـي لـتأكيد هذا باعتبار القدس العاصمة السياسية والدينية والجغرافية لفلسطين.

- استخدام البلدية العربية في القدس الشرقية كعنوان فلسطيني رسمي وأهلي وجعله قاعدة للتنسيق فيما بين الحضور السياسي والاجتماعي والخدماتي الوطني الفلسطيني في المدينة.

الخطوات الإجرائية

١-بناء رأي عام محلي في القدس حول الفكرة: أهميتها، توقيتها، رجالها، عدم تعارضها مع المواقف المبدئية ضد الاحتلال والضم، وارتباطها بالثوابت الوطنية الفلسطينية.

٢-تشكيل لجنة تحضيرية من خمسة عشر شخصاً للموضوع بقرار من القيادة الفلسطينية.

٣-البدء من برنامج بناء الرأي العام وتفعيل الجدل الوطني في الداخل والمقترح أن تبدأ اللجنة التحضيرية الإعداد لذلك من خلال ندوات عامة في مؤسسات القدس.

٤-إعداد قائمة بأسماء حوالي ١٠٠-١٥٠ شخصاً يمثلون فعاليات ومؤسسات وقيادات سياسية ودينية في القدس مع اتصال مباشر مع كل واحد منهم لبناء قناعات وتسجيل التزام بالخدمة في هذه القضية

٥-اعتبار القائمة المذكورة تمثل "الهيئة الوطنية للقدس العربية" وتنتخب لجنة تنفيذية لها.

٦-بعد سلسلة اجتماعات خاصة وعامة تعقدها الهيئة الوطنية للقدس العربية من خلال ترتيبات اللجنة التحضيرية، تقوم الهيئة الوطنية بانتخاب ما يعرف باسم اللجنة المؤقتة لبلدية القدس العربية

٧-ملف اللجنة المؤقتة لبلدية القدس العربية يشمل: تحديد عدد أعضائها (مقترح ١٥ شخص) تحديد مدة عملها (مقترح عامين) ورسم برنامجها الشمولي

والتفصيلي على نمط مقابل لبرنامج البلدية الاسرائيلية. (جهاز وموظفين وعلاقات وميزانية).

٨-الإيعاز الرسمي لكافة المعينين في الداخل والخارج لمساندة وإنجاز أغراض المشروع

٩-اعتماد موازنة مؤقتة للبدء في العمل تقررها القيادة الفلسطينية.

١٠- اتصال دوري ومباشر بين القيادة الفلسطينية واللجنة التحضيرية في جميع مراحل الإعداد والتنفيذ لإضافة التعديلات والتوجيهات.

رابعاً: مبادة السيد فيصل الحسيني

بتاريخ ١٩٩٣/١١/١، دعا السيد فيصل الحسيني رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض لمحادثات السلام في الشرق الأوسط إلى اجتماع موسع في قاعة بيت الشرق في القدس لمناقشة موضوع إعداد الهيكلية التنظيمية "لهيئة القدس الوطنية- فلسطين"، ويمكن إيجاز هذه المحاولة على النحو التالي:

تمهيد

عقدت الهيئة العامة (التأسيسية) اجتماعاً يوم الخميس الموافق ١٩٩٣/١١/٤ في بيت الشرق في القدس برئاسة السيد فيصل الحسيني لمناقشة موضوع تشكيل هيئة وطنية مركزية في القدس كمرجعية وطنية لكافة القضايا المحلية في القدس، والتصدي لسياسات وممارسات الاحتلال في المدينة وخاصة في هذه المرحلة.

ناقش المجتمعون أفكارا عديدة، وتناولوا قضايا عديدة منها: الحواجز الإسرائيلية حول القدس / الاستيطان / السكان والإسكان / قضايا البلدة القديمة / المؤسسات الدينية / الفعاليات في المدينة / العلاقة فيما بين القدس وبقية الأراضي المحتلة / المرحلة الحالية والتي "يتحاور" فيها السيد فيصل الحسيني مع وزير شرطة الاحتلال الإسرائيلي "شاحل" وأيضا احتمالات ماذا قد يجري خلال العامين

القادمين على الأرض من تغييرات / الموقف العربي والإسلامي والدولي / رغبة بعـض الدول العربية في مساعدة الفلسطينيين / موقف المنظمات غير الحكومية العامـلة فـي الداخل والخارج / المؤسسات المسيحية وقضايا الأوقاف المسيحية والفاتيكان / مؤسسات التعليم، الصحة/ تولي حزب الليكود (اولمرت) السلطة في البلدية الإسرائيلية في القدس / والنظرة الشمولية لهذه القضايا التفصيلية من خلال العمـل الجماعي على ثلاث جبهات: الجبهة الداخلية، الجبهة العربية-الإسلامية، الجبهة الاسرائيلية.

توصية الهيئة العامة (التأسيسية)

قرر المجتمعون في الجلسة التحضيرية الأولى التوصيات التالية:

١- تكـليف الأسـتاذ حسن طهبوب بالنيابة عن الرئيس فيصل الحسيني بترأس اجتماعات الهيئة في حالة غياب الرئيس.

٢- تشكيل لجنة تحضيرية مؤقتة للهيئة.

٣- تكـليف اللجـنة التحضيرية المؤقتة بمهام محددة، وحتى يتم تشكيل المكتب التنفيذي ودوائر وأقسام الهيئة الوطنية.

٤- تتركز مهام اللجنة التحضيرية بالأمور التالية:

أ. الإعداد والدعوة لاجتماعات دورية

ب. إعداد مشروع تشكيلات الهيئة الوطنية

ج. إعـداد قوائم لكافة التخصصات والعناوين للمرشحين لعضوية الهيئة أو العمل فيها أو كمستشارين لها.

د. التنسـيق والتشـاور مـع جميـع الأخوة والأخوات المعنيين في القدس الشـريف لغايـة بـلورة الاجـتهادات والأفكار في ورقة أو أوراق عمل تعرض للمناقشة في اجتماعات الهيئة العامة

٥- يعقـد الاجتماع الثاني التحضيري يوم الخميس الموافق ١٩٩٣/١١/١٨ في تمام الساعة الخامسة حتى السابعة مساءاً في بيت الشرق في القدس الشريف.

أعمال الهيئة التحضيرية

عقـدت الهيئة التحضيرية أربع جلسات موسعة، شارك فيها العديد من رجالات المديـنة، وذلك لمتابعة المهام الموكولة إلى اللجنة ونوقشت خلالها أوراق عمل. وكـان موضوعها مدخلاً أولياً لهيكلية الهيئة الوطنية للقدس، واعتبرت الجلسات الثلاثة الأولى ندوات دراسية طرحت ونوقشت فيها الأمور التالية:

١- الهـدف الأساسي: (يقترح تحديد الهدف الأساسي-الرؤية Vision-من بدايـة العمـل مع الأخذ بعين الاعتبار المسارين المتوازيين والمتزامنين للهدف الفلسطيني في الفترة الانتقالية ثم الفترة النهائية، باعتبار أن القدس حاليـاً تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي وهي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسـطينية المحتـلة، بـل هي أيضاً عاصمة سياسية ودينية وجغرافية لفلسـطين. والمطـلوب الإجابـة على التساؤلات حول المهام الممكنة والمتوفرة حالياً للتصدي لسياسات وممارسات الاحتلال الاسرائيلي.

فـي البداية يقترح البحث عن الأسلوب أو الأداة التي تضمن للسلطة الفلسطينية الوطـنية التي ستقام فعلياً خلال المرحلة الانتقالية، أن يكون لها دور أو حضور فعـلي في القدس، لا بد أن تمتد هذه السلطة من غزة ومنطقة أريحا وأيضا فيما بعـد الضفة الغربية إلى القدس بحيث يكون لدينا حضور فعلي وذو تأثير وفعالية فـي القدس منذ الآن وعبر المرحلة الانتقالية، وبشكل علني وقوي، وعندما تبدأ المفاوضات بعد سنتين، يكون لدينا ذخيرة لمفاوضات المرحلة النهائية. المطلوب أن نـتمكن من تحقيق تكامل بين الأرض والناس في الضفة والقطاع، ومركزهم السياسـي والروحي والديني في القدس، وباختصار شديد ما يجب تحديده كهدف

عمـــلي فـــي القـــدس خلال السنوات الثلاث أو الأربع القادمة هو امتداد النفوذ والســـلطة السياسية للحكومة الانتقالية الفلسطينية، لتشمل إن لم تتمركز في مدينة القـــدس وفـــي نفس الوقت تأمين وتقوية الوجود الفلسطيني في المدينة، وتأهيله للدفاع عن الحقوق العربية (الإسلامية والمسيحية) في المدينة.

٢- حـــدود الاستراتيجية: ما هي الاستراتيجيات المثلى وأيضاً المتوفرة حالياً للوصـــول إلى الأهداف المرحلية والانتقالية، على هذه الاستراتيجيات الـــتعامل مـــع القضايا التالية: ١- التخطيط ٢- الاقتصاد ٣- القانون والحقـــوق ٤- الخدمـــات الأساسية ٥- المؤسسات ٦- السياسية ٧- الدينية ٨- المالية ٩- الدفاع والسلامة العامة. مع الأخذ بعين الاعتبار القيـــود والضـــغوط، وأيضاً الظروف الموضوعية على الأرض وفي الساحة الإقليمية والدولية التي سيتم العمل خلالها ومن ضمنها، والسؤال المطـــروح، (هـــل لديـــنا الآن سياســـات عامة أو فعاليات من خلال المؤسســـات الحالية، أم نتوجه لإقامة مؤسسة قومية أم جامعة للأمرين معاً تحت عنوان الهيئة الوطنية للقدس العربية).

٣- خطـــة العمل: لغايات تحقيق الهدف المرحلي ضمن خطوط الاستراتيجية العامـــة، مـــع الـــتركيز فـــي الرؤية والطريق وباستمرار نحو الهدف النهائي، على الخطة أن تشمل ما يلي:

I- المؤسســـات التي تحتاج إلى بناء أو تجديد أو تصحيح أو تنسيق مع أخرى وتجميع القوى والفعاليات في مركزية وطنية رئيسة.

II- الأدوات التي ستستعملها القيادة السياسية مع تحديد تفصيلي للخطوات التنفيذية من خلال المؤسسات والفعاليات الوطنية وأيضاً من خلال مؤسسة مركزية وطنية في القدس.

جلسات اللجنة التحضيرية

عقدت أربعة جلسات دراسية بتاريخ ١١/١٠ و ١١/١٣ و ١١/١٧ وحضر كل منها مجموعة من الشخصيات وممثلي الهيئات والفعاليات والأطر الوطنية في القدس وتبلورت لدى اللجنة التحضيرية مجموعة من التوصيات قدمتها على النحو التالي:

توصيات اللجنة التحضيرية.

أولاً: لقد أجمع المشاركون في اللقاءات المباشرة والندوات الدراسية والجلسات التحضيرية على:

١) ضرورة وأهمية تجميع الفعاليات الوطنية في هيئة عامة في القدس باعتبارها عاصمة دولة فلسطين

٢) تسمى هذه الهيئة "هيئة القدس الوطنية- فلسطين" "Jerusalem National Council- Palestine".

٣) الإعلان عن إقامة هيئة القدس الوطنية فلسطين ومقر عملها في بيت الشرق في القدس.

ثانياً: المكتب التنفيذي:

١) ويتكون من واحد وعشرين عضواً منتخباً على النحو التالي: الرئيس، نائبي الرئيس، والأمين العام و ١٨ عضواً يمثل كل دائرة اثنين يتم اختيارهما من الدوائر التسعة التي تشكل الهيئة الوطنية ويتابعون التنسيق مع الجهات المتخصصة لغايات وأهداف القضايا المعنية.

٢) يتولى المكتب التنفيذي المهام والمسؤوليات التالية:

أ- العمل على تحقيق الأهداف العامة لهيئة القدس الوطنية وتنفيذ قراراتها وتوصياتها.

ب- تمثيل هيئة القدس الوطنية أمام الجهات الداخلية والجهات الخارجية وفي كافة المجالات

ج- يتم تشكيل دوائر وأقسام الهيئة العامة من خلال متابعة دورية ومتخصصة لكل دائرة على أن تضم الكفاءات والخبرات والحاجات دونما تمييز أو تفريق أو استثناء لأحد بسبب التوجهات السياسية أو المواقف أو الآراء الخاصة ضمن المعيار الوطني.

د- إقرار الاقتراحات والمشروعات للدوائر ووضع الميزانيات لها، وتكليف الخبراء لمتابعة شؤونها.

هـ- أية أمور أخرى تقررها الهيئة العامة وبنتيجة العمل والممارسة.

ثالثاً: الهيئة العامة:

تتكون من ٩ تسع دوائر وما يمكن أن يضاف إليها في المستقبل من دوائر أو أقسام اخرى، وتشكل كل دائرة عدة أقسام حسب الحاجة وعلى أن يضم كل قسم في المرحلة الأولى خمسة أعضاء كحد أدنى وعشرة أعضاء كحد أقصى من أصحاب التخصص والخبرة وأيضاً الرغبة والالتزام بالعمل في ذلك القسم وتشكل دوائر وأقسام الهيئة العامة على النحو التالي:

١- <u>دائرة التخطيط</u>

١- قسم البحوث والدراسات. ٢- قسم الأراضي والتنظيم ٣- قسم الإسكان ٤- قسم الإحصاء ٥- قسم بنك المعلومات

٢- **دائرة الاقتصاد**

١- قســم السياحة ٢- قسم الطاقة ٣- قسم التجارة ٤- قسم المياه والبيئة ٥- قسم الزراعة ٦- قسم المواصلات ٧- قسم العمل والعمال

٣- **دائرة القانون والحقوق**

١- قسم الوثائق والقوانين ٢- قسم الانتهاكات ٣- قسم النزاعات الداخلية ٤- قسم الاستشارات القانونية ٥- قسم الاستيطان ٦- قسم البلدية العربية ٧- قسم البلدية الإسرائيلية ٨- قسم الهوية والإقامة ٩- قسم المحاكم.

٤-**دائرة الخدمات الأساسية**

١- قســم التعليم ٢- قسم الصحة ٣- قسم التأمينات والخدمات الاجتماعية ٤- قسم الآثار ٥- قسم الأملاك والعقارات ٦- قسم التموين.

٥- **دائرة المؤسسات**

١- قســم المؤسســات الــثقافية ٢- قســم المؤسســات النسائية ٣- قسم المؤسسات الأجنبية ٤- قسم المؤسسات الخيرية ٥- قسم الأندية والكشافة.

٦- **الدائرة السياسية**

١- قسم التخطيط الاستراتيجي ٢-قسم العلاقات العربية ٣- قسم العلاقات الدوليــة ٤- قســم الشؤون الإسرائيلية ٥- قسم التنسيق الداخلي ٦- قسم الإعلام والترجمة

٧- **الدائرة الدينية**

١- قســم الأمــاكن المقدســة ٢- قسم الهيئة الإسلامية ٣- قسم الأوقاف الإســلامية ٤- قســم المحاكم الشرعية ٥- قسم المحاكم الكنسية ٦- قسم البطركيات ٧- قسم الفاتيكان ٨- الأوقاف المسيحية

٨- **الدائرة المالية**

١- قسم المؤسسات المالية ٢- قسم الضرائب والجمارك ٣- قسم الميزانية ٤- قسم الصندوق ٥- قسم ديوان المحاسبة

٩- **دائرة الدفاع والسلامة العامة**

تتشكل من خمسة أقسام

رابعـــاً: ينتخب أعضاء المكتب التنفيذي الأول بالاقتراع السري في اجتماع عام موســـع للهيـــئة التأسيسية ويعقد الاجتماع في بيت الشرق يوم الخميس الموافق ١٨/١١/١٩٩٣ في تمام الساعة الخامسة بعد الظهر وحتى السابعة مساءاً.

خامســـاً: يكلف المكتب التنفيذي بوضع برنامج عمل لدوائر وأقسام هيئة القدس الوطـــنية مـــن خـــلال نـــدوات دراسية متخصصة مع أصحاب الخبرة والكفاءة والمرشحين لعضوية كل دائرة وكل قسم، وبالتنسيق والتشاور مع جميع الفعاليات والأطر الوطنية لغاية بلورة الاجتهادات والأفكار في خطة عمل مرحلية.

سادســـاً: يكـــلف المكتب التنفيذي بوضع مشروع موازنة سنوية وينتخب مراقب عام مالي لهيئة القدس الوطنية-فلسطين.

هذا وقد قدمت اللجنة التحضيرية تقريرها المشار إليه في اجتماع موسع في بيت الشرق بتاريخ ١١/١٨ وأصدر المجتمعون التوصيات التالية:

١) شكر وتقدير اللجنة التحضيرية على جهودها وعملها المكثف
٢) الموافقة على توصيات اللجنة التحضيرية باستثناء تأجيل مسألة الانتخابات لحين تشكيل الدوائر وأقسامها
٣) الدعـــوة لاجتماع ثالث للهيئة التأسيسية العامة لمتابعة الخطوات الإجرائية لإخراج المشروع لواقع التنفيذ.

هذا وقد شرع السيد فيصل الحسيني وزملاؤه في التشاور والتنسيق لغايات تشكيل دوائـــر وأقسام هيئة القدس الوطنية قبل الإعلان عن تأسيسها في منتصف شهر كـــانون أول ١٩٩٣، عـــلماً بأن الصحافة المحلية العربية وأيضاً الإسرائيلية قد نشرت بعض تفاصيل هذه المساعي الوطنية على صفحاتها في نهاية العام ١٩٩٣

هيئة القدس الوطنية
بيت الشرق
هاتف: ٦٢٧٣٣٣٠

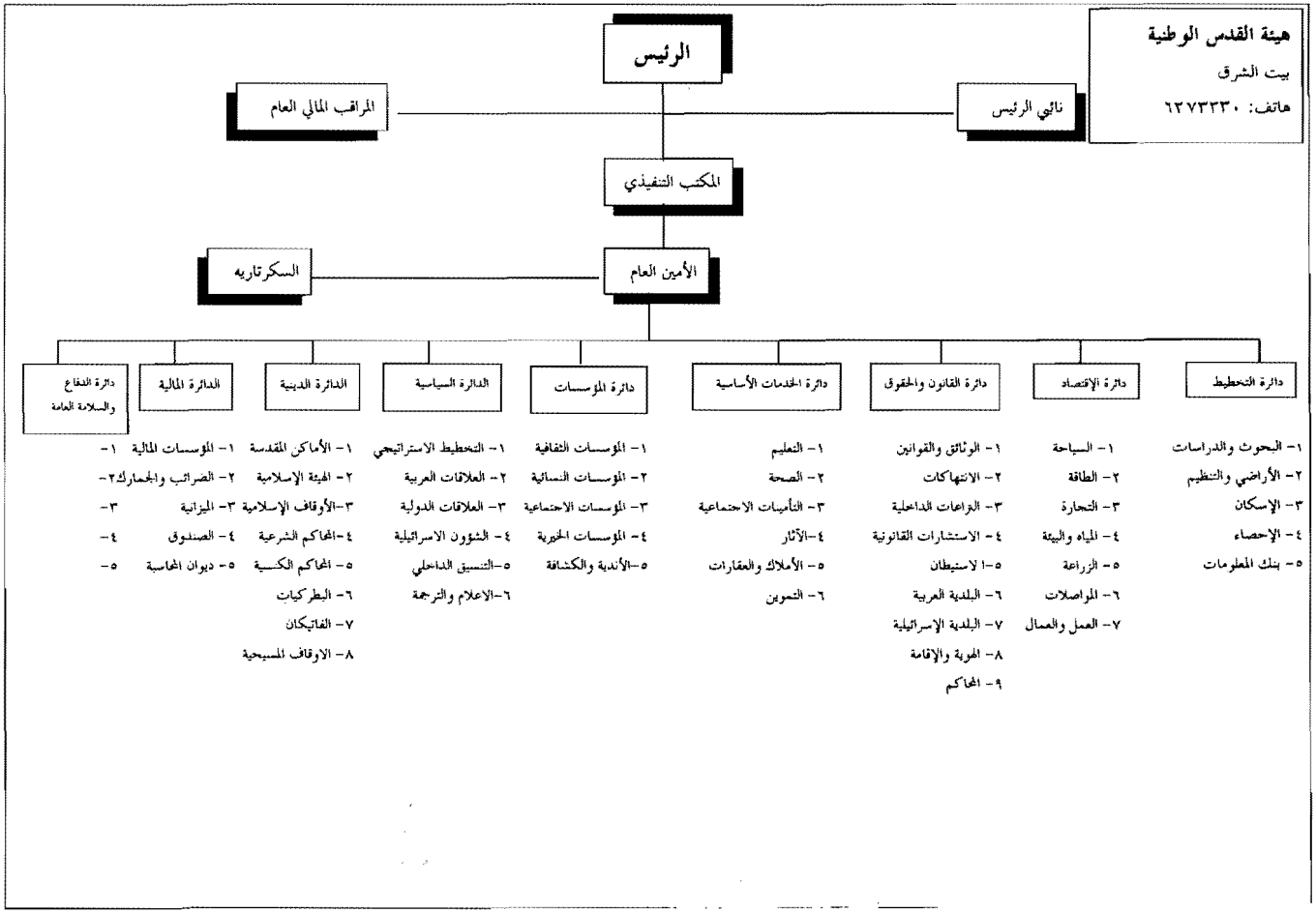

ملحق للفصل السادس

اجتهادات حول العاصمة

وفـــي ندوة دراسية خاصة، بدعوة من الجمعية الفلسطينية الأكاديمية PASSIA فـــي القـــدس، طرح الدكتور رشيد خالدي في ٢٥ حزيران ١٩٩٢ أفكاراً أولية حـــول "مســـتقبل القدس، كعاصمة لفلسطين" أوجز فيها الخطوط العامة لاجتهاده على النحو التالي:

١- **ما هي أهدافنا الأساسية فيما يتعلق بالقدس؟**

أ- الســـيادة على القدس العربية كعاصمة لدولة فلسطين وكمركز لحكومتها، بما في ذلك حق التشريع.

ب- الســـيطرة على الشؤون البلدية في المناطق العربية من المدينة (وبشكل خـــاص الـــتخطيط، رخـــص للبناء، بيع وشراء الأرض) وذلك على أساس المساواة المطلقة مع القدس الغربية.

٢-ما هي العقبات الرئيسية أمام تحقيق هذه الأهداف

أ- ضم إسرائيل للقدس وسيطرتها المطلقة على الشؤون البلدية.

ب- توطين ما يقارب ١٥٠,٠٠٠ إسرائيلي في القدس الشرقية.

ج- الموقف الأمريكي بعدم تقسيم القدس.

د- الرأي العام العالمي المضلل منذ ٢٥ سنة بالأسطورة الإسرائيلية حول ما يسمى "توحيد القدس".

٣- ما هي العوامل التي يمكن أن تساهم في تحقيق هذه الأهداف

أ- مبدأ حق تقرير المصير

ب- وجود فوق ال ١٥٠,٠٠٠ فلسطيني في القدس الشرقية

ج- ملكية السكان العرب للأغلبية الساحقة من الأراضي في القدس الشرقية (والجدير بالذكر أن كان للعرب ملكية حوالي ٤٠% من أراضي القدس الغربية في عام ١٩٤٨)٠

د- الإجماع الدولي الذي يرفض السيادة الإسرائيلية على القدس، والموقف البريطاني/الفرنسي/ البابوي الداعي بجعل القدس وضواحيها كيان خاص تحت إشراف دولي٠

هـ- الدعم الدولي العام لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (١٩٤٩) والتي ينادي بحق العودة أو التعويض للاجئين الفلسطينيين فيما يتعلق هذا القرار بالقدس٠

٤- إذا كانت هذه أهدافنا، وتلك هي العقبات أمامنا، وهذه هي العوامل لصالحنا، فإن المطلوب منا أن نستغل هذه العوامل المحدودة التي هي لصالحنا لتحقيق القدر الأكبر من أهدافنا٠ ومن الضروري في رأي الشخصي أن ننسجم قدر الإمكان مع الإجماع الدولي وأن نبني موقفنا عليه لكي نستفيد إلى أكبر درجة من العوامل التي هي لصالحنا٠

٥- وعلى سبيل المثال، نرفض ما يسمى "بتوحيد" إسرائيل لمدينة القدس٠ ولكن لأنه يوجد إجماع دولي حول عدم تقسيم المدينة (وهذا الإجماع مكون من العديد من المواقف المتناقضة) يجب أن نسعى إلى تحقيق أهداف السيادة الفلسطينية على القدس العربية والسيطرة العربية على الشؤون البلدية في المناطق العربية من المدينة، وذلك في إطار مدينة غير مقسمة بل "مدينة مفتوحة"٠ وسيمكننا مثل هذا الموقف من إحباط وإسقاط الدعاية الإسرائيلية حول ما يسمى "بالمدينة الموحدة"٠

- سيادة منقسمة أي سيادة فلسطينية على جزء من المدينة وسيادة إسرائيلية على الجزء الآخر

- بـــلدية موحدة مع تمثيل متساوي في مجلس البلدي للعرب واليهود، ويعني ذلك حق الفيتو للعرب
- مجالس محلية في كل حي عربي كان أم يهودي مع سيطرة هذه المجالس على البناء، الترخيص.. الخ، ضمن تصميم عام للمدينة يتم الاتفاق عليه في مجلس البلدية العام

٦- بيـــنما يجـــب أن يكـــون موقفنا من السيادة الفلسطينية على القدس العربية متصلب جداً، لدينا سلاح هام: وهو أنه لم يعترف دولياً بالسيادة الإسرائيلية على أي جـــزء مـــن القدس وعلينا أن نستخدم هذا الموقف الدولي كدعم لنا، ويمكن استخدامه من أجل الاعتراف الإسرائيلي بالسيادة الفلسطينية على القدس العربية وذلك خلال تركيز الدبلوماسية الفلسطينية حول القدس حول المطلب التالي:أن لا يعـــترف بالســـيادة الإســـرائيلية على أي جزء من القدس ما لم يعترف بالسيادة الفلسطينية أيضاً.

٧- ويمكـــن أن تكـــون الملكية العربية (أراضي، عقار، حقوق، ....الخ) سلاح قـــوي أيضـــاً بمـــا أنه (أ) لا شرعية في القانون الدولي لاستيلاء إسرائيل على أراضـــي عـــربية في القدس العربية المحتلة (ب) الممتلكات العربية في القدس الغربية والتي استولت عليها إسرائيل عام ١٩٤٨، لا تزال خاضعة لبنود القرار ١٩٤ للعام ١٩٤٧ حول التعويض أم العودة.

<u>ويمكـــن اقتراح ما يلي</u>: - أن نطالب بالتعويض أو العودة للممتلكات العربية في القـــدس الغربية بما في ذلك جزء من الممتلكات العامة، ونعرض بعد ذلك القبول بالسيادة الإسرائيلية على القدس الغربية، وفي الوقت نفسه، يجب أن نطالب بإلغاء اســـتيلاء إســـرائيل عـــلى الممتلكات العربية الخاصة والعامة في المناطق ذات الأغلـــبية السكانية العربية (البلدة القديمة، سلوان، الشيخ جراح....الخ) وبالمقابل

يمكـــن أن نقـــبل بالـــتعويض أو بتأجير الممتلكات العربية إلى الإسرائيليين في المناطق ذات الأغلبية السكانية اليهودية الساحقة اليوم (مثل جيلو، التلة الفرنسية، حارة اليهود ..الخ) والتي ستقع تحت السيادة الفلسطينية (والتشريع الفلسطيني).

٨- يجب أن نفهم جيداً أن القرارات مثل ١٨١ و ١٩٤ والمبادئ مثل حق تقرير المصـــير لا يمكـــن أن تعتـــبر قرارات دولية تفرض فرضاً على اسرائيل، كما فرضـــت الأمم المتحدة على العراق (وذلك طبعاً بسبب الموقف الأميركي بشأن هـــذه القـــرارات). إنمـــا هـــذه القـــرارات والمـــبادئ هـــي بمثابة أرصدة أو Bargaining Counters ذات قيمة محدودة جداً يمكن استخدامها لتحقيق بعض أهدافنا إذا تمكنا من استخدامها استخداماً جيداً.

وقد طرح المنتدون الأفكار التالية في سياق مناقشة ورقة الدكتور رشيد خالدي:

- ممناقشـــة مســـألة الحدود لمدينة القدس ... الخارطة الهيكلية للعام ١٩١٧و ١٩٤٧ و ١٩٤٩ و ١٩٦٧ و ١٩٨١ و ١٩٩١، وإجـــراء التوســـع في أحد أطراف المدينة على حساب تحجيم الطرف الآخر. ما يسمى الآن القدس هي ليست القدس الحقيقية.
- يجـــب فـــتح مـــلف القـــدس الآن، مؤتمر عام في الداخل لكافة القطاعات والشـــرائح الاجتماعية من القدس والضفة والقطاع، ثم انتخاب أو تشكيل لجنة وطـــنية لشؤون القدس، توظيف ملف إعلامي في الداخل والخارج في قضية القـــدس، خطـــوات وإجـــراءات لحمايـــة حقوق وممتلكات العرب في القدس، خطوات وممارسات لكسر الحاجز النفسي والاجتماعي بين أهل القدس والضفة الغربية.

-إن مقـــررات ١٨١ و ١٩٤ ومـــبادئ حـــق تقرير قد لا تعتبر بقرارات ملزمة وبالـــتالي يمكـــن أن تفرض على إسرائيل هي مقررات ومبادئ يمكن اعتبارها أرصدة، ويطلب استخدامها بطريقة ذكية.

-أســـئلة حول وضع المستوطنات الإسرائيلية في القدس وحولها، إذا كان الحديث قائم على توحيد المدينة، تقسيم السيادة، بلدية واحدة، تمثيل متساو.

-مفهوم السيادة يختلف عن مفهوم البلدية أو السيطرة على الشؤون البلدية.

-موضـــوع القـــدس يطـــرح نفســـه على جدول الأعمال نتيجة عمل فعلي على الأرض، ماذا يمكن أن يتم الآن فلسطينياً داخل القدس؟.

-موضـــوع الانتفاضـــة والقدس، واختلال صورتها وواقعها وعلاقاتها على تلك القائمة في الضفة الغربية أو قطاع غزة.

-دور "تيدي كوليك" خلال الثمانية والعشرين عاماً الماضية في تحويل التحركات والأمـــوال مـــن الخارج الأوروبي والأمريكي إلى مشاريع يهودية في القدس ونجـــح فـــي تثبيت مركز وعنوان للقدس في البلدية الإسرائيلية في حين يفتقر الجـــانب العـــربي إلى مركز وعنوان فلسطيني داخل القدس تصب نحوه كافة الجهود والإمكانيات إن لم يكن مدخل مستقبلي للتنسيق فيما بين الخارج "الجهد العربي للقدس" وبين عنوان مركزي في الداخل.

- موضـــوع بلديتين متقابلتين في مدينة "مفتوحة" وليس "موحدة" هو مدخل آخر لفـــتح ملف القدس إعلاميا إن لم يكن بداية الجهد الفعلي الداخلي لحشد القوى والفعاليات في برنامج أو لجنة وطنية مركزية لموضوع القدس.

الملاحق

ملحق رقم ١

توزيع سكان القدس (١) (×)

	"القدس الغربية"	"القدس الشرقية"(٢)	المجموع	%
عرب	؟	١٥٠,٦٠٠	١٥٠,٦٠٠	٢٦,٧
يهود	٢٦٠,٩٠٠	١٥٢,٨٠٠	٤١٣,٧٠٠	٧٣,٣
المجموع الكلي	٢٦٠,٩٠٠	٣٠٣,٤٠٠	٥٦٤,٣٠٠	١٠٠

١) المصدر: تقرير سنوي صادر عن وحدة التخطيط في بلدية القدس نشر ملخصة في صحيفة "هآرتس" الصادرة بتاريخ ١٩٩٣/٨/١١، ص أ٤

٢) تشمل المناطق التي ضمت لنفوذ بلدية القدس في حزيران ١٩٦٧ .

×) حيـــن كان الكتاب تحت الطبع، نشرت وحدة "التفكير الاستراتيجي في بلدية القدس بأن عدد سكان القدس يبلغ اليوم ٥٨٢,٥٠٠ نسمه ٣٢١,٧٠٠ يعيشون في القدس الشرقية وحوالي ٢٦١,٠٠٠ في القدس الغربية، ويعيش فـــي القـــدس الشـــرقية ١٦٧,٥١١ يهودي و ١٥٤,١٨٢ عربي ("القدس"، ١٩٩٣/١٠/٢٩، ص١).

ملحق رقم ٢

توزيع السكان في "القدس الشرقية" (×)

الحارات العربية		الحارات اليهودية	
الاسم	عدد السكان	الاسم	عدد السكان
كفر عقب	٥,٢٠٠	نفيه يعقوب	١٨,٨٠٠
بيت حنينا وحارة نسية	١٦,٩٠٠	بسغات زئيف	٢٩,٠٠٠
شعفاط	١١,٦٠٠	راموت	٣٧,٢٠٠
العيساوية	٤,٧٠٠	تلبيوت مزراح	١٥,٠٠٠
الشيخ جراح	٢,٤٠٠	هار هتسوفيم	٢,٥٠٠
وادي الجوز	٦,٠٠٠	التلة الفرنسية	٦,٥٠٠
باب الزاهرة	٤,١٠٠	راموت اشكول	٦,٦٠٠
الطور والشياح	١٢,٧٠٠	معالوت دافنه	٤,٧٠٠
البلدة القديمة	٢٥,٩٠٠	الحي اليهودي	٢,٣٠٠
وادي حلوه	٢,٤٠٠	في البلدة القديمة	
سلوان	٦,٤٠٠		
راس العامود	٩,٦٠٠		
الثوري وجبل المكبر	٩,٤٠٠		
السواحرة	٨,٣٠٠		
صور باهر وام طوبا	٧,٢٠٠		
بيت صفافا– شرفات	٤,٦٠٠		
آخرون	٦,٣٠٠		
المجموع	١٥٠,٦٠٠		١٥٢,٨٠٠

(×) المصدر: تقرير سنوي صادر عن وحدة التخطيط في بلدية القدس نشر ملخصه في صحيفة "هآرتس الصادرة بتاريخ ١٩٩٣/٨/١١، ص أ ٤

ملحق رقم ٣

رؤساء بلدية القدس العربية

١٩١٧-١٩٦٧

١) حسين سليم أفندي الحسيني: آخر رئيس للبلدية في العهد العثماني، استمر في إشغال منصبه حتى وفاته بعد أسابيع قليلة يوم الاحتلال البريطاني لفلسطين.

٢) موسى كاظم باشا الحسيني (١٩١٨-١٩٢٠): عينته سلطات الاحتلال البريطانية خلفاً لأخيه المرحوم حسين الحسيني، بقي في منصبه حتى أقاله الجنرال ستورز الحاكم العسكري للواء القدس.

٣) راغب بك النشاشيبي (١٩٢٠-١٩٣٤).

٤) د. حسين فخري الخالدي (١٩٣٤-١٩٣٧): أبعدته سلطات الاحتلال البريطانية إلى جزء سيشيل بتاريخ ١٩٣٧/١١/١ لكونه عضو في المجلس الإسلامي الأعلى.

٥) مصطفى بك الخالدي (١٩٣٨/١٠- ١٩٤٤/٨): عينه المندوب السامي البريطاني عضواً في البلدية ورئيساً لها بتاريخ ١٩٣٨/١٠/١ .وقد شغل مصطفى الخالدي منصبه حتى وفاته ثم خلفه لبعض الوقت نائبه اليهودي دانيئيل اوستير، ولم تعين السلطات البريطانية رئيساً للبلدية بعد ذلك حيث قاموا بحل المجلس البلدي في ١١ تموز ١٩٤٥، وتعيين لجنة بلدية جميع أعضائها من البريطانيين، وبقي الأمر كذلك حتى نهاية فترة الانتداب البريطاني في أيار ١٩٤٨

٦) انطون صفيه (١٩٤٨- بداية ١٩٤٩) شغل منصب مدير البلدية.

٧) أنـــور الخطيـــب (بدايـــة ١٩٤٩- ١٩٥٠/٧) عينه عبد الله التل القائد الأردني العسكري في القدس.

٨) عـــارف العـــارف وحنا عطا الله : تناوبا على رئاسة البلدية بعد استقالة الخطيب وحتى إجراء الانتخابات البلدية في ١٩٥١/٧/١٣ .

٩) عـــارف العارف: جرى تعيينه في ضوء الانتخابات البلدية الأولى في ١٩٥١/٧/١٣، وبقي في منصبه مدة ستة أسابيع حين أقاله الملك طلال.

١٠) حنا عطا الله: خلف عارف العارف لمدة ثلاثة أشهر.

١١) عمر الوعري (١٩٥٢/٣/١٢ – أيلول ١٩٥٥).

١٢) عـــارف العارف (أيلول ١٩٥٥ ولمدة اشهر قليلة) لقد ترك العارف منصبه لينضم إلى الحكومة الأردنية كوزير للأشغال العامة

١٣) عمر الوعري وأمين مجج: شغلا منصب رئيس البلدية بالوكالة لفترة سنة أو يزيد إلى حين تعيين عضو البلدية روحي الخطيب رئيساً لها في ١٩٥٧/٢ .

١٤) روحي الخطيب (١٩٥٧/٢ – ١٩٦٧/٦/٢٩). كان رئيساً للبلدية ثم أميـــناً لـــلقدس حتى احتلالها في حزيران ١٩٦٧، وتنحيته عن منصبه وحل المجلس البلدي بأمر من القائد الإسرائيلي العسكري للقدس.

الملحق رقم (٤)

مجلس أمانة القدس منذ العام ١٩٦٣

مدينة القدس	عدد أصوات الناخبين
١) الدكتور صبحي غوشه	١٦٤٨ صوتاً
٢) فائق بركات	١٢٦٤ صوتاً
٣) عبد الغني النتشه	١٢٢١ صوتاً
٤) موسى البيطار	١١٩٤ صوتاً
٥) روحي الخطيب	١١٦٣ صوتاً
٦) نهاد أبو غربيه	١١٢٤ صوتاً
٧) الدكتور رشيد النشاشيبي	٩٥٨ صوتاً
٨) علي الطزيز	٨٢٢ صوتاً
٩) زكي الغول	٧٨٣ صوتاً
١٠)عارف العارف	٧٦٤ صوتاً
١١) خضر أبو صوي	٧٦١ صوتاً

• • • •

وقـــرر مجـــلس الوزراء بالاستناد إلى المادة (٢٧) من قانون البلديات رقم (٢٩) لســـنة ١٩٥٥ – الموافقـــة على تعيين السادة المذكورة أسماؤهم في أدناه أعضاء إضافيين في المجالس البلدية المبينة تالياً.

أمانة القدس

١) الدكتور ابراهيم طليل

٢) الدكتور أمين مجج

• • • •

وقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٧ – بالاستناد إلى الفقـرة الأولى مـن المـادة (٣٤) من قانون بلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ – تعييـن السـيد روحـي الخطيب أميناً للقدس اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل.

* * * *

وأعـلن وزيـر الداخـلية الأردني بتاريخ ١٩٦٣/١١/٣٠ انتخاب معالي د. أمين مجج نائباً لأمين القدس.

الملحق رقم (٥)

قوانين[1]

قانون بتعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء (رقم ١١)
لسنة ٥٧٢٧ – ١٩٦٧ [2] إضافة المادة ١١ ب

المادة ١– في قانون أنظمة السلطة والقضاء لسنة ٥٧٠٨–١٩٤٨ بعد المادة ١١أ، يحل ما يلي:

تطبيق القانون

المـــادة ١١ب – يســـري قـــانون الدولة وقضاؤها وإدارتها على كل مساحة من أرض– إسرائيل حددتها الحكومة في مرسوم

بدء سريان

المادة ٢– يسري هذا القانون بتاريخ إقراره في الكنيست

ليفي اشكول يعقوب ش. شبيرا
رئيس الحكومة وزير العدل

شنيئور زلمان شزار
رئيس الدولة

---

[1] أخذت نصوص القوانين حرفياً من: "الوقائع الإسرائيلية: كتاب القوانين" (بالعربية)، (طبع بواسطة القائم بمطبوعات الحكومة). والحواشي الواردة من المصدر نفسه مع توجيه إلى المصدر العبري

[2] أقـــرته الكنيست في ١٩ سيفان ٥٧٢٧ (٢٧حزيران ١٩٦٧) نشر في كتاب القوانين ٤٩٩– ٢٠ سيفان ٥٧٢٧ (٢٨ حزيران ١٩٦٧) و ص ١٢١ (بالعربية) ص ٧٤ (بالعبرية).

قانون بتعديل قانون البلديات (رقم ٦)

لسنة ٥٧٢٧- ١٩٦٧ [١]

إضافة المادة ٨أ

المادة ١- بعد المادة ٨ من قانون البلديات[٢] يحل: توسيع منطقة الاختصاص في حالات معينة

المادة ٨أ-

(أ) يجوز للوزير، حسب تقديره وبدون إجراء أي تحقيق بموجب المادة ٨ أن يصدر إعلاناً يوسع فيه منطقة اختصاص بلدية ما بواسطة ضم مساحة تحددت في مرسوم صادر بموجب المادة ١١ ب من قانون أنظمة السلطة والقضاء لسنة ٥٧٠٨-١٩٤٨ .

(ب)إذا وسع الوزير منطقة اختصاص بلدية كما ذكر، فيجوز له في مرسوم أن يعين من بين سكانه المساحة أعضاء إضافيين للمجلس، ويعمل عضو المجلس المعين كما ذكر طيلة مدة خدمة المجلس غير أن يجوز للوزير في مرسوم أن يعين آخر بدلاً منه.

بدء سريان

المادة ٢- يسري هذا القانون بتاريخ إقراره في الكنيست

ليفي اشكور	حاييم موشي شبيرا
رئيس الحكومة	وزير الداخلية

شنيئور زلمان شزار

رئيس الدولة

---

[١] أقرته الكنيست في ١٩ سيفان ٥٧٢٧ (٢٧ حزيران ١٩٦٧). ونشر في كتاب القوانين رقم ٤٩٩، ص ٧٤ (بالعبرية).

[٢] قوانين دولة إسرائيل، العدد ٨، نص جديد سنة ٥٧٢٤، ص٣٨٦-ك.ق. سنة ٥٧٢٥ ص ٢٠٥، ص ٣٥٥، ص ٤٤٢-ك.ق. سنة ٥٧٢٧ ص ٢٠، ص ٨٤

قانون المحافظة على الأماكن المقدسة

لسنة ٥٧٢٧-١٩٦٧[1]

المحافظة على الأماكن المقدسة

المـــادة ١- تحفـــظ الأماكن المقدس من انتهاك حرمتها ومن كل مساس آخر بها ومن أي شيء قد يمس بحرية وصول أبناء الأديان إلى الأماكن التي يقدسونها أو بمشاعرهم تجاه تلك الأماكن.

مخالفات:

المادة ٢-

(أ) كـــل من انتهك حرمة مكان مقدس أو مس به بأية طريقة أخرى يعاقب بالحبس لمدة سبع سنوات.

(ب) كل من أتى فعلاً قد يمس بحرية وصول أبناء الأديان إلى الأماكن التي يقدسونها أو بمشاعرهم تجاه تلك الأماكن يعاقب بالحبس لمدة خمس سنوات

صيانة تشاريعات

المادة ٣- يرمي هذا القانون إلى الإضافة إلى أي تشريع آخر لا إلى الانتقاص منه.

تنفيذ وأنظمة

المادة ٤- وزير الأديان مكلف بتنفيذ هذا القانون ويجوز له بعد استشارة ممثلي أبـــناء الأديان ذات الشأن أو بناء على اقتراحهم وبموافقة وزير العدل أن يصدر أنظمة في كل ما يتعلق بتنفيذه.

---

[1] أقرته الكنيست في ١٩ سيفان ٥٧٢٧ (٢٧ حزيران ١٩٦٧)، ونشر في كتاب القوانين لسنة ١٩٦٧، ص ٧٥ (بالعبرية).

بدء سريان

المادة ٥- يبدأ سريان فصول هذا القانون بتاريخ إقراره في الكنيست

ليفي أشكول	زيرح فارهافتيغ
رئيس الحكومة	وزير الأديان

شنيئور زلمان شزار

رئيس الدولة

قانون أساسي: القدس عاصمة إسرائيل [1]

القدس- عاصمة إسرائيل

١- القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل
مقر الرئيس، الكنيست، الحكومة والمحكمة العليا.

٢- القدس هي مقر رئيس الكنيست، الحكومة والمحكمة العليا.

المحافظة على الأماكن المقدس

٣- تحفظ الأماكن المقدس من انتهاك حرمتها ومن كل مساس آخر بها ومن أي شيء قد يمس بحرية وصول أبناء الأديان إلى الأماكن التي يقدسونها أو بمشاعرهم تجاه تلك الاماكن.

تطوير القدس

٤- (أ) ستحرص الحكومة على تطوير القدس وازدهارها وعلى رفاهية سكانها عبر تخصيص موارد خاصة بما فيها منحة سنوية خاصة لبلدية القدس (منحة العاصمة) بمصادقة اللجنة المالية في الكنيست.

(ت) تعطى القدس افضليات خاصة في نشاطات سلطات الدولة من أجل تطوير القدس في مجالات المرافق والاقتصاد وفي مجالات أخرى.

(ث) ستشكل الحكومة هيآت خاصة من أجل تنفيذ هذا البند

يتسحاق نافون — مناحم بيغن

رئيس الدولة — رئيس الحكومة

---

[1] أقرته الكنيست في ١٧ آب ٥٧٤٠ (٣٠ تموز ١٩٨٠) ونشر في كتاب القوانين رقم ٩٨٠، ١٩٨٠/٨/٥، ص ١٨٦

النص العربي أعلاه ورد في: حريس، سمير، القدس المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ٢٥٦

الملحق رقم (٦)

قرارات المنظمات والهيئات العربية والدولية بإدانة الإجراءات الإسرائيلية في القدس [١]

(مقتطفات)

أولاً: قرارات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

قرارات الجمعية العامة:

قرار رقم ١٨١ (الدورة ٢)

بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧

وعنوانه "التوصية بخطة لتقسيم فلسطين"، والمعروف بقرار تقسيم فلسطين وتدويل القدس ، ويختص الجزء الثالث من القرار بمدينة القدس وجاء فيه:

نظام خاص

يجعل لمدينة القدس كيان منفصل (**Cropus Sepratum**) خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

حدود المدينة

تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية، مضافاً إليها القرى والبلدان المجاورة، وأبعدها شرقاً أبو ديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم، وأبعدها غرباً عين كارم، وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا، كما هو موضح على الخريطة التخطيطية المرفقة "...."

---

[١] مقتطفات القرارات الواردة في هذا الملحق مصدرها: حريس سمير، القدس – المخططات الصهيونية، الاحتلال التهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١ ، ص ٢٥٧ – ٢٨٠، لقد نقلت المقتطفات والملاحظات عن الصدر المذكور مع بعض التصرف

قرار رقم ١٨٥ (الدورة الاستثنائية – ٢)
الصادر بتاريخ ٢٦ نيسان (إبريل) ١٩٤٨

والذي يطلب من مجلس الوصاية دراسة إجراءات لحماية مدينة القدس وسكانها تـــبع هذين القرارين قرارات أخرى أكدت ما جاء بالقرار رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ بخصوص تدويل القدس وتنظيمها وأهمها:

١- القـــرار رقـــم ١٩٤ (الدورة ٣) الصادر بتاريخ ١١ كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٨ .

٢- القرار رقم ٣٠٣ (الدورة ٤) الصادر بتاريخ ٩ كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٩

٣- القـــرار رقـــم ٣٥٦ (الدورة ٤) الصادر بتاريخ ١٠ كانون أول (ديسمبر) ١٩٤٩ .

٤- القـــرار رقـــم ٤٦٨ (الدورة ٥) الصادر بتاريخ ١٤ كانون أول (ديسمبر) ١٩٥٠ .

قرار رقم ٢٢٥٣ (الدورة الاستثنائية الطارئة-٥)
بتاريخ ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧

دعـــوة إســـرائيل إلى إلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس والامتناع عنها في المستقبل

إن الجمعية العامة إذ يساورها شديد القلق للحالة السائدة في القدس نتيجة للتدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير مركز المدينة،

١- تعتبر أن تلك التدابير غير صحيحه

٢- وتطـــلب إلى إسرائيل إلغاء جميع التدابير التي صار اتخاذها والامتناع فوراً عن اتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس

٣- تطلب من الأمين العام إعلام الجمعية العامة ومجلس الأمن عن الحالة وعن تنفيذ هذا القرار، وذلك في غضون أسبوع على الأكثر على صدوره٠

تبنت الجمعية العامة هذا القرار، في جلستها العامة رقم ١٥٤٨، ب ٩٩ صوتاً مع القرار مقابل لا أحد وامتناع ٢٠ ٠

قرار قم ٢٢٥٤ (الدورة الاستثنائية – ٥)

بتاريخ ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧

إبداء الأسف للتدبير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس ، إن الجمعية العامة إذ تشير إلى قرارها ٢٢٥٣ (د إط –٥) المتخذ في ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧ ، وقد تلقت التقرير المقدم من الأمين العام [١]

وإذ تحيط علماً مع أشد الأسف وابلغ القلق بعدم التزام إسرائيل بالقرار ٢٢٥٣ (د إ ط–٥)

١– تأسف جداً لتخلف إسرائيل عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٥٣ (د إ ط–٥)

٢– وتكرر الطلب الذي وجهته إلى إسرائيل في ذلك القرار بإلغاء جميع التدابير التي صار اتخاذها والامتناع فوراً من إتيان أي عمل من شأنه تغيير مركز القدس.

٣– وتطلب من الأمين العام إعلام مجلس الأمن والجمعية العامة عن الحالة وعن تنفيذ هذا القرار.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار، في جلستها العامة رقم ١٥٥٤، ب ٩٩ صوتاً مقابل لا أحد وامتناع ١٨ .

قرار رقم ٣٥٢٥ ألف، جيم، دال (الدورة ٣٠)

بتاريخ ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة

---

[١] A/ 6753 للاطلاع على نص هذه الوثيقة المطبوع، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة ٢٢، ملحق تموز وآب وأيلول (يوليو وأغسطس وسبتمبر)، الوثيقة S/8052.

ألف

إن الجمعية العامة إذ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وكذلك مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكامه

وإذ تضع نصب عينيها أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، والمعقودة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩،[١] فضلاً عن غيرها من الاتفاقيات والأنظمة المتصلة بالموضوع،

وإذ تشير إلى قراراتها بشأن هذا الموضوع، وكذلك إلى القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية وعن الوكالات المتخصصة،

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة [٢] وهو التقرير الذي تضمن فيما تضمنه بيانات علنية أدلى بها زعماء حكومة اسرائيل،

١- تثني على اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة لجهودها في أداء المهام التي أوكلتها إليها الجمعية العامة ؛

٢- وتأسف بشدة لاستمرار إسرائيل في رفضها السماح للجنة الخاصة بدخول الأراضي المحتلة

---

[١] الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، الرقم ٩٧٣، ص ٢٨٧

[٢] A /10272

٣- وتدعو من جديد، إسرائيل إلى السماح للجنة الخاصة بدخول الأراضي المحتلة.

٤- وتأسف بشدة لاستمرار إسرائيل وتماديها في انتهاك اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمعقودة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩ وغيرها من الصكوك الدولية التي تنطبق في هذا الصدد.

٥- وتدين، بصفة خاصة، السياسات والممارسات الإسرائيلية التالية:

أ- ضم أجزاء من الأراضي المحتلة

ب- إنشاء مستوطنات إسرائيلية في الأراضي المحتلة ونقل سكان أغراب إليها.

ت- تدمير المنازل العربية وهدمها.

ث- مصادرة الممتلكات العربية في الأراضي المحتلة ونزع ملكيتها، وجميع المعاملات الأخرى الرامية إلى الاستحواذ على الأراضي والتي تدور بين السلطات أو المؤسسات الإسرائيلية أو الرعايا الاسرائيليين، من جانب وسكان الأراضي المحتلة أو مؤسساتها من جانب آخر.

ج- إجلاء وترحيل وطرد وتشريد ونقل سكان الأراضي المحتلة العرب، وإنكار حقهم في العودة

ح- الاعتقالات الجماعية للسكان العرب وإخضاعهم للحجز الإداري وإساءة معاملتهم.

خ- نهب الممتلكات الأثرية والثقافية.

د- التعرض للحريات والشعائر الدينية، وكذلك للحقوق والأعراف المتصلة بالأسرة

ذ- الاستغلال غير المشروع للثروة الطبيعية للأراضي المحتلة، ولمواردها وسكانها

٦- وتعلن أن تلك السياسات والممارسات الإسرائيلية تشكل انتهاكات خطيرة لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما لمبدأ السيادة والسلامة الإقليمية، ولمبادئ وأحكام القانون الدولي المتعلقة بالاحتلال، كما تشكل عائقاً في سبيل إقامة سلم عادل ودائم

٧- وتؤكد من جديد أن جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير الطابع المادي للأراضي المحتلة أو لأي أجزاء منها أو لتكوينها الديموغرافي أو هيكل مؤسساتها أو مركزها، هي تدابير باطلة ولاغية.

٨- وتؤكد من جديد، كذلك، أن سياسة إسرائيل المتمثلة في توطين عناصر من سكانها ومهاجرين جدد في الأراضي المحتلة، هي انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ولقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن، وتحث جميع الدول على الامتناع عن القيام بأي عمل يمكن أن تستغله إسرائيل في تطبيق سياستها الخاصة بالاستعمار الاستيطاني للأراضي المحتلة

٩- وتطالب بأن تكف إسرائيل فوراً عن ضم الأراضي العربية المحتلة وإخضاعها للاستعمار الاستيطاني، وعن جميع السياسات والممارسات المشار إليها في الفقرة ٥ أعلاه.

١٠- وتكرر نداءها إلى جميع الدول، والى المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة بعدم الاعتراف بأية تغييرات أحدثتها إسرائيل في

الأراضـــي المحتـــلة والى تجـــنب القيام بأية أعمال، بما فيها الأعمال الداخـــلة فـــي ميـــدان تقديم المعونة، يمكن أن تستخدمها إسرائيل في مواصلة انتهاج السياسات والممارسات المشار إليها في هذا القرار.

١١- وتـــرجو مـــن اللجـــنة الخاصة أن تعمد ريثما يتم انتهاء الاحتلال الإســـرائيلي عمـــا قـــريب، إلى مواصـــلة الـــتحقيق فـــي السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عـــام ١٩٦٧، وان تتشاور حسب الاقتضاء مع اللجنة الدولية للصليب الأحمـــر، بغيـــة ضمان تأمين الرفاهية وحماية حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الأمين العام في أقرب وقت ممكن، وكلما دعت الضرورة بعد ذلك.

١٢- وترجو من الأمين العام القيام بما يلي:

أ- تقديـــم جميـــع التســـهيلات اللازمـــة للجنة الخاصة، بما في ذلك التسهيلات اللازمة للأراضي المحتلة بغرض التحقيق في السياسات والممارسات الإسرائيلية المشار إليها في هذا القرار.

ب- إتاحـــة ما يلزم من موظفين إضافيين لمساعدة اللجنة الخاصة على أداء مهامها.

ت- كفالـــة توزيع تقارير اللجة الخاصة والمعلومات المتعلقة بأنشطتها والنـــتائج الـــتي تخلص إليها على أوسع نطاق ممكن وبكل السبل المتاحة ، وذلك عن طريق شؤون الإعلام بالأمانة العامة.

ث- إعـــلام الجمعيـــة العامة في دورتها الحادية والثلاثين بشأن المهام الموكولة اليه.

١٣- وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال الموقت لدورتها الحادية والثلاثين البند المعنون "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة."

باء

إن الجمعية العامة إذ تشير إلى قراريها ٣٠٩٢ ألف (د-٢٨) المؤرخ في ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣، و ٣٢٤٠ باء (د-٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ .

وإذ ترى أن توطيد احترام الالتزامات الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة وغيره من صكوك القانون الدولي وقواعده، يدخل في عداد مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية.

وإذ تضع نصب عينيها أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمعقودة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩ [١] .

وإذ تلاحظ أن إسرائيل والدول العربية التي احتلت إسرائيل أراضيها منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، هي أطراف في تلك الاتفاقية.

وإذ تأخذ في الحسبان أن الدول الأطراف في تلك الاتفاقية تتعهد، طبقاً لمادتها الأولى، لا بمجرد احترام الاتفاقية بل أيضاً بضمان جعلها موضع احترام في جميع الظروف.

---

[١] الأمم المتحدة مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، الرقم ٩٧٣، ص ٢٨٧

١- تؤكد من جديد، إن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، والمعقودة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩، تنطبق على كافة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس.

٢- وتأسف بشدة لعدم اعتراف إسرائيل بانطباق تلك الاتفاقية على الأراضي التي تحتلها منذ ١٩٦٧ .

٣- وتدعو مرة أخرى إسرائيل إلى الاعتراف بأحكام تلك الاتفاقية والالتزام بها في كل الأراضي العربية التي تحتلها منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس.

٤- وتحث جميع الدول الأطراف في تلك الاتفاقية على أن تبذل كل جهودها لضمان احترام الاتفاقية، والتزامها في كافة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس.

جيم

إن الجمعية العامة

إذ تشير إلى قرارها ٣٢٤٠ جيم (د-٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ .

وقد نظرت في تقرير اللجنة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة [١] ولا سيما الفرع الخامس منه المتعلق بالخطوات التي اتخذتها اللجنة الخاصة لتنفيذ أحكام الفقرة ٣ من القرار ٣٢٤٠ جيم (د-٢٩).

---

[١] A/10272

وإذ تلاحظ أن اللجنة الخاصة لم تستطع تقديم تقرير كامل إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية وفقاً للطلب الوارد في الفقرة ٣ من القرار ٣٢٤٠ جيم (د-٢٩)،

١- ترجو من اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة أن تواصل جهودها للقيام بمسح لما لحق القنيطرة من تدمير ولتقدير طبيعة الضرر المترتب على هذا التدمير ومداه وقيمته؛

٢- وترجو من الأمين العام أن يستمر في إتاحة جميع التسهيلات اللازمة للجنة الخاصة في أدائها لمهمتها، وأن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن ذلك في دورتها الحادية والثلاثين.

دال

إن الجمعية العامة

إذ تشير قرارها ٢٢٥٣ (د إ ط-٥) المؤرخ في ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧، و ٢٢٥٤ (دإ ط-٥) المؤرخ في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧، و ٢٣٤٠ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، والى قرارات مجلس الأمن ٢٥٢ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢١ أيار (مايو) ١٩٦٨، و ٢٦٧ (١٩٦٩) المؤرخ في ٣ تموز (يوليو) ١٩٦٩، و ٢٧١ (١٩٦٩) المؤرخ في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩، ٢٩٨ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٧١ . وإذ تحيط علماً بالمعلومات الواردة في تقرير اللجنة

الخاصـــة المعـــنية بالـــتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة [1].

وإذ تلاحـــظ بقـــلق التصـــرفات التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية لتغيير الهيكـــل المؤســـســـي والشعائر الدينية الراسخة في الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل.

وإذ تـــرى أن هـــذه التصـــرفات تشـــكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ولـــلحرية الديـــنية ولقواعد القانون الدولي، ولا سيما المادة ٢٧ من اتفاقية جـــنيف المتعـــلقة بحمايـــة المدنيـــن وقت الحرب والمعقودة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩[2].

---

[1] المصدر نفسه

[2] الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥ الرقم ٩٧٣، ٢٨٧ .

وإذ ترى كذلك أن تلك الانتهاكات لحقوق دينية راسخة هي تحد لمشاعر مئات الملايين من المسلمين في العالم أجمع،

وإذ ترى أيضاً أن تلك الانتهاكات التي أثارت فعلاً قلاقل مدنية ودينية تشكل تهديداً جديداً للسلم والأمن في المنطقة.

١- تعلن أن جميع التدابير التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية بقصد تغيير الهيكل المؤسسي والشعائر الدينية الراسخة في الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل باطلة ولاغية.

٢- وتدعو إسرائيل إلى إلغاء جميع هذه التدابير، والكف في الحال عنها

٣- وترجو من الأمين العام التحقيق في الحالة في المسجد الإبراهيمي بالاتصال بالسلطات المعنية من إسلامية وعربية وغيرها، وتقديم تقرير في أقرب وقت ممكن عن تنفيذ الفقرة ٢ أعلاه.

٤- وتدعوا إسرائيل إلى التعاون مع الأمين العام والى تسهيل مهمته.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم ٢٤٤١، كالآتي:

صوت إلى جانب قرار رقم ٣٥٢٥ ألف ٨٧ عضواً مقابل ٧ ضده وامتناع ٢٦

وصوت إلى جانب القرار رقم ٣٥٢٥ باء ١١٢ عضوا مقابل ٢ ضده وامتناع ٧

وصوت إلى جانب القرار رقم ٣٥٢٥ جيم ٨٧ عضواً مقابل ٢ ضده وامتناع ٣٢

وصوت إلى جانب القرار رقم ٣٥٢٥ دال ٨٢ عضواً مقابل ٥ ضده وامتناع ٣٣

قرارات مجلس الأمن

قرار رقم ٢٣٧ (١٩٦٧)

بتاريخ ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧

دعوة إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان في المناطق التي تأثرت بصراع الشرق الأوسط ١٩٦٧ .

إن مجلس الأمن

١- يدعـــو حكومـــة إسرائيل إلى تأمين سلامة وخير وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية وتسهيل عودة أولئك الذين فروا من هذه المناطق، منذ نشوب القتال.

٢- يوصـــي الحكومات المعنية بأن تحترم بدقة المبادئ الإنسانية الخاصة بمعامـــلة أســـرى الحرب وحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب التي تتضمنها اتفاقيات جنيف الصادرة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩

٣- يطـــلب مـــن الأميـــن العام متابعة تنفيذ هذا القرار تنفيذاً فعالاً، ورفع تقرير عن ذلك إلى مجلس الأمن.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ١٣٦١ بإجماع الأصوات

قرار رقم ٢٥٠ (١٩٦٨)

بتاريخ ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٨

دعوة إسرائيل إلى الامتناع من إقامة العرض العسكري في القدس،

إن مجلس الأمن،

وقد استمع إلى البيانات التي أدلى بها كل من مندوبي الأردن وإسرائيل، وقد نظر في مذكرة الأمن العام (S/ 8561) ، خصوصاً مذكرته إلى مندوب إسرائيل الدائم في الأمم المتحدة، وإذ يعتبر أن إقامة عرض عسكري في القدس ستزيد في خطورة التوتر في المنطقة، وسيكون لها انعكاس سلبي على التسوية السلمية لمشكلات المنطقة.

١- يدعو إسرائيل إلى الامتناع من إقامة العرض العسكري في القدس في ٢ أيار (مايو) ١٩٦٨ .

٢- يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ هذا القرار.

تبنى المجلس هذا القرار في جلسته رقم ١٤١٧، بإجماع الأصوات

قرار رقم ٢٥١ (١٩٦٨)

بتاريخ ٢ أيار (مايو) ١٩٦٨

إبداء الأسف العميق على إقامة العرض العسكري في القدس

إن مجلس الأمن، وقد لاحظ تقريري الأمين العام رقم (S/8561) المؤرخ ٢٦ نيسان (إبريل) ورقم (S/8567) المؤرخ ٢ أيار (مايو).

وإذ يذكر القرار رقم ٢٥٠ (١٩٦٨) الصادر في ٢٧ نيسان (إبريل) ١٩٦٨ .

يبدي أسفه العميق على إقامة العرض العسكري في القدس يوم ٢ أيار (مايو) ١٩٦٨، تجاهلاً من إسرائيل للقرار الذي اتخذه المجلس بالإجماع يوم ٢٧ نيسان (إبريل) ١٩٦٨ .

تبنى هذا المجلس هذا القرار في جلسته رقم ١٤٢٠، بإجماع الأصوات

قرار رقم ٢٥٢ (١٩٦٨)

بتاريخ ٢١ أيار (مايو) ١٩٦٨

دعوة إسرائيل إلى إلغاء جميع إجراءاتها لتغيير وضع القدس

إن مجلس الأمن

١- يشجب فشل إسرائيل في الامتثال لقرارات الجمعية العامة المذكورة أعلاه.

٢- يعتبر أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية، وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس، هي إجراءات باطلة، ولا يمكن أن تغير في وضع القدس.

٣- يدعو إسرائيل بإلحاح إلى أن تبطل هذه الإجراءات وأن تمتنع فوراً من القيام بأي عمل آخر من شأنه أن يغير في وضع القدس.

٤- يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ هذا القرار.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ١٤٢٦ ب ١٣ مقابل لا شيء وامتناع ٢

قرار رقم ٢٦٧ (١٩٦٩)

بتاريخ ٣ تموز (يوليو) ١٩٦٩

دعوة إسرائيل مجدداً إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس.

إن مجلس الأمن

١- يؤكد قراره السابق رقم ٢٥٢ (١٩٦٨)

٢- يأسف على فشل إسرائيل في أن تظهر أي احترام لقراري مجلس الأمن والجمعية العامة المذكورين اعلاه.

٣- يشجب بشدة جميع الإجراءات المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس.

٤- يؤكد أن جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والأعمال التي اتخذتها إسرائيل من أجل تغيير وضع القدس بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات، هي أعمال باطلة ولا يمكن أن تغير وضع القدس.

٥- يدعو بإلحاح إسرائيل مرة أخرى إلى أن تبطل جميع الإجراءات التي تؤدي إلى تغيير وضع مدينة القدس كما يطلب منها أن تمتنع من اتخاذ أية إجراءات مماثلة في المستقبل.

٦- يطلب من إسرائيل أن تخبر مجلس الأمن دون أي تأخير بنواياها بشأن تنفيذ بنود هذا القرار.

٧- يقرر أنه إذا أجابت إسرائيل سلباً أو لم تجب على الاطلاق، فإن مجلس الأمن سيعود إلى الاجتماع دون تأخير للنظر في الخطوات التي يمكن أن يتخذها في هذا الشأن.

٨- يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ هذا القرار.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ١٤٨٥ بإجماع الأصوات

قرار رقم ٢٧١ (١٩٦٩)

بتاريخ ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩

إدانـــة إسرائيل لتدنيس المسجد الأقصى دعوتها إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس

إن مجلس الأمن

١- يؤكد القرار رقم ٢٥٢ (١٩٦٨) والقرار ٢٦٧ (١٩٦٩)٠

٢- ويعـــترف بـــأن أي تدمير أو تدنيس للأماكن المقدسة او المباني أو المواقـــع الديـــنية في القدس ، وأن أي تشجيع أو تواطؤ للقيام بعمل كهذا يمكن أن يهدد بحدة الأمن والسلام الدوليين٠

٣- يقرر أن العمل المقيت لتدنيس المسجد الأقصى يؤكد الحاجة الملحة إلى أن تمتـــنع إســـرائيل من خرق القرارات المذكورة أعلاه، وأن تبطل جميع الإجراءات والأعمال التي اتخذتها لتغيير وضع القدس٠

٤- يدعـــو إسرائيل إلى التقيد بدقة بنصوص اتفاقيات جنيف[1] وبالقانون الدولي الذي ينظم الاحتلال العسكري، كما يدعوها إلى الامتناع من إعاقـــة المجلس الإسلامي الأعلى في القدس عن القيام بمهماته، بما فـــي ذلك أي تعاون يطلبه ذلك المجلس من دول أكثرية شعوبها من المســـلمين أو مـــن مجتمعات إسلامية بما يتعلق بخططها من أجل صيانة واصلاح الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس٠

٥- يدين فشل إسرائيل في الالتزام بالقرارات المذكورة أعلاه ويدعوها إلى تنفيذ نصوص هذه القرارات٠

---

[1] الأمم المتحدة، "مجموعة المعاهدات" ، مجلد ٧٥ (١٩٥٠) رقم ٩٧٠-٩٧٣

٦- يكـــرر تأكيد الفقرة التنفيذية السابعة من القرار رقم ٢٦٧ (١٩٦٩) القائلة أنه في حالة إجابة إسرائيل سلباً أو في حال عدم إجابتها على الإطـــلاق، سيعود مجلس الأمن إلى الاجتماع دون عائق لينظر في الخطوات التي يمكن أن يتخذها في هذا الشأن.

٧- يطلب من الأمين العام أن يتابع عن كثب تنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن.

تبنى المجلس هذا القرار في جلسته رقم ١٥١٢، ب ١١ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع ٤

قرار رقم ٢٩٨ (١٩٧١)

بتاريخ ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٧١

الأســـف لعـــدم احترام إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بإجراءاتها لتغيير وضع القدس

إن مجلس الأمن

١- يؤكـــد مجـــدداً قراري مجلس الأمن رقم ٢٥٢ (١٩٦٨)، رقم ٢٦٧ (١٩٦٩).

٢- يأسف على تخلف إسرائيل عن احترام القرارات السابقة التي اتخذتها الأمـــم المتحدة فيما يتعلق بإجراءات وأعمال إسرائيل التي تؤدي إلى التأثير في وضع مدينة القدس.

٣- يؤكـــد، بأوضـــح العـــبارات الممكـــنة، أن جميع الأعمال التشريعية والإداريـــة الـــتي قامت بها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس، ومن ضـــمنها مصادرة الأراضي والممتلكات ونقل السكان، والتشريع الذي

يهـدف إلى ضـم القطاع المحتل، لاغية كلياً ولا يمكن أن تغير ذلك الوضع.

٤- يدعو إسرائيل، بإلحاح، إلى إلغاء جميع الإجراءات والأعمال السابقة والى عدم اتخاذ خطوات أخرى في القطاع المحتل من القدس الذي قد يفهم منه تغيير وضع المدينة، أو قد يجحف بحقوق السكان وبمصالح المجموعة الدولية أو بالسلام العادل الدائم.

٥- يطـلب مـن الأمين العام أن يقدم بالتشاور مع رئيس مجلس الأمن، وباسـتعمال الوسائل التي يختارها ومن ضمنها ممثل أو بعثة تقريراً إلى مجـلس الأمن كما يرى ملائماً وعلى أي حال خلال ستين يوماً من تنفيذ هذا القرار.

تبنى المجلس هذا القرار في جلسته رقم ١٥٨٢، ب ١٤ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع صوت واحد

قرار رقم ٤٥٢ (١٩٧٩)

بتاريخ ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٧٩

الطـلب إلى سـلطات الاحتلال الإسرائيلية وقف الأنشطة الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس

إن مجلس الأمن،

إذ يـأخذ عـلما بـتقرير وتوصيات لجنة مجلس الأمن التي الفت بموجب القـرار ٤٤٦ (١٩٧٩) لدرس الوضع المتعلق بالمستوطنات في الأراضي

العـــربية المحتـــلة مـــنذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس، والواردة في الوثيقة S/13450 ٠

وإذ يشجب بشدة عدم تعاون إسرائيل مع اللجنة

وإذ يعتبر أن سياسة إسرائيل في إقامة المستوطنات على الأراضي العربية المحتـــلة ليس لها مستند قانوني وتشكل خرقاً لاتفاقية جنيف الربعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب والمؤرخة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩

وإذ يســـاوره بالغ القلق من جراء ممارسات السلطات الإسرائيلية لتنفيذ تلك السياســـة الاســـتيطانية في الأراضي المحتلة بما فيها القدس، وعواقب تلك السياســـة على السكان المحليين من عرب وفلسطينيين، وإذ يؤكد ضرورة مواجهـــة مسألة المستوطنات القائمة وضرورة اتخاذ تدابير لتأمين الحماية المنزهة للملكية المصادرة٠

وإذ يضع في اعتباره الوضع الخاص لمدينة القدس، وإذ يعيد تأكيد قرارات مجـــلس الأمـــن المتعـــلقة بـــالقدس، لا سيما ضرورة حماية وصون البعد الروحي والديني الفريد للأماكن المقدس في تلك المدينة٠

وإذ يـــلفت الانتباه إلى العواقب الخطرة التي تجرها سياسة الاستيطان على أية محاولة للوصول إلى حل سلمي في الشرق الاوسط٠

١- يـــنوه بـــالعمل الـــذي أنجزته اللجنة في تحضير التقرير بشان إقامة المســـتوطنات الإســـرائيلية فـــي الأراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس٠

٢- يوافق على التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المذكورة أعلاه٠

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢١٥٩، ب ١٤ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده وامتناع ١

قرار رقم ٤٤٦ (١٩٧٩)

بتاريخ ٢٢ آذار (مارس) ١٩٧٩

الممارسات الإسرائيلية بإقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عقبة خطرة في وجه السلام في الشرق الأوسط ليس لها مستند قانوني، إن مجلس الأمن وقد استمع إلى كلمة مندوب الأردن الدائم والى كلمات أخرى ألقيت أمام المجلس، وإذ يشدد على الحاجة العاجلة إلى التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد مرة أخرى أن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب والمؤرخة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩، تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس.

١- يقرر أن سياسة إسرائيل وممارساتها بإقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، ليس لها أي مستند قانوني، وتشكل عقبة خطرة في وجه التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

٢- يشجب بشدة فشل إسرائيل في الإلتزام بقرارات مجلس أمن ٢٣٧ (١٩٦٧) المؤرخ في ١٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، و ٢٥٢ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢١ أيار/ مايو ١٩٦٨، و ٢٩٨ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٥ أيلول سبتمبر ١٩٧١, وبالبيان الإجماعي لرئيس مجلس الأمن المؤرخ في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦، وبقرارات الجمعية العامة ٢٢٥٣ (د إ ط- ٥) و ٢٢٥٤ (د إ ط - ٥) المؤرخين في ٤ و ١٤ تموز / يوليو ١٩٦٧، و ٥/٣٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين

الأول/ أكـتوبر ١٩٧٧، و ٣٣/١١٣ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ .

٣- يطلب مرة أخرى من إسرائيل بصفتها القوة المحتلة، أن تلتزم بدقة باتفاقيـة جـنيف الـرابعة المؤرخة سنة ١٩٤٩، وأن تتراجع عن تدابيـرها السابقة وأن تمتنع عن اتخاذ أي عمل قد يؤدي إلى تغيير الوضع القانوني والطابع الجغرافي أو أي عمل قد يؤدي إلى التأثير المـلموس في التركيب السكاني للأراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بمـا فيهـا القـدس ، وأن تمتـنع بشـكل خاص عن نقل مجموعات من سكانها المدنيين إلى الأراضي العربية المحتلة.

٤- يعـلن تأليف لجنة من ثلاثة أعضاء في مجلس الأمن يعينهم رئيس المجـلس بعد التشاور مع الأعضاء من أجل دراسة الوضع المتعلق بالمسـتوطنات فـي الأراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس.

٥- يطـلب إلى اللجنة أن ترفع تقريرها إلى مجلس الأمن في الأول من تموز (يوليو) ١٩٧٩ .

٦- يطلب إلى الأمين العام تزويد اللجنة بالتسهيلات الضرورية لتمكينها من القيام بمهامها.

٧- يقـرر إبقـاء الوضع في الأراضي المحتلة تحت التمحيص الدقيق والمتواصـل، وأن يعـود إلى الانعقـاد في تموز (يوليو) ١٩٧٩، لمراجعة الوضع في ضوء توصيات اللجنة .

تبنى المجلس هذا القرار في جلسته رقم ٢١٣٤، ب ١٢ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده وامتناع ٣ .

قرار رقم ٤٦٥ (١٩٨٠)

بتاريخ ١ آذار (مارس) ١٩٨٠

مطالبة إسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة والتوقف عن تخطيط وبناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس ،

إن مجلس الأمن

١-ينوه بالعمل الذي أنجزته اللجنة في تحضير التقرير المتضمن في الوثيقة S /13679

٢-يوافق على النتائج والتوصيات المتضمنة في تقرير اللجنة المذكورة أعلاه.

٣-يدعو كافة الأطراف ، وبصورة خاصة حكومة إسرائيل، إلى التعاون مع اللجنة.

٤-يشجب بقوة قرارا إسرائيل منع رئيس البلدية فهد القواسمه من حرية السفر للمثول أمام مجلس الأمن، ويطلب من إسرائيل السماح له بحرية السفر إلى مقر الأمم المتحدة الرئيس لهذا الغرض.

٥-يقرر أن كافة التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير المعالم المادية والتركيب البشري وهيكلية المؤسسات في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، أو أي جزء منها ليس لها أي مستند قانوني، وأن سياسة إسرائيل وأعمالها لتوطين قسم من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت

الحـــرب، كما تشكل عقبة جديدة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

٦-يشـــجب بشدة استمرار إسرائيل وتصميمها على متابعة هذه السياسات والممارســـات ، ويدعـــو حكومـــة إســـرائيل وشـــعبها إلى وقف هذه الإجـــراءات وتفكيك المستوطنات القائمة، وبصورة خاصة إلى التوقف بصـــورة فوريـــة عـــن إنشـــاء المستوطنات وبنائها والتخطيط لها في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس.

٧- يدعـــو كافـــة الـــدول إلى عدم تقديم أية مساعدات إلى إسرائيل يمكن استعمالها خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي المحتلة.

٨-يطلب إلى اللجنة الاستمرار في درس الوضع المتعلق بالمستوطنات في الأراضـــي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، والتحقيق فـــي الأنباء عن الاستنزاف الجدي للموارد الطبيعية وخصوصاً المائية بقصـــد ضـــمان حمايـــة هـــذه الموارد الطبيعية الهامة في الأراضي الخاضعة للاحتلال، وبقاء تطبيق القرار الحالي تحت التمحيص الدقيق.

٩-يطـــلب إلى اللجـــنة أن ترفع تقريرها إلى مجلس الأمن قبل الأول من أيـــلول (سبتمبر) ١٩٨٠، ويقرر أن يعود إلى الانعقاد في أقرب وقت ممكن بعد ذلك للنظر في التقرير وفي التطبيق الكامل للقرار الحالي.

تبنى المجلس هذا القرار في جلسته رقم ٢٢٠٣ بالإجماع

قرار رقم ٤٧٦، (١٩٨٠)

بتاريخ ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٠

إعلان بطلان الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير طابع القدس ،

إن مجلس الأمن،

١- يؤكـــد من جديد الضرورة الملحة لإنهاء الاحتلال المطول للأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس.

٢- يشـــجب بشدة استمرار إسرائيل بصفتها القوة المحتلة في رفض التقيد بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات العلاقة.

٣- يؤكـــد مجدداً أن كافة الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتهـــا إسرائيل، القوة المحتلة الرامية إلى تغيير معالم مدينة القدس الشـــريف ووضـــعها ليس لها أي مستند قانوني وتشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقيـــة جـــنيف الـــرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب كما تشـــكل عقـــبة جدية أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

٤- يؤكد أن كافة هذه الإجراءات التي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضـــعها الجغرافي والبشري والتاريخي هي إجراءات ملغاة وباطلة ويجب إلغاؤها وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة.

٥- يدعو بإلحاح إسرائيل، القوة المحتلة، إلى التقيد بهذا القرار وقرارات مجـــلس الأمن السابقة والى التوقف عن متابعة السياسة والإجراءات التي تمس معالم مدينة القدس الشريف ووضعها.

٦- يؤكد مرة أخرى تصميمه في حال عدم تقيد إسرائيل بهذا الشأن على دراسة السبل والوسائل العملية وفقاً للأحكام ذات العلاقة من ميثاق الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الكامل لهذا القرار.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٢٤٢، ب ١٤ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده وامتناع ١.

قرار رقم ٤٧٨ (١٩٨٠)

بتاريخ ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٨٠

عدم الاعتراف بالقانون الأساسي بشأن القدس ودعوة الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من القدس، إن مجلس الأمن:

١- يلوم أشد اللوم مصادقة إسرائيل على "القانون الأساسي" بشأن القدس، ورفضها التقيد بقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة

٢- يؤكد أن مصادقة إسرائيل على "القانون الأساسي" يشكل انتهاكاً للقانون الدولي ولا يؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩، المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس.

٣- يقرر أن كافة الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل القوة المحتلة والتي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها واستهدفت تغييرها، وخاصة "القانون الأساسي" الأخير بشأن القدس، هي إجراءات ملغاة وباطلة ويجب الغاؤها.

٤- يؤكـــد أيضـــاً أن هذا العمل يشكل عقبة جدية أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

٥- يقـــرر عدم الاعتراف "بالقانون الأساسي" وغيره من أعمال إسرائيل التي تستهدف نتيجة لهذا القرار، تغيير معالم القدس ووضعها ويدعو كافة الأعضاء في الأمم المتحدة إلى:

أ- قبول هذا القرار

ب- دعوة الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدس.

٦- يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن حول تنفيذ هذا القرار قبل ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ .

٧- يقرر متابعة هذا الوضع الخطير.

تبـــنى المجلس هذا القرار في جلسته رقم ٢٢٤٥، ب ١٤ صوتاً مع القرار مقابل لا أحد ضده وامتناع ١ .

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

قرار رقم ١٣٣٦ (الدورة ٤٤)

بتاريخ ٣١ أيار (مايو) ١٩٦٨

تأكيد الحق في عودة الذين تركوا الأراضي المحتلة في ١٩٦٧

قرار رقم ١٥٩٢ (الدورة ٥٠)

بتاريخ ٢١ أيار (مايو) ١٩٧١

توصـــية الجمعية العامة بتبني قرار يؤكد حق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية في الكفاح من أجل تقرير مصيرها.

قرارات لجنة حقوق الإنسان

القرار رقم ٦ (الدورة ٢٤)

الصادر بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٦٨

والذي يؤكد الحق في عودة الذين رحلوا عن الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧

القرار رقم ٦ (الدورة ٢٥)

الصادر بتاريخ ٤ آذار ١٩٦٩

والـــذي تأســـف فيـــه اللجنة لانتهاك إسرائيل المستمر لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

القرار رقم ٧ (الدورة ٢٥)

الصادر بتاريخ ٤ آذار ١٩٦٩

والـــذي يدعـــو إلى إقامة تسوية سلمية لنزاع الشرق الأوسط والى احترام حقوق الإنسان في تلك المنطقة

القرار رقم ١٠ (الدورة ٢٦)

الصادر بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٧٠

والذي أدان إسرائيل لخرقها المستمر لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

القرار رقم ٩ (الدورة ٢٧)

الصادر بتاريخ ١٥ آذار (مارس) ١٩٧١

والذي أدان إسرائيل لخرقها المستمر لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة

قرارات اليونسكو

المؤتمر العام

القرار رقم C 15/٣٣٤٣

الصادر بتاريخ تشرين الأول لعام ١٩٦٨

والـــذي دعـــا إسرائيل إلى المحافظة على الممتلكات الثقافية خصوصاً في القدس القديمة، حيث جاء في الفقرة (أ) العاملة منه ما يلي:

- يوجـــه إلى إســـرائيل نـــداء دولياً ملحاً في نطاق قرار الجمعية العامة ٢٢٥٣ الذي صدر في الدورة الاستثنائية الخاصة الخامسة يدعوها فيه إلى :
- أن تحافظ بكل دقة على كافة المواقع أو المباني وغيرها من الممتلكات ولا سيما في مدينة القدس القديمة.
- أن تمتـــنع عن أي عملية من عمليات الحفريات أو أي عملية لنقل هذه الممتلكات أو تغيير معالمها أو ميزاتها الثقافية والتجارية.

القرار رقم 3.427 / C 18

الصادر بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٤

والـــذي أدان فيـــه إسرائيل لمخالفتها القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وعن منظمة اليونسكو بشأن القدس لاستمرارها في تغيير الطبيعة التاريخية للمدينة بإجراء عمليات الحفر التي تمثل خطراً على آثارها وطلب فيه من الأميـــن العام الامتناع عن تقديم أية مساعدة لإسرائيل في مجالات التربية والعلوم والثقافة حتى تحترم بدقة القرارات الصادرة عن المؤتمر العام.

القرار رقم 13.1 / C18

الصادر بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٤

والـــذي طـــلب فيـــه المؤتمر العام من إسرائيل عدم التصدي لحق الشعب الفلسطيني في تنمية ثقافته الوطنية

المجلس التنفيذي

القرار رقم 78 EX/7.4

الصادر بتاريخ ١٩٦٨

والـــذي يشكل بموجبه لجنة خبراء من الخارج لدراسة الكتب المدرسية في مدارس اليونسكو/ الأونروا

القرار رقم 82EX / 4.2.5

الصادر بتاريخ ١٩٦٩

والـــذي دعا الحكومات المعنية إلى التعاون في مسألة الكتب المدرسية في مدارس اليونسكو/الأونروا

القرار رقم 82 EX/4.4.2

الصادر بتاريخ ١٩٦٩

والـــذي طلب فيه إلى السلطات الإسرائيلية المحتلة المحافظة على الأملاك الثقافية

القرار رقم 83EX/4.2.3

الصادر بتاريخ ١٩٦٩

والذي دعا إسرائيل إلى ازالة العقبات في وجه الكتب الدراسية التي وافقت عليها اليونسكو لمدارس اليونسكو/الأونروا.

القرار رقم 83EX/4.3.1

الصادر بتاريخ ١٩٧٠

والـــذي أعـــرب عـــن القـــلق الشـــديد لانتهاكات إسرائيل للميثاق المتعلق بالمحافظة على الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح.

القرار رقم 83EX / 4.3.1.1

الصادر بتاريخ ١٩٧٠

والذي أدان حريق المسجد الأقصى

القرار رقم 85EX / 4.1.2

الصادر بتاريخ ١٩٧٠

والـــذي دعا إسرائيل إلى السماح بدخول كتب اليونسكو/ الأونروا فوراً بعد موافقة اليونسكو عليها، تبع هذا القرار

القراران 87EX/4.2.4و 88EX/4.1.1

الصادر بتاريخ ١٩٧١ والصادر بتاريخ ١٩٧١

دعا إسرائيل مجدداً إلى إدخال كتب اليونسكو/ الأونروا٠

القرار رقم 88EX/4.3.1

الصادر بتاريخ ١٩٧١

والذي دعا إسرائيل إلى المحافظة على الممتلكات الثقافية خصوصاً الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية في القدس العربية٠

القرار رقم 89EX/4.4.1

الصادر في حزيران ١٩٧٢

أدان بشدة استمرار إسرائيل في عمليات الحفر في القدس

القرار رقم 92EX/4.5.1

الصادر عام ١٩٧٣

والذي دعا إسرائيل إلى الاحترام التام للطابع التاريخي لمدينة القدس

القرار رقم 94EX/4.4.1

الصادر عام ١٩٧٤

الـــذي أدان إســـرائيل لاســـتمرارها فـــي مخالفـــة قرارات الأمم المتحدة واليونسكو بخصوص القدس

لجنتا تقصي الحقائق

قامت الأمم المتحدة بارسال لجان خاصة إلى منطقة الشرق الأوسط أوكلت لهـــا مهمة تقصي الحقائق ووضع التقارير لرفعها إلى مجلس الأمن والأمم المـــتحدة، وزارت هـــذه اللجان عدداً من الدول العربية إلا أن إسرائيل لم تسمح لها بالدخول إلى الأراضي العربية المحتلة، وقد حاولت بعض الدول التنصـــل مـــن توصـــيات هذه اللجان التي ردت على ذلك بالفقرة ٢٣ من تقريـــر اللجـــنة المعـــنية بممارســـة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصـــرف والـــذي قدم كوثيقة رسمية في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة الملحق رقم ٣٥ والمتضمن:

" إن هـــدف اللجـــنة الوحيد، في حدود اختصاصاتها، هو الإسهام البناء في حـــل المشـــكلة في الشرق الأوسط ، وأنها التمست دائماً آراء كافة الدول الأعضـــاء فـــي قيامها بأعباء ولايتها كما حددتها الجمعية العامة، وعلاوة

على ذلك، فبوصفها هيئة أنشأتها الجمعية العامة رسمياً، فإن توصياتها لها قوة قرارات الأمم المتحدة".

وتابع التقرير مطالبة الدول الكبرى بالرد على الرسائل التي كان رئيس اللجنة قد أرسلها إلى ممثلي الدول الخمس الدائمين في مجلس الأمن ولم يردوا عليها بحجة أنهم لم يصوتوا لصالح قراري الجمعية العام ٣٣٧٦ (دورة ٣٠) و ٢٠/٣١ .

"وكان من رأي الرئيس أن هذه الحجة تنطوي على تناقض خطير، فهي لا تهدد فحسب بشل حركة المنظمة، بل ويمكن أيضاً أن تقوض وضع إسرائيل القانوني الذي ثبته قرار الجمعية العامة ٢٧٣(دورة ٣) المؤرخ في ١١ أيار ١٩٤٩، وهو قرار لم تصوت بعض البلدان تأييداً له".

بالإضافة إلى أعمال وتقارير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، شكلت الأمم المتحدة لجنتين لتقصي الحقائق بخصوص الفلسطينين.

اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان التي شكلت بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٠٦ في الدورة الحادية والثلاثين الذي بحث في تدابير تغيير التكوين الديمغرافي للأراضي المحتلة.

- رفضت إسرائيل السماح لهذه اللجنة بدخول الأراضي المحتلة.
- تضمن تقرير اللجنة بشكل خاص حق كل فلسطيني في العودة إلى وطنه وذلك بناءً على قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ "الدورة الثالثة" والمؤكد عليه في قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ الصادرة عام ١٩٦٧ .

لجنة تقصي الحقائق حول الاستيطان

١- تشكلت اللجنة الثلاثية لتقصي الحقائق بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٤٤٦ الصادر عام ١٩٧٩ للتحقيق في وضع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة لعام ١٩٦٧ بما فيها القدس، وقد جاء هذا القرار بعد أن تقدمت الأردن بطلب إلى مجلس الأمن تدعوه فيه لبحث قضية الاستيطان.

٢- قدمت اللجنة تقريرها إلى مجلس الأمن في ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٩ بعد زيارتها للدول العربية فقط حيث منعت إسرائيل اللجنة من زيارة الأراضي المحتلة.

تضمن التقرير البحث في النقاط التالية:

أ- مصادرة الأراضي والممتلكات

ب- إنشاء المستوطنات

ت- الإجراءات الإدارية والتربوية

وقد اعتمد مجلس الأمن تقرير اللجنة واصدر قراره رقم ٤٥٢ تاريخ ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٧٩ .

ثانياً: قرارات المؤتمرات الدولية

١- المؤتمرات الإسلامية

في اجتماعها الذي عقد في المغرب بتاريخ ١١-١٩٨٠/٣/١٢ أوصت "لجنة القدس"* في الفقرة (٥) من توصياتها ما يلي:

---

* "لجنة القدس" مؤلفة من ١٤ دورة إسلامية من مجموعة دول المنظمة الاسلامية.

"تؤكد اللجنة مناشدتها لملوك ورؤساء الدول الإسلامية اتخاذ مواقف حازمة بمـــا فيها قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول التي تقرر نقل سفاراتها إلى القدس او تعترف بضم القدس إلى الكيان الصـهيوني"٠

٢- المؤتمرات الإفريقية

١) القـــرار رقم ٤٨٢ الصادر عن منظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد في موريشيوس عام ١٩٧٦ ٠ أكد المساندة الكاملة والفعالة لقضية الشعب الفلسطيني٠

٢) قـــرارات مجـــلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في دورته ٣١ في الخرطوم ١٩٧٨ ٠

٣- مؤتمرات عدم الانحياز

١) وجـــاء فـــي الفقرة ٦٨ من البلاغ الختامي للإجتماع الوزاري لمكتب التنســـيق لـــدول عدم الإنحياز الذي عقد في كولومبو في حزيران عام ١٩٧٩ ما يلي:

"ويلاحـــظ المكـــتب بقـــلق بالغ أن إسرائيل قامت بصفة خاصة منذ التوقيع على اتفاقيـــتي كـــامب ديفيـــد ١٩٧٨ بتكثيف تنفيذ سياستها الخاصة بضم الأراضي الفلســـطينية المحتلة بما فيها القدس واقامة المستوطنات الصـهيونية شبه العسكرية عليها"٠

" وأكد المؤتمر من جديد على اقتناعه التام بأن السبيل الوحيد إلى إقرار سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة هو بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة وعلى أساس حصول شعب فلسطين العربي على حقوقه القومية الثابتة المنصوص عليها في القرار رقم ٣٢٣٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة٠

٢) وتضمنت الفقرة ٨٤ من البيان الختامي للمؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومـــات أقطار عدم الانحياز الذي انعقد في كوبا خلال شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩ ما يلي:

المؤتمرات العربية

١) أكـــد قرار مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في بغداد عام ١٩٧٨ على تحرير مدينة القدس العربية وجاء في النص ما يلي:

"تحريـــر مديـــنة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة".

٢) كمـــا جـــاء في قرارات مؤتمر القمة العاشر في تونس عام ١٩٧٩ ما يؤكـــد الاستمرار في العمل على تنفيذ قرارات مؤتمر بغداد فيما يتعلق بقضية القدس.

مدينة القدس - الحدود البلدية (١٩٤٧ - ٢٠٠٠)

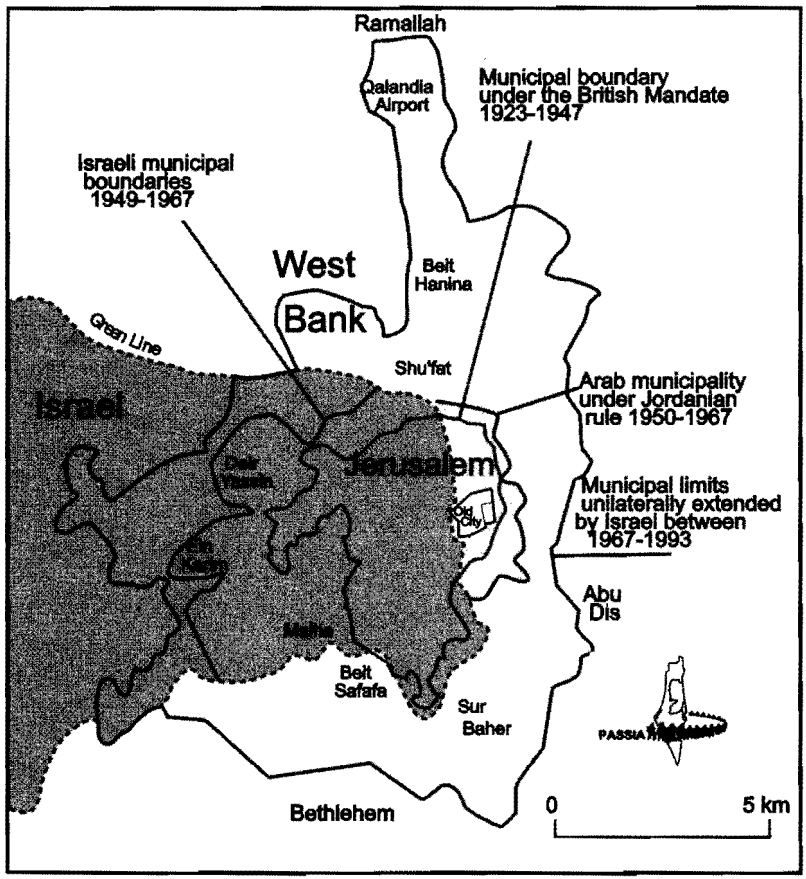

حدود بلدية القدس في عهد الأنتداب البريطاني ١٩٢٣-١٩٤٧

حدود بلدية القدس العربية ١٩٥٠-١٩٦٧

حدود بلدية القدس الاسرائيلية ١٩٤٩-١٩٦٧

حدود بلدية القدس حسب التوسعات الاسرائيلية ١٩٦٧ - ١٩٩٣

المستوطنات الاسرائيلية والأحياء الفلسطينية

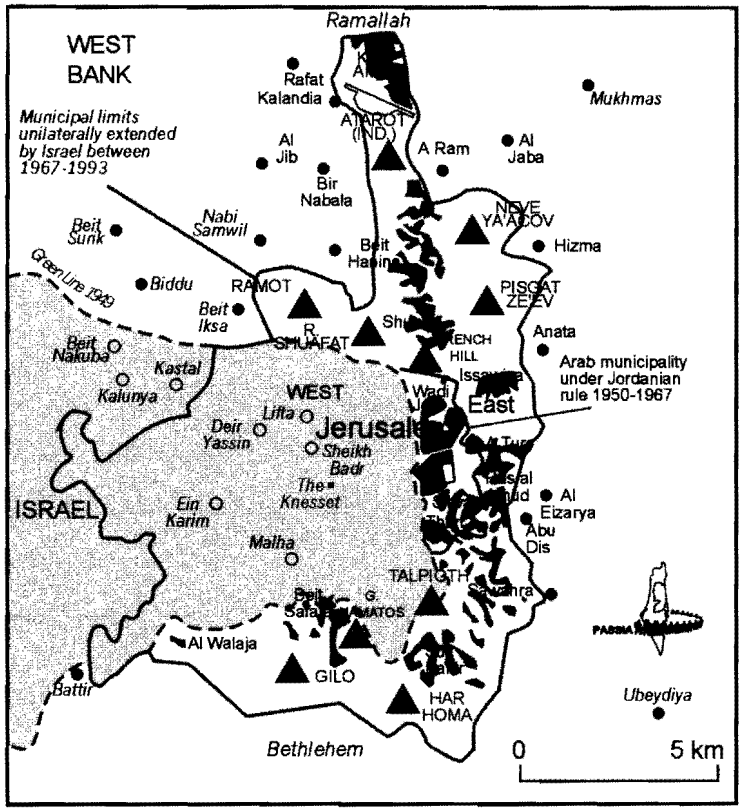

المراجع

١ ٠ كتب

أ- بالعربية

(١) أبـــو عـــرفه عبد الرحمن، القدس- تشكيل جديد للمدينة، جمعية الدراسات العربية ، القدس ١٩٨٥

(٢) العارف، عارف، المفصل في تاريخ القدس ، اصدار مكتبة الأندلس" ، الطبعة الثانية ، القدس ١٩٨٠

(٣) التل عبد الله، : كارثة فلسطين

(٤) الـــتكروري، عـــثمان وياســـين عمر، الضفة الغربية وقانون الاحتلال الحربي، مركز الدراسات - نقابة المحامين، القدس ١٩٨٦

(٥) جريس، سمير، القدس- المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٨١

(٦) حـــلبي، اســـامه، القدس -آثار " ضم القدس إلى اسرائيل" على حقوق وضع سكانها العرب، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (PASSIA) القدس، ١٩٩٠

(٧) الخطيب، روحي، تهويد القدس، لجنة انقاذ القدس ، عمان ، م.١, ١٩٧٠

ب) بالعبرية

(١) بـــئيري، اليعـــزر، الفلسطينيون تحت الحكم الأردني، مركز ترومان، الجامعة العبرية ، القدس ١٩٨٧

(٢) بتزيمان، عوزي، القدس مدينة بلا أسوار، شوكين، القدس وتل أبيب، ١٩٧٣ ٠

(٣) تصيدون، اشر، مجلس النواب، احي أساف، القدس ١٩٦٩

(٤) دينشتاين، يورام، قوانين الاحتلال الحربي، شوكين، تل أبيب، ١٩٨٣

ج) بالانجليزية

(١) Benvenisti, Meron, Jerusalem- The Torn City, Isratypest Ltd., Jerusalem, (1976).

(٢) Cattan, Henry, Jerusalem, Croom Helm, London (1981)

(٣) Porath, Y., The Emergence of the Palestinian-National Movement 1918-1929, Frank Cass and Comp. Ltd, London, Vol. 1, (1974)

(٤) Porath, Y., The Palestinian Arab National Movement 1929-1939, Frank Cass and Comp. Ltd., London, Vol. 2, (1977)

(٥) Rubinstein, Daneil, The Jerusalem Municipality Under The Ottoman, British and Jordanians, in Joel L. Kraemer, ed. "JERUSALEM: Problems and Prospects," Praeger Publishers, N.Y., (1980).

٢ · دراسات ومقالات

أ)بالعربية

(١) عمـــيراف، موشيه، "فرصة سياسية لسكان القدس العرب"، صحيفة "القدس" (١٤/٧/١٩٩٣).

ب) بالانجليزية

(١) Guigley, John, Old Jerusalem: Whose to Govern? Denever Journal of International Law and Policy, Vol. 20 p. 145 (1991)

(٢) Cattan, H., "The Question of Jerusalem", Arabs Studies Quarterly, Vol. 7, Nos, 2&3 Spring/Sammer, p. 13, (1985).

(٣) Quigley John, The Palestinian Declaration of Independence: Self Determination and the Right of the Palestinian to statehood, Boston, U. Ina't L.J. 1, p. 33.

٣ · قوانين، أنظمة وأوامر

أ) إسرائيلية

(١)قـــانون تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء (رقم ١١) لسنة ٥٧٠٨-١٩٤٨، كتاب القوانين رقم ٤٩٩، ١٩٦٧/٦/٢٨، ص ١٢١ (بالعربية)، ص ٧٤ (بالعبرية)·

(٢)تعديل لقانون البلديات (رقم ٦)، لسنة ٥٧٢٧- ١٩٦٧، كتاب القوانين رقم ٤٩٩، ١٩٦٧/٦/٢٨، ص ٧٤ (بالعبرية)·

(٣)قـــانون المحافظـــة عـــلى الأماكن المقدس لسنة ٥٧٢٧-١٩٦٧، كتاب القوانين لسنة ١٩٦٧، ص ٧٥ (بالعبرية)·

(٤)قـــانون أساسي: القدس عاصمة إسرائيل، ٥٨٤١-١٩٨٠ كتاب القوانين رقم ٩٨٠، ١٩٨٠/٨/٥، ص ١٨٦ (بالعبرية)·

(٥)قـــانون الســـلطات المحلية (انتخابات)، ٥٧٢٧-١٩٦٥، كتاب القوانين رقم ٤٦٥، ١٩٦٧/١/٣٠، ص ٢٤٨ (بالعبرية)·

(٦)مرســـوم أنظمة السلطة والقضاء (رقم ١) سنة ٥٧٢٧-١٩٦٧، مجموعة الأنظمة رقم ٢٠٦٤، ١٩٦٧/٦/٢٨، ص ٢٦٩٠ (بالعبرية)·

(٧)مرســـوم بشـــأن توســـيع حـــدود بـــلدية القـــدس، مجموعة الأنظمة رقم ٢٠٦٥، ١٩٦٧/٢/٢٨، ص ٢٦٩٤-٢٦٩٥ (بالعبرية)·

(٨)منشـــور رقم ١ بشأن استيلاء جيش الدفاع الإسرائيلي على السلطة، ١٩٦٧/٦/٧ · مجموعة "مناشير، أوامر وتعيينات صادرة عن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة الضفة الغربية" ، مجلد ١، ص ٣، (بالعبرية والعربية)·

(٩)منشـــور رقم ٢ بشان أنظمة السلطة والقضاء، ١٩٦٧/٦/٧، مجموعة "مناشير، أوامر وتعيينات صادرة عن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة الضفة الغربية"، مجلد ١ ص٣ (بالعبرية والعربية)·

(١٠) منشـــور رقم ٣، ١٩٦٣/٦/٧، بشأن مجموعة "مناشير، أوامر وتعيينات صادرة عـــن قـــوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة الضفة الغربية" مجلد ١ ص (بالعبرية والعربية).

ب) أردنية

(١) قانون البلديات رقم (٤٥) لسنة ١٩٥١، الجريدة الرسمية الأردنية رقم ١٠٥٧ الصادرة بتاريخ ١٩٥١/٣/١، ص ٨٠٤ .

(٢) قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥، الجريدة الرسمية الأردنية رقم ١٢٢٥ الصادرة بتاريخ ١٩٥٥/٥/١، ص ٤٠٣ .

٤ . صحف

(١) أرنـــون اودي، "كمينـــكر: كوليـــك تراتسفيريســـت"، صـــحيفة "كـــل هعير"، ١٩٩٣/٨/٢٧، ص ٢٦ .

(٢) ارنـــون اودي، "اســـتطلاع كل هعير: كوليك يحافظ على الفارق"، صحيفة "كل هعير"، ١٩٩٣/٧/٣٠ .

(٣) أرنـــون اودي وبيرنيـــت جـــورن، "لقـــد فقـــدوا النشاط"، صحيفة "كل هعير"، ١٩٩٣/٧/١٦ .

(٤) طوربشـــتاين يوســـف، "قائمة جديدة، يهودية-عربية، تتبلور في القدس، استعداداً للإنتخابات البلدية"، صحيفة "هآرتس"، ١٩٩٣/٧/٩ .

(٥) طوربشـــتاين يوسف، "القيادة الفلسطينية في المناطق ترفض المشاركة في الانتخابات لبلدية القدس صحيفة "هآرتس" الصادرة بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٩ .

(٦) فيرحيفت نوريت، "ادارات الأحياء العربية تثور على كوليك"، صحيفة "كل هعير"، ١٩٩٠/٣/١٧ .

(٧) "الفلســـطينيون اقترحوا على روس بقاء القدس موحدة وعاصمة للدولتين"، صحيفة "القدس"، ١٩٩٣/٧/١٥ (نقلاً عن "معاريف").

(٨) مقابلة مع عميراف، صحيفة "الاتحاد، ص١، ١٩٩٣/٧/١٥ .

(٩) مقابلة مع عميراف، نشرتها صحيفة "القدس"، ١٩٩٣/٧/١٥ (نقلاً عن صحيفة "عال همشمار") .

(١٠) مقابلة مع ياسر عبد ربه، صحيفة "الاتحاد"، ص١، ١٩٩٣/٧/١٦ .

(١١) شاحر ايلان، "قانون سنيورة" صحيفة "كل هعير"، ١٩٨٧/٧/٣١ .

(١٢) شرجائي نداف، "يتنافسون على الشريحة العربية، صحيفة "هآرتس"، ١٩٩٣/٧/١٦ .

(١٣) شرجائي نداف، "في شرقي القدس توجد غالبية يهودية ضئيلة ستزداد مع انتهاء خطط البناء في الأحياء الجديدة، صحيفة "هآرتس"، ١٩٩٣/٨/١١، ص أ٤ .

(١٤) شرجائي نداف، "أمير حشين: إقامة ادارة في العيساوية لا تهدف إلى تطوير مشروع الأحياء (كوارترز)"، صحيفة "هآرتس"، ١٩٩٣/٨/١١، ص أ٤ .

(١٥) شرجائي نداف، "كوليك: إن قرار أعضاء "مشوف" سيؤدي وبسرعة إلى تقسيم القدس"، صحيفة "هآرتس"، ١٩٩٣/٩/١٠ .

(١٦) صحيفة هآرتس الصادرة بتاريخ ١٩٩٣/١١/٥ .

(١٧) بتزيمان عوزي، "شقواع"، صحيفة "هآرتس" الصادرة بتاريخ ١٩٩٣/١١/٥ .

(١٨) صحيفة "كول هعير" الصادرة بتاريخ ١٩٩٣/١١/٥، ص ٢٥ و ص ٢٧

(١٩) صحيفة "كول هعير" الصادرة بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٦، ص ٢٨

٥ . قرارات الأمم المتحدة

أ- قرار مجلس الأمن

(١) قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ الصادر بتاريخ ١٤ حزيران ١٩٦٧

(٢) قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٠ الصادر بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٦٨

(٣) قرار مجلس الأمن رقم ٢٥١ الصادر بتاريخ ٢ أيار ١٩٦٨ .

(٤) قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ الصادر بتاريخ ٢١ أيار ١٩٦٨.

(٥) قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٧ الصادر بتاريخ ٣ تموز ١٩٦٩ .

(٦) قرار مجلس الأمن رقم ٢٧١ الصادر بتاريخ ١٥ أيلول ١٩٦٩ .

(٧) قرار مجلس الأمن رقم ٢٩٨ الصادر بتاريخ ٢٥ أيلول ١٩٧١ .

(٨) قرار مجلس الأمن رقم ٤٤٦ الصادر بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٧٩ .

(٩) قرار مجلس الأمن رقم ٤٥٢ الصادر بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٧٩ .

(١٠) قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ الصادر بتاريخ ١ آذار ١٩٨٠ .

(١١) قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٦ الصادر بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٨٠

(١٢) قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الصادر بتاريخ ٢٠ آب ١٩٨٠ .

ب) قرارات الجمعية العامة

(١) قرار رقم ١٨١ ("قرار التقسيم") الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ .

(٢) قرار رقم ١٨٥ الصادر بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٤٨ .

(٣) قرار رقم ١٩٤ (" تدويل القدس") الصادرة بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨

(٤) قرار رقم ٣٠٣ الصادرة بتاريخ ٩ كانون الأول ١٩٤٩ .

(٥) قرار رقم ٢٢٥٣ الصادرة بتاريخ ٤ تموز ١٩٦٧ .

(٦) قرار رقم ٢٢٥٤ الصادر بتاريخ ١٤ تموز ١٩٦٧ .

(٧) قرار رقم ٣٥٢٥ الصادر بتاريخ ١٥ كانون الأول ١٩٧٥ .

٦ . مصادر أخرى

(١) ندوة في "باسيا" حول طروحات إسرائيلية تتعلق بالقدس، جرت يوم ١٩٩٣/٧/٢٧

(٢) اجتماع مع ساره كمينكر ووفد عن حركة "سلام القدس" عقد في "باسيا" يوم ١٩٩٣/٧/٢٨ بناءً على طلب المذكورين مع الدكتور مهدي عبد الهادي وشارك فيه كاتب هذه السطور .

(٣) جلسة تشاور داخلية فلسطينية لدراسة طلب حركة "سلام القدس" بتصويت سكان القدس العربية لصالحها في الانتخابات البلدية، عقدت في القدس يوم ١٩٩٣/٩/٢٤ وشارك فيها كاتب هذه السطور .

(٤) الجريدة الرسمية الأردنية الصادرة بتاريخ ١١ أيلول ١٩٥٩

(٥) صحيفة "الدفاع" الصادرة بتاريخ ٢٣ آب ١٩٥٩

(٦) The Palestine Gazette, No. 1541, 18th of December 1946, p. 1216.

(٧) إعـــلان المبادئ لترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الذي تم التوقيع عليه بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٩٣ .

(٨) التلفزيون الإسرائيلي العبري، مقابلة مع تيدي كوليك أذيعت يوم ١٩٩٠/٣/١٠ .

البلدة القديمة